المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص: سياسات الدفاع و الأمن

التعاون الاورو-مغاربي في مكافحة الجريمة المنظمة

الموضوع:

مذكـــرة لاستكمـــال متـطلبات الحـصول على شـهادة المـاستر في العلـوم السـياسـية

من إعداد الطالب:

علي حواسين

تحت إشراف الأستاذ:

د : علي ربيج

السّنة الجامعية: 2013 – 2014

شكر وعرفان

"إن النعم لا تدوم إلا بشكر بارئها"

- أحمد الله حمدا كثيرا بنعمة إنجاز هذا العمل الذي نتمنى أن ننال من ورائه مرضاته تعالى لقوله عز وجل "اقرأ باسم ربك".

- كما أتقدم بالشكر الكبير للمشرف الأستاذ ربيج علي، على كل الجهود التي بذلها معي خلال فترة إنجاز هذا العمل، كما أشكر الأستاذ جنوحات حسين الذي لم يبخل علي بتوجيهاته.

إهداء

- إلى سندي في الحياة،

والدي العزيز رحمه الله.

- إلى قرة عيني ومنبع الحنان،

أمي الغالية.

- إلى إخوتي وأخواتي،

منارة طريقي.

- إلى كل من رافقني في إنجاز هذا العمل

من قريب أو من بعيد.

أقدم شكري.

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إبراز مدى تأثير الجريمة المنظمة باعتبارها تهديد امني لاتماثلي على العلاقات الاورو -مغاربية باعتبار هذه المنطقة ذات أهمية استراتيتجة على جميع المستويات السياسية الاقتصادية الثقافية ما يجعلها محط أنظار الدول الكبرى ما جعل هذه المنطقة مسرح تنافس بين الدول المشاطئة لسبب المصالح المتبادلة و المتنافس عليها بين هته الدول لغاية تحقيق مصالحها و أهدافها، خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية و التي يزيد من خطورتها طبيعة المنطقة التي تشهد الكثير من الاختلاف و التناقض بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط .

نحاول أن نبرز التحول في العلاقات بين الضفتين نتيجة لبروز وظهور عدة فواعل وتهديدات جديدة ذات الطابع غير التقليدي ، وهذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية تتميز بأنها ذات طابع شمولي عالمية التهديد والمخاطر والتحديات ولا تخص دولة أومجتمع بحد ذاته، وا ٍنما تشمل دول ومجتمعات عديدة ، حيث عرفت دول المتوسط في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة ، على غرار الإرهاب، الجريمة المنظمة بكل أنواعها و أشكالها من غسيل الأموال، التجارة بالأعضاء البشرية ، تهريب الأسلحة وكذا تهريب السجائر، وكذا مسألة الهجرة الغير شرعية، ولدت هته النشاطات الإجرامية المدعومة من قبل الشبكات المالية و اللوجستيكية في دول الساحل و حتى في أوروبا اهتماما إقليميا و دوليا متزايدا .

و هو الأمر الذي جعل هته الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات من اجل مواجهة هذه التهديدات و التحديات للقضاء عليها أو التقليل من وطئتها، حيث كانت هناك الكثير من السياسات و المبادرات الثنائية و الجماعية بين الدول الأوروبية و المغاربية للحد من تنامي هته التهديدات ، وذلك ما جعلنا ندرس مسار علاقات التعاون و الشراكة بين الأطراف المعنية رغم اختلاف توجهات هته الدول إلى أنها تتفق حول ضرورة محاربة هته التهديدات من اجل امن و استقرار ضفتي المتوسط الشمالية و الجنوبية.

Résumé :

Cette étude tente de mettre en évidence l'ampleur de l'influence du crime organisé comme une menace pour la sécurité des relations Euromaghrébine comme une région d'intérêt à tous les niveaux : la culture , politique et économique , ce qui en fait le centre de l'attention des grandes puissances qui font de cette région un terrain sur le que s' interactes les forces régionales et internationales afin d'atteindre leurs objectifs et leurs intérêts, surtout après les menaces croissantes de sécurité et la gravité de la nature de la région et qui augmente ces menaces qui connaît beaucoup de différence et de contradiction entre les pays Nord et Sud de la rives Méditerranéen .

Nous essayons de mettre en évidence le changement dans les relations entre les deux rives de la méditerrané en raison de l'émergence d'un certain nombre des acteurs et des nouvelles menaces non conventionnelle menace asymétrique, et l'impacte de ces menaces à la sécurité des pays de la méditerrané

l'avantage d'être dans la nature totalitaire des menace mondiale et les risques et les défis qui n'appartient pas à l'État ou a la société elle-même, mais comprennent des états et de nombreuses communautés par ces menaces , les pays ont connues au cours de ces dernières années, le phénomène qui se propage de plus en plus comme le terrorisme , la criminalité de toutes sortes et formes de blanchiment d'argent, trafic d'organes humains , la contrebande d'armes , ainsi que la contrebande de cigarettes , ainsi que la question de l'immigration clandestine.

Ces activités criminelles soutenues par des réseaux financiers et de la logistique dans le Sahel e et même en Europe, ont suscite l'attention régionale et internationale de plus en plus .

Pour faire face a ces phénomène les États des pays de Maghreb et de l'union européens à prendre une série de mesures afin de faire face à ces menaces et défis pour éliminer ou réduire par un nombre importants de politiques et d'initiatives bilatérales et collectives entre les pays européens et les pays du Maghreb afin de réduire les nouvelles menaces non conventionnelle .

et c'est ce qui nous a incitée a examinée le processus des relations de coopération et de partenariat entre les parties concernées pour explique se phénomène , malgré les différentes orientations des États concernée qui sont d'accord sur la nécessité de lutter contre ces menaces asymétrique et ca pour la sécurité et la stabilité de la rive nord et sud de la Méditerranée .

Abstract:
This study attempts to highlight the extent of the influence of security threats in the relations Euro – Maghreb, as a region of interest in the political and economic and cultural domains. And that because this region is a center of attention of great powers when making it a theater of rivalry between countries to achieve their goals and interests. This is especially after the growing up of security threats and severe situation. Thus, and because of the region nature that makes different and contradictory the north and south of the Mediterranean.

We even try to highlight the change in the bilateral relations through the emergence of a number of actors and new threats of the security asymmetric dimension. This is globally due to the totalitarian nature threats and risks and challenges that don't belong to the state or the company itself. However, by including those states and many communities, countries acquired experience over these recent years. Terrorism phenomenon is the more likely a form of crimes and all kind of money laundering, trafficking in human organs, arms smuggling and contraband cigarettes, as well as issue of illegal immigration to Europe. Moreover, the financial and logistic networks in the Sahel region were increasingly upper.

HTH States were, as a result, obliged to take a series of measures to deal with these threats and challenges to eliminate or reduce the all these irregular phenomenon. In fact, there were many policies and initiatives, bilateral and collective, between European countries and Maghreb countries to reduce threats HTH growth, and that's what made us look the way of cooperation relations and partnership between stakeholders, despite the different orientations of HTH States that agreed on the need to fight against them, for security and stability of the north shore of the Mediterranean and South Africa.

خطة الدراسة:

مقدمة :

الإطار ألمفاهيمي و النظري

الفصل الأول:دراسة جيوستراتيجة لطرفي العلاقات الاورو -مغاربية

المبحث الأول: خصوصيات ضفتي المتوسط

المطلب الأول: الخصوصيات المميزة لضفتي المتوسط

المطلب الثاني: الضفة الشمالية للمتوسط

المطلب الثالث: الضفة الجنوبية للمتوسط

المبحث الثاني : تاريخ العلاقات الاورو مغاربية

المطلب الاول: تاريخ العلاقات بين الضفتين

المطلب الثاني: الاتفاقيات التاريخية بين الظفتين

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لغرب المتوسط كمركب أمني إقليمي فرعي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجة

الفصل الثاني: الجريمة المنظمة العبر وطنية وانعكاسها على العلاقات الاورو مغاربية

المبحث الأول: الجريمة المنظمة العبر وطنية و مصادرها.

المطلب الاول : تعريف الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني :سمات الجريمة المنظمة .

المطلب الثالث:الساحل الأفريقي كمصدر للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة العبر وطنية وانعكاسها على الأمن الأورو -مغاربي

المطلب الأول: تجارة الأسلحة وتهريبها ومخاطرها على الأمن الاورو -مغاربي

المطلب الثاني : تجارة وتهريب المخدرات و مخاطرها على الأمن الأورو . مغاربي

المطلب الثالث : تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مخاطرها على الأمن الأورو مغاربي

المبحث الثالث: انعكاس و تأثير الجريمة المنظمة على العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول : مظاهر التأثير التهديدات على العلاقات الأورو -مغاربية.

المطلب الثاني : طبيعة العلاقات الأورو -مغاربية على خلفية التهديدات الأمنية.

الفصل الثالث: مسار علاقات التعاون الاورو مغاربي اطر و سياسات التعاون الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة.

المبحث الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول : السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989

المطالب الثاني : السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995.

المبحث الثاني : العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

المطلب الأول : مجموعة 5+5 مبادرة لتعاون امني في غرب المتوسط

المطلب الثاني : مسار برشلونة

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية و المغاربية لمحاربة الجريمة المنظمة

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمنية الأوروبية و الإستراتيجية الأمنية المغاربية

المطلب الثاني : أثر التهديدات الأمنية على العلاقات الأورو . مغاربية

المطلب الثالث: تقييم العلاقات الأرو -مغاربية على خلفية التهديدات الأمنية

الخـاتـمـة:

مقدمة

مقدمـة :

يشكل البحر الأبيض المتوسط من حيث موقعه ملتقى القارات الأوروبية والإفريقية والأسيوية (العالم القديم)، وبعد انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين المعسكرين تحول حوض البحر المتوسط بضفتيه الشمالية و الجنوبية إلى مسرح يجسد تعقيدات الوضع الدّولي بصور تناقضاته وتوتراته السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الإستراتيجية لتشكل سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل المنطقة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية، فتفكك الاتحاد السوفيتي و ما كان له من تداعيات شكل نقاط تحول في نمط العلاقات الدولية حيث شهد العالم تراجع التهديدات التقليدية لتظهر تهديدات جديدة و طرأت عدت تحولات فرضت على الاتحاد الأوروبي بصفته احد الفواعل الأساسية و الرئيسية في منطقة المتوسط و ذلك بحكم علاقته التاريخية بمنطقة المتوسط، اذ يعتبر المتوسط من أهم- المتغيرات و المحددات التي تتحكم في الأوروبي بكل أبعاده ، وتجلت إشكالية الأمن في المتوسط كحقيقة فرضت نفسها و ذلك في ظل تحول التهديدات و المخاطر ضد امن الدول بشكل جديد عابر للحدود و القارات كالجريمة المنظمة العبر وطنية كتجارة المخدرات و الأسلحة الغير مشروعة، تبييض الأموال الإرهاب الدولي ،الهجرة الغير الشرعية .

حددت أوروبا مفاهيم جديدة للأمن حصرتها في مجموعة من المصادر متى كان هذا التحديد، أهمها اعتبار جنوب حوض المتوسط مصدرا أساسيا و رئيسيا للخطر و اللاأمن باحتوائه على عوامل لا استقرار تهدد أمن المتوسط ككل وأوروبا على وجه الخصوص لاسيما و أن هذا النوع من التهديدات عابرة للحدود تحمل إمكانية الانتشار إلى أوروبا، و هو ما جعل من الحدود الأمنية "الجيوبولتيكا" لأوروبا تمتد إلى أعماق دول جنوب الصحراء الكبرى، و حسب إعلان برشلونة سنة 1995 فقد تم تحديد مجموعة من التهديدات التي تؤثر على الأمن و الاستقرار في المنطقة، فمن خلال نص البيان عن اي بيان تتكلم؟ كانت نسبة تكرار الجريمة المنظمة حوالي 26،9% و التي تمثل الضفة الجنوبية للمتوسط "دول شمال أفريقيا" مصدرا لها.

وفي ظل العولمة أصبح مفهوم **"التهديد"**متعدّد المصادر ، و هذا اقتضى مقاربة شاملة له حيث تأخذ بعين الاعتبار مختلف مظاهره العسكرية، الاقتصادية ،الديموغرافية الثقافية و السياسية.

من خلال ما سبق ذكره، يظهر تطور تهديدات الأمن الأورو .مغاربي و هو ما سينعكس على علاقات الدّول الأوروبية بالدول المغاربية من خلال سياسات ومشاريع مختلفة في مفرداتها و تعابيرها لكنها تحمل نفس الخلفيات والأهداف المبطنة، وهو ما يستوجب الوقوف أمام هذا النوع من التهديدات العابرة للاوطان وكذلك التعرض لكل نقطة من نقاط المبادرات خاصة الأوروبية باعتبارها صاحبة جل المبادرات

بالنظر إلى التحولات التي طرأت على الجريمة المنظمة العبر وطنية خاصة باتخاذها لأبعاد و أشكال متعددة و تداخلها مع تنظيمات إرهابية ، و من خلال إسقاطها على العلاقات المغاربية الاروبية ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ماهو واقع التعاون التعاون الاورو مغاربي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة في غرب المتوسط و ما هي الآليات والاستراتيجيات المتخذة في مجال مكافحة هذا التهديد الأمني (الجريمة المنظمة) ؟

الاسئلة الفرعية:

- ماهو مضمون وفحوى المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط ؟
- ما طبيعة العلاقات التعاونية الأوروبية المغاربية القائمة بين ضفتي المتوسط في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ؟
- وماهي اهم الترتيبات المستحدثة الأمنية التي أقامتها لمواجهة الجريمة المنظمة ؟
- ماهي الحدود الموضوعاتية والمادية للاليات والإستراتيجيات المتبعة لمواجهة الجريمة المنظمة العبر وطنية بالنسبة لكلا الطرفين ؟

الفرضيات:

سعيا منا للإجابة على التساؤلات المطروحة عمدنا إلى وضع مجموعة من الفرضيات تندرج ضمن فرضية أساسية هي:

يرتبط نجاح التعاون بين دول ظفتي المتوسط في مكافحة الجريمة المنظمة بطبيعة تعامل الفاعلين فيها و الاستراتيجيات المتخذة من اجل معالجتها.

و أما عن مجموع الفرضيات الأخرى :

- ترتبط طريقة مكافحة الجريمة المنظمة بطبيعة الأهداف و مصالح الأطراف ،فكلما كانت الأهداف والمصالح متقاربة استطاع الطرفين تحقيق مكافحة جادة وفعالة .
- إن نجاح استراتيجيات مواجهة التهديدات غير التقليدية يتطلب تفعيل جميع القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية.
- تعتبر الجريمة المنظمة في المتوسط عامل مهم في صياغة تصور الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.
- يعتبر مشروع التعاون الاورومغاربي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي غير كفيل بتحقيق المصالح المشتركة في ظل عدم التكافؤ بين الجانبين .
- إنمستقبل العلاقات الاورومغاربية مرتبط بمدخل نجاح او فشل التعاون و الشراكة بين الطرفين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة .

الإطـــار المنـــهـــــجي:

أخذنا بعين الاعتبار أن المنهج العلمي هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية وبالنظر إلى طبيعة الموضوع، تم اعتماد المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**: الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث من أجل القيام بدراسة أو تحليل ظاهرة معينة و هذا بتعاقبها و تنقلاتها وفق خطوات محددة ترتكز على المصادر التاريخية و هذا لفهم حاضر الظاهرة ومن ثم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأنها[11]. فمن خلال التطرق إلى مختلف تطور العلاقات الأورو . مغاربية خاصة في جانبها الأمني و العمل على إقامة منطقة يعمها السلم و الاستقرار، سوف نتمكن من فهم و تفسير العلاقات الترابطية بين مختلف الفواعل و المتغيرات التي تؤثر في العلاقات الأورو . مغاربية.

- **المنهج المقارن**: اعتمادنا على هذا المنهج يستند إلى مبرر أنه منهج قائم على مبدأ الاستخدام التحليلي المتوافق، أي إمكانية استخدام مناهج أخرى معه، و جاء اختياره وفقا لطبيعة موضوع محل الدراسة و الذي فيه سنقوم بإجراء مقارنات بين السياسات الأوروبية من جهة و السياسات المغاربية من جهة أخرى و كذا بين المشاريع التي رسمت لمواجهة الجريمة المنظمة و التي تمس أمن المنطقة الاورومغاربية.

- **أسلوب جمع البيانات و المناهج و الإقترابات المستخدمة :**

أسلوب جمع البيانات:

الإشكالية التي نقوم بمعالجتها في دراستنا هذه، تعد إشكالية استقرائية، لهذا سنسعى فقط إلى فهم ألتعاون الأورو -مغاربي في مكافحة الجريمة المنظمة، أما النتائج التي سنخرج بها في الأخير لا يسعنا تعميمها، و إنما ستخص فقط الحالة الأورو -مغاربية. لهذا ارتأينا أن نتبع تقنيات المقاربة الكيفية و التي تتمثل في:

أ- التحليل الوثائقي: و هي تقنية تتمثل في البحث عن الوثائق ذات العلاقة بالموضوع، كالإتفاقيات الكتب، القوانين، الدراسات الأكاديمية، الخطابات السياسية، و المقالات العلمية.

ب- المقابلات: قمنا ببعض المقابلات مع بعض الشخصيات ذات العلاقة بالموضوع، كبعض المسئولين بمجلس الشورى المغاربي في إطار التربص الميداني.

[1]- عبد الناصر جندلي، **تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص - ص157-158 .

مبـررات اخـتـيار الموضوع:

الاهتمام بالموضوع بين أيدينا لم يأتي من العدم و بشكل اعتباطي إنما توجد مجموعة من الاعتبارات تبرره، منها الموضوعية العلمية و الذاتية.

-الأسباب الموضوعية -العلمية:

إن ضفتي الحوض المتوسط الجنوبية و الشمالية من أبرز المناطق التي تعرف اختلالات على مختلف الأصعدة حيث تسعى الدول الأوروبية خاصة بعد توحدها إلى ضمان أمنها في إطار نظرتها القائمة على أن الضفة الجنوبية هي مصدر تهديد لأمنها، كما أنه موضوع يتسم بالديكناميكيةو الأهمية.

كما سنحاول من خلال هذا العمل استثمار النظريات العلمية و المقاربات التي يزخر بها علم السياسة بالإضافة إلى تقديم عمل يجمع بين مختلف التهديدات الأمنية في المجال الأورو . مغاربي ومحاولة تحليلها وا إسقاطها على واقع العلاقات الأوروبية المغاربية .

- المبررات الذاتية :

خلال محاولة الإطلاع على ما يدور في محيطنا باعتبار الانتماء إلى المنطقة سنعرف ما يرسمه الأخر لنا، كذلك أن هذه التهديدات أصبحت تشكل جزءا من حياتنا اليومية.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة تأثير الجريمة المنظمة العبر وطنية على دول ضفتي المتوسط

أدبيات الدراسة:

هناك الكثير من الدراسات التي كتبت في هذا الموضوع، منها:

الأستاذ المتخصص في الدراسات المغاربة **عمر بغزوز** في كتابه الموسوم : العولمة والأمن)- **mondialisation et - sécurité**, sécurité pour tous ou insécurité partagée?)

و كذلك إسهامات المتخصص في الشؤون المغاربية **الأستاذ فتح الله ولعلو** في كتابه المعنون ب "**المشروع ألمغاربي و الشراكة الاوروميتوسطية عام 1997**" وكذلك **مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم** في كتابه الشراكة الأورمتوسطية النتائج و ردود_الأفعال.

تقسيم الدراسة:

نحاول تقديم تقسيم مسبق للدراسة التي سوف نقوم بها حيث قسمنا هذا العرض إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تكلمنا عن المنطقة الاورو مغاربية بصفة عامة حيث طرحنا ثلاثة مباحث ،المبحث الأول تحدثنا فيه عن الخصوصيات المميزة لضفتي المتوسط سواء الأهمية الإستراتيجية و تطرقنا إلى تاريخ العلاقات الاورو مغاربية.

الفصل الثاني: خصصناه لواقع التهديدات الأمنية غير التقليدية وتداعياتها على الأمن في المنطقة، بحيث تطرقنا لأهم التهديدات الأمنية اللاتماثلية،الجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها كتهريب

المخدرات والأسلحة والمتاجرة بها، وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الهجرة غير الشرعية ومخاطرها على دول المنطقة .

الفصل الثالث: أبرزنا فيه مختلف السياسات و اطر التعاون و الشراكة الآليات والإستراتيجيات والوسائل المتبعة والمنتهجة في مكافحة والتصدي للتهديدات الجريمة المنظمة العبر وطنية، على مستوى الدول المغاربية و دول الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها كتهريب السلاح والمخدرات والمتاجرة بها، تبيض الأموال وتمويل الإرهاب والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى أهم المبادرات المعتمدة لمكافحة هذه التهديدات الأمنية غير التقليدية.

الفصل الأول : دراسة جيوستراتيجية لطرفي العلاقة الأورو-مغاربية

الفصل الأول: دراسة جيوستراتيجة لطرفي العلاقات الأورو-مغاربية

في هذا الفصل نتطرق إلى خصوصيات المميزة لضفتي المتوسط و إلى أهمية المغرب العربي من حيث الموقع الجيوستراتيجي، باعتباره همزة وصل بين ضفتي المتوسط، و مفتاحا لإفريقيا في أن واحد.

المبحث الأول: خصوصيات ضفتي المتوسط

المطلب الأول: الخصوصيات المميزة لضفتي المتوسط

ارتأينا قبل التطرق إلى عرض تاريخ العلاقات الاورو مغاربية أن نعرض بعض الخصائص المميزة لكل ضفة فمن جهة تشمل الضفة الشمالية دول الإتحاد الأوروبي خاصة تلك المطلة على المتوسط و هي التي أعطت الدفع لمسار العلاقات بين الضفتين في حين تتمثل دول الضفة الجنوبية في الدول التي لها سواحل على المتوسط[1].

هناك العديد من المقاربات والنظريات في العلاقات الدولية وضعت مجموعة من المعايير الواجب توفرها حتى تستحق منطقة جغرافية معينة اسم إقليم، و هي:

- الامتداد الجغرافي للبلدان المعينة بمعنى أن تكون كتلة جغرافية واحدة، متواصلة ومن دون انقطاع.
- وجود درجة من التداخل بين هذه الدول.
- وجود مؤشرات للتعاون أو التنافس و التصادم مع وجود وحدة و قوة في العلاقات التي تربط بين هذه الدول.
- كذلك لابد أن يكون مستوى التأثير و التأثر متبادل بين مختلف هذه الفواعل
- الإحساس و الشعور بالانتماء إلى هذا الإقليم
- إضافة إلى أهمية وجود در جة من التجانس السياسي، الاقتصادي، و الثقافي في توزيع السلطة و في مدى قوة و صدى التأثير لأي قوة أجنبية أو خارجية[2].

نجد أن المتوسط لا يستجيب لهذه الشروط حيث يطلق عليه تسمية إقليم واحد، فالعلاقات بين الضفتين ليست انتظامية تماما و ليست بالكثافة والقوة التي ترقى بالمتوسط لأن يكون إقليمها في ذاته

[1]- بشار الجعفري،"مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة معلومات دولية**، عدد 30، سبتمبر1995، ص 15.

[2] - pierre willa, « les méditerranée comme espace investi **»,** dans : http://www.fscpo.it/euro-med/jmwp25.htm.

كما أن أي تغيير سياسي في أي ضفة لا يؤثر بالضرورة في الأخرى، كذلك الشعور بالانتماء المتوسطي غير موجود لدى أغلبية الفاعلين، إضافة إلى عدم أو ضعف التجانس بين الضفتين في المجال السياسي و الاقتصادي.

إلاّ أنه يمكننا التمييز في هذه المنطقة بين إقليمين محددين هما: الإقليم الواقع شمال المتوسط و هي مجموعة الدول الأوروبية، و الإقليم الواقع جنوبا هو شمال أفريقيا ، ففي كليهما نجد المعايير المحددة للإقليم، بداية بدول الضفة الشمالية.

المطلب الثاني: الضفة الشمالية للمتوسط

الدول الأوروبية: بعد قرون من الصراع و الحروب الدامية و منها الحربين العالميتين ورغم الاختلافات الثقافية و الحضارية، تمكنت الدول الأوروبية من تفعيل فكرة الوحدة و تحقيقها، حيث تعتبر أهم تجربة اندماج جهوية في العالم[3] تأسيسها مر ّ بمجموعة من المراحل استجابت في مجموعها للحقيقة القائلة بأن أوروبا تتأسس كل يوم[4].

فكانت البداية في 09 ماي 1950 يوم إعلان ميلاد السوق الأوروبية المشتركة حيث اقترح وزير الخارجية آنذاك "روبرت شومان" توحيد إنتاج الفحم و الفولاذ في كل من فرنسا و ألمانيا الاتحادية و ذلك بجعل نقاط الخلاف بينهما كنقطة ارتكاز و كمصدر للتعاون بدل النزاع بداية بالمعاهدة الأوروبية (الجامعة الأوروبية للصلب و الفحم)الموّ قع عليها في 1951 لتظم ستة دول أوروبية هي فرنسا، ألمانيا إيطاليا، هولندا، بلجيكا، و لوكسمبورغ و التي نشأت على أساس فكرة "جون مولي"[5]الذي اقترح فكرة بناء الصرح الأوروبي من خلال انجازات ملموسة و محددة تنجز بصفة مشتركة و بالاستناد إلى مذكرة رئيس الوزراء الفرنسي "روبرت شومان" الذي اقترح نظاما بين فرنسا و ألمانيا و باقي الدول الأوروبية الغربية من خلال إنجازات ملموسة كإنشاء هذه الجماعة التي تسيطر على قطاعين استراتيجيين بالنسبة لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية، وصولا إلى معاهدة روما المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوروبية الموقع عليها في 25 مارس 1957 تضم نفس الدول الستة و في نفس السنة تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية.

و في 25 ماي 1957 وقعت الدول الستة في روما اتفاقية تأسيس السوق الأوروبية المشتركة حسب مقدمة معاهدة روما الغاية منها:

- إرساء و تدعيم أسس الوحدة بين الشعوب الأوروبية.
- التقليل من فوارق التنمية بين مناطق الدول الأعضاء.

[3]- فتح الله و لعلوا، المشرع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، **مرجع سابق الذكر**، ص 38.

[4] -leonelle gabrici, « la politique européenne de voisinage », confluence internationales, 2005, p51.

[5] -J.F.Malter et Pradean**, L'union européenne en fiche**, paris :édition Breal, 1997, p18.

- تنمية المبادلات و إرساء تعاون اقتصادي مع العالم الخارجي
- الدفاع عن المصالح التجارية للدول الأعضاء، و تضمنت الاتفاقية قاعدتين هما:

1- الحريات الأربعة:حرية تنقل السّلع، حرية تنقل الأشخاص، تنقل الخدمات و رؤوس الأموال.

2- و القاعدة الثانية متعلقة بالسياسات المشتركة ونجد فيها إنشاء سياستين مشتركتين في قطاعين أساسين لبناء الصرح الأوروبي واقتصاديات الدول الأعضاء هما القطاع الفلاحي و قطاع النقل[6].

إنّ العامل الاقتصادي الذي بدأت به الدول الأوروبية في مسارها التكاملي كان له دور فعّال في تفعيل المجالات الأخرى من خلال اعتماد الدول الأوروبية على آليات فعّالة للاستمرار نحو التكامل وعلى رأسها المرحلية سواء في المجال الاقتصادي انطلاقا من منطقة التبادل الحر، ثم الإتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة، أو حتى بالنسبة للبدء بالمجال الأكثر مرونة وحيوية وتحقيق المصالح الأوروبية بداية بالمجال الاقتصادي ثم السياسي فالثقافي والاجتماعي والجانب الحضاري (دول مسيحية ذات إرث حضاري مشترك) بالإضافة إلى فتح المجال للانضمام التدريجي لباقي الدول الأوروبية حيث وقعت تسعة دول أوروبية سنة 1986 على الاتفاق الأوروبي الموحد ثم ثلاث دول أوروبية في 28 فبراير 1986 بدلا من 17 فبراير و الذي دخل حيز التنفيذ جويلية 1986و طرحت فيه فكرة التوجّه السياسي للتكامل[7].

و في 09 و10 ديسمبر 1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في "ماستريخت" و فيها تم الاتفاق على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة، وهذه المعاهدة و اتفاقية الوحدة الأوروبية أسفرت على اتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على تكثيف و تثمين التعاون بين الشعوب المعنية، حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية، المالية، الأمنية والدفاعية إلى السياسة الخارجية وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية في **ماستريخت** التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية و النقدية، و بشأن الإتحاد السياسي أيضا[8]، وفي 1 جانفي 1993 بدأ تطبيق **معاهدة ماسترخت** و اتخاذ الإتحاد الأوروبي عدة خطوات للدخول إلى مرحلة ما بعد هذه المعاهدة في ميادين الاقتصاد و النقد و السياسة الخارجية و الأمن والدفاع المشترك و المواطنة الأوروبية الواحدة وصولا إلى حكومة كونفدرالية للدول الأعضاء.

---

[6] -R.Tavitian, **le système économique de la communauté européenne**, paris : édition Dalloz, 1990, p26.

[7]- صلاح الدين حسن السيسي، **الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح**، ط1، القاهرة: عالم الكتاب، 2003، ص 18.

[8]- أسامة المجدوب،**العولمة و الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدّولية**، ط1، بيروت:الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 62.

و من ثم نجد" معاهدة أمستردام" لتحديد الخطوط العريضة للاندماج السياسي 1997، هذا دون أن ننسى أن الدول الأوروبية منذ البداية اعتمدت مبدأ التوسع لكن مع ضبط شروطه لتصل إلى ضم 10 دول أخرى سنة 2004 (قبرص، استونيا، المجر، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، لتوانيا، سلوفاكيا، الجمهورية التشيكية)، و أنظمت كل من بلغاريا و رومانيا في حدود 2007.

مؤسسات الإتحاد الأوروبي:

يتمتع الإتحاد الأوروبي ببنية هيكلية مؤسساتية ضخمة تسمح بتسيير الأمور المتعلقة بالإتحاد ككل في مختلف المجالات و أهم هذه المؤسسات هي:

المجلس الأوروبي: يضم رؤساء الدول الأعضاء و رؤساء حكوماتها و وزراء خارجيتها إضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية، و مهمة المجلس تتمثل فيما يلي:

- اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بمستقبل الجماعة الأوروبية.
- السماح بتبادل وجهات النظر بين أعلى المستويات الحكومية للدول حول مختلف القضايا المتعلقة ببناء الصرح الأوروبي و بعلاقات الاتحاد مع العالم الخارجي.
- وضع استراتيجيات عمل السوق الأوروبية المشتركة و اقتراح مشاريع جماعية ومتابعة تنفيذية[9].

البرلمان الأوروبي: تعتبر هيئة تشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية والموازنات و البث في المسائل المتعلقة بانضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية، وقد تم انتخابه مباشرة عام 1989.

اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة): تقوم بالإشراف على تطبيق القوانين والاتفاقيات التي تصدر عن المجلس الوزاري، لها سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بها وتحدد سياسة المجموعة ، وهما الحق في تقديم اقتراحات بمشروعات القوانين من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي[10].

مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة: يتكون من وزراء الدول الأعضاء في السوق المشتركة وفقا للموضوع المطروح للنقاش بالتناوب بين هذه الدول لمدة ستة أشهر، ومهامه متمثلة أساسا في تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ القرارات المهمة المرتبطة بتسيير السوق المشتركة.

مما سبق نصل إلى أن دول الضفة الشمالية من المتوسط مؤسسة على أساس علاقات تعاونية نظامية فيما بينها بشكل عميق و تتقاسم فيما بينها خطوط عريضة لثقافة وسياسة واحدة، كما يغلب على هذه الدول الطابع المسيحي و هي كلها تنتمي إلى حلف عسكري واحد هو حلف الشمال الأطلسي.

---

[9] -R.Tavitian, **op-cit,** p36.

[10] - صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 21-22.

وهذا بدوره يقودنا إلى القول بأن معايير الإقليمية متوفرة في هذه الضفة وعليه فهي تشكل إقليما. و نتساءل عن خط الضفة المقابلة في نسبة توفر المعايير حتى نقول أنها تمثل إقليما أم لا تمثله ؟

المطلب الثالث: الضفة الجنوبية للمتوسط

دول الضفة الجنوبية للمتوسط هي دول مغاربية يمكن تسميتها دول المغرب العربي كما جاء ذكره في الإطار المكاني لإشكالية الدراسة.

المغرب العربي: يتشكل مما يعرف بدول شمال إفريقيا هي-وفقا للترتيب الجغرافي من الغرب إلى الشرق)،: المغرب الأقصى، موريتانيا، الجزائر، تونس، و ليبيا؛ وهي دول مطلة على البحر المتوسط عدا موريتانيا. للمغرب الكبير حدود مع إفريقيا السوداء من ناحية الجنوب و حدود مع مصر و السودان من الشرق و تقدر مساحته بحوالي 6,08414 كم^2، و يبلغ عدد السكان حوالي 80 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2000 ، و نجد أن 78% من مجموع سكان المغرب الكبير يعيشون في الجزائر والمغرب الأقصى، كما أنه من المتوقع أن يتزايد عدد السكان إلى 170 مليون نسمة في حدود 2025[11] أي ما يعادل سكان الدول الأوروبية المتوسطية الشمالية (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، و مالطا) و تتراوح نسبة الأعمار كما يلي[12]:

الفئـــة (سنة)	النسبـة (./.)
14-0	34-10
65-15	61-41
فوق سن 65	4,48

من خلال ما جاء في الجدول فإن المجتمع المغاربي هو مجتمع فتي؛ حيث كانت نسبة الشباب عالية اكبر كثير من نسبة الشيوخ.

و يمكن التطرق إلى مختلف الخصائص المشتركة بين الشعوب المغاربية والتي يميزها عن غيرها من المجموعات الإقليمية في العالم و نجد أن أهم هذه الخصائص هي:

- **الخصائص الجغرافية:** هي عبارة عن أرض واحدة أي أنها تتواصل دون وجود حاجز طبيعي لذلك فهي تشكل فضاء مغاربي واحد متواصل.

[11] - بشار الجعفري، **مرجع سابق**، ص ص 15-30.

[12] - http://www.**aljazeera.net**/mr/exercs/fc66biffd_bdff_412f_8509_3f924874c1dd.htm

- **ثقافيا و حضاريا:** الشعوب المغاربية هي شعوب من أصل أمازيغي و هم السكان الأصليين لشمال أفريقيا إلا أنه هناك أعراق أخرى نتيجة تعرض المنطقة لعدة حملات استعمارية عبر تاريخها وأهم هذه الأعراق نجد العرب و الأتراك، يدين أغلب المغاربة بالدين الإسلامي إلى جانب وجود المسيحيين و اليهود.

- **تاريخيا:** مسار تاريخي مشترك، لدى شعوب المنطقة شعور بالانتماء الواحد و المصير المشترك.

ورغم كل هذه الخصائص المو ّحدة، إلاّ أن الواقع أوجد وحدة دون توحيد ويمكن تفسير ذلك من خلال عناصر خصوصية تاريخية كان لها دور في صعوبة الوصول إلى بناء الإتحاد المغاربي منها:

- **الطبيعة القبليةؤ** التي لم تسمح لدول المنطقة المغاربية بتجسيد فكرة الأمة الدولة فلما تو ّحدت المنطقة في عهد الموحدين في القرن الحادي عشر لم تستمر لأكثر من مئة سنة وقبله في عهد دولة نوميديا، فمنذ القدم كانت القبائل الأمازيغية مشتتة بين عدة ممالك.

- **ظاهرة التفكك و الصراع و التشتيت و الحروب بين القبائل** على الزعامة، الأمر الذي لم يسمح ببناء مؤسسات و قواعد حكم، مقارنة بما كان في الدول الأوروبية.

- **وجود فصل بين السلطة و الأهالي:** فالسلطة لم تتم علاقاتها بالأهالي، كما أن القبائل لما كانت تتصارع فيما بينها كانت دائما تستنجد بالقوى الأوروبية للحفاظ على الحكم لهذه القبيلة دون الأخرى[13].

و على هذا الأساس يمكن الوصول إلى أن الوضع الراهن (عدم القدرة على تحقيق مشروع الإتحاد المغاربي) ليس صدفة، بل له جذوره التي تضرب في العمق التاريخي للمنطقة، و منه نتطرق باختصار إلى اتحاد المغرب العربي للوقوف على أسباب فشله ومستقبله.

لقد كان المغرب العربي في بداية الأمر مجر ّد فكرة و لم يتبلور كمفهوم إلا بمناسبة الكفاح للتحرر من نير الاستعمار، فمنذ العشرينات إلى الخمسينات قامت الحركات الاستقلالية بربط نضالها من أجل التحرير الوطني بتبشيرها بمشروع بناء المغرب العربي.

و في هذا الإطار انعقد مؤتمر طنجة بتاريخ 26 أفريل 1958 و كان ذلك غداة استقلال المغرب وتونس و يعتبر المختصون هذا اللقاء بمثابة المرجع الأول لبلورة المشروع ألمغاربي،و قد تزامنت هذا المشروع الوحدوي مع بدايات تنفيذ اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

فقبل مؤتمر طنجة وصلت عملية القرصنة الجوية التي دبرتها الأوساط الاستعمارية المتطرفة ضد الطائرة المغربية التي كانت تقل في أكتوبر 1956 قادة الثورة الجزائرية من الرباط إلى تونس و التي حالت دون إتمام أول قمة مغاربية، و انتظر المغرب الكبير 32 سنة بعد ذلك ليجتمع لأول مرة رؤساء الدول المغاربية في زرالدة (الجزائر العاصمة) يوم 12 نوفمبر 1988 قبل أن يوقعوا جميعا على نص

[13]- عبد العباس فصيح الضريري، **الصراع الأجنبي على الوطن العربي، دراسة لمقومات التكامل الإقليمي**، عمان: دار الصف للنشر و التوزيع، 1999، ص ص 31-33.

اتفاقية مراكش(المغرب الأقصى) عام 1989 تاريخ ميلاد الإتحاد ألمغاربي، إلاّ أن هذه المعاهدة جاءت خالية من الآليات اللازمة لتفعيل ما يتم الاتفاق عليه.

كما أنها اتصفت بعدم المرونة كاعتماد أسلوب الإجماع في اتخاذ القرارات، أكثر من ذلك أن بعض المواد من معاهدة مراكش شكلّت خلافا بين أعضاء الإتحاد مثل المادة14 والمادة 15، و بالتالي بقيت فكرة التأسيس الفعلي لإتحاد المغرب الكبير رهينة الإرادة السياسية للدول الأعضاء، و التي كانت من المفروض أن تصل إلى إقامة اتحاد جمركي سنة 1995 [14] . إلا أنها لم تصل حتى إلى إقامة منطقة تبادل حر ّ ، و لعل الإنجاز الذي يستحق الذكر هو أن هذه الدول بالرغم من التوتر في العلاقات بينها خاصة المغرب و الجزائر فهي لم تدخل في حرب(ما عادا حرب 1963 لبضعة أسابيع)، كما أنه تم الإنشاء الهيكلي الكامل للإتحاد سواءا ما تعلق بالهياكل التقر يرية أو الاستشارية أو حتى لجنة المتابعة.

إلاّ أن هذا الإطار المؤسساتي لم يستطع تجاوز المشاكل و الخلافات و النزاع أو حتى التقليص منها أو الحل التدريجي لها، و بناء فوقي لم يتبعه بناء تحتي، أكثر من ذلك أنه في السنوات الأخيرة دخل اتحاد المغرب الكبير في جمود حيث أصبحت الدول الأعضاء غير قادرة على عقد قمة مغاربية بسبب تفاقم الخلافات المغربية-الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية التي تنادي فيها الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، في حين تتمسك المغرب بفكرة الامتداد التاريخي، و بالتالي فاستقلال الصحراء الغربية لا يرضي المغرب و لا إلحاقها بالمغرب يرضي الجزائر، أما باقي الدول المغاربية وجدت نفسها في موقف حرج بين الوقوف إلى طرف دون الآخر، إضافة إلى الخلافات حول الحدود التي لا تزال عالقة بين هذه الد ّول.

المبحث الثاني : تاريخ العلاقات الاورو مغاربية

المطلب الأول: تاريخ العلاقات بين الضفتين

ترتبط الضفتين بعلاقات تاريخية، ثقافية، سياسية و اقتصادية. والتاريخ المشترك الذي يرث بين هذه الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط مفعم بالتعاون التحالف تارة، و الصراع و الاحتدام تارة أخرى.

[14]- رشيد بوكساني ، أحمد دبش، "مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"، **مجلة البصرة**، عدد 4، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2004، ص 88.

كان تاريخ المنطقة تاريخ أديان و تلاقح حضاري، كما كان تاريخ أطماع و استعمار، بمعنى أن الاستعمار بضفتيه يشكل عاملا كاملا و متنافرا في ذات الوقت، باتت علاقات الصراع و التعاون بمثابة الذاكرة الحية لشعوب المنطقة.

فعند تصفح تاريخ المتوسط بصفة عامة نجد أنه شهد على مر العصور صعودا لكثير من القوى العالمية. كما عرف مراحل من التعاون و الاستقرار، فقد اصطدم فوق مياهه الإغريق و الفرس و الرومان و الأمازيغ و الفينيقيين في عهد الإمبراطوريات القديمة وجرت فيه الحروب الدينية بين الضفتين، حروب نشر الإسلام و الحروب التبشيرية الصليبية[15]، وصولا إلى الاستعمار الأوروبي، و تعتبر أوروبا أكثر المناطق احتكاكا بشعوب المتوسط و حضاراتها و بالإسلام و المسلمين، دفعا و جذبا، حربا و سلما صراعا و تعايشا، أخذا و عطاءا [16]، و على الأخص الاستعمار الفرنسي باعتبار أن أغلب المنطقة المغاربية كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي فمثلا الجزائر منذ 1830 إلى 1962 تاريخ الاستقلال، أما تونس التي كانت تحت الحماية الفرنسية منذ 1881 إلى غاية 1956 تاريخ استقلالها[17]، و كان المغرب الأقصى تحت الانتداب الفرنسي منذ 1912 إلى 1956،و موريتانيا هي الأخرى قبعت تحت نير نفس جنسية الاستعمار و جزء منها خضع للاحتلال الإسباني إضافة إلى الصحراء الغربية، أما ليبيا فقد خضعت للاستعمار الايطالي منذ 1881.

و كان شكل الاستعمار الاستيطاني هو الأكثر شراسة ،هذا الاختلاف في أساليب الاستعمار هو الآخر خلق أسلوب خاص للتحرر بالنسبة لكل منطقة من مقاومة عسكرية، و مقاومة سياسية، كما أن هذه الطبيعة الاستعمارية هي التي وجهت كل من تونس و المغرب بعد الاستقلال إلى تبني النهج الرأسمالي، في حين تبنت الجزائر النهج الاشتراكي المناهض لنهج المستعمر؛ لأن المستعمر في كل من تونس و المغرب و ليبيا بقيت الطبقة الحاكمة برجوازية و لم يتم تدمير القاعدة التقليدية و الهياكل الاجتماعية لهذه الدول بخلاف الجزائر. كما أن كل دول شمال أفريقيا خرجت من الاستعمار بصورة مظلمة ومتدهورة من حيث مؤشرات التنمية و استمرت الدول المغاربية التي تبنت النهج الليبرالي في علاقات وطيدة مع الدول التي استعمرتها[18]، بخلاف الجزائر التي كانت علاقتها بفرنسا تحكمها "اتفاقية ايفيان"، و بقيت فرنسا المتعامل الأول مع الجزائر؛ أي استمرار التبعية للدول الاستعمارية. ناهيك عن

---

[15]- بشار الجعفري، **مرجع سابق**، ص 14.

[16]- هيثم الكيلاني، **العرب و البحر المتوسط**، دمشق: دار المعرفة، 1995، ص 2.

[17]- جلال أمين، **العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى الأوروغواي، 1798-1998**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 72.

[18]- **المرجع نفسه**، ص 72.

وجود مشكل آخر من مخلفات الاستعمار المتمثل في عدم تحديد الحدود الجغرافية بين دول المغرب الكبير تحديدا دقيقا لاسيما بين المغرب الأقصى و الجزائر و لعل ذلك كان مقصودا.

كان التوجه الأوروبي نحو الاستعمار لدفع عجلة التصنيع و التنمية و التزوّد بالمواد الخام خاصة منها المعادن ثم النفط باستنزاف موارد المنطقة المغاربية مما أدى إلى تطور الدول الاستعمارية و تخلف الدول المستعمرة، و بذلك أصبح المتوسط منطقة حدود بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف و التي قسّمها المفكر الاقتصادي "سمير أمين"إلى مراكز متقدمة و أطراف متأخرة أي على أساس شرق / غرب[19].

و كانت دوائر انتماء المغرب الكبير على النحو الآتي :

المغرب تدعم اقتصادها و تتعامل مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و تونس مع الولايات المتحدة، أما الجزائر فقد اتجهت في تعاملاتها للاتحاد السوفيتي المناهض للفكر الليبرالي الاستعماري.

إن جذور العلاقات بين الضفتين هي استمرار لتاريخ متواصل من الصراع و التعاون، وأن تاريخ العلاقات بينهما لا يمكن أن يذهب طي النسيان، ما يفسر تمسك الدول الأوروبية خاصة تلك المطلة على الضفة الشمالية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) بالعلاقات مع الضفة الجنوبية و العمل على إحياء هذه العلاقات.

و ما مختلف السياسيات المتخذة من طرف الدول الأوروبية عبر مختلف مراحل التطور من مجموعة اقتصادية أوروبية إلى سوق أوروبية مشتركة وصولا إلى الإتحاد الأوروبي إلى ربط العلاقات مع دول الحوض المتوسط إلاّ استمرار لتلك العلاقة التاريخية التي جمعت الدول المغار بية من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى، فكما كان الصدام سجلا متكافئا كان السلام خيارا إراديا ناتجا عن الحوار البناء الذي يؤكد حتمية التعايش بين الضفتين، إلا أن هذا التعايش تحكمه معايير القوة و الضعف و المصلحة فالأقوى يريد تعايش الهيمنة و الوصاية على الأضعف،و هذا الأخير يبحث عن تعايش التكافؤ و الكرامة[20].

شهدت العلاقات المغاربية الأوروبية تقلبات متعددة كانت تميل للإيجابية أحيانا وللسلبية أحيانا أخرى، تبعا للمتغيرات الظرفية، و بعض الأزمات العابرة، و كانت تتدعم هذه العلاقات بتجاوزات أوروبا مع المطامع المغاربية السياسية و الاقتصادية، و في السبعينات طرحت صيغتان للحوار و التعاون بين ضفتي المتوسط الأولى هي محاولة أوروبا لتأسيس مؤتمر الأمن و التعاون المتوسطي على غرار مؤتمر

[19]- بشار الجعفري، **مرجع سابق**، ص 30.

[20]- محمد فاروق النبهان، "مدى تأثير الإتحاد الأوروبي على خصوصية العلاقات التاريخية بين البلدان الحوض المتوسط"، ندوة علمية حول: أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي، موضوع الدورة الأولى لسنة 1995، الرباط: مطبعة المعاريف الجديدة، 1995،ص 63.

الأمن و التعاون الأوروبي الذي لم ير النور و فشل في المهد. و الصيغة الثانية هي الحوار الاورو-عربي، لكن قبل الحديث عن الحوار الاورو-عربي لابد من الوقوف على اتفاقيات جيل الستينات.

المطلب الثاني:الاتفاقيات التاريخية بين الظفتين

اتفاقيات جيل الستينات: كانت هذه الاتفاقيات من النوع الثنائي، فهي تربط كل دولة متوسطة على حدى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، و كانت هذه الاتفاقيات تهدف إلى ترسيخ التيارات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية، و عليه نلاحظ أن الطبيعة التجارية تغلب على مضمون هذه الاتفاقيات، فهي تهتم بالصادرات الزراعية التي تدخل إلى السوق الأوروبية في حالة الإعفاء من الرسوم الجمركية، و في إطار احترام ضوابط وأدوات الحماية التي حددتها السياسة الفلاحية المشتركة (الأسعار المرجعية، الحصص والتوقيت الزمني) و لقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات عدّة صعوبات نذكر منها أساسا بداية العمل أو اعتماد السياسة الفلاحية المشتركة بالنسبة لأوروبا انطلاقا من سنة 1962، لكن بريطانيا رفضت هذه السياسة بحجة أنّ لها دول" الكومنولث"و كرّد فعل على ذلك اعتمد الأوروبيون على أسلوب التفاوت في تحقيق وتيرة الاندماج، و كذا أسلوب التعاون المدعّم أو المكثف، و قد نتج عن هذين الأسلوبين ما سمي بـ: أوروبا بسرعتين أو وتيرتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى تدهورت معدلات التبادل البينية الأوروبية على حساب بلدان الجنوب.

الحوار الاورو-عربي:بعد حرب الستة أيام بين العرب وا إسرائيل أبدى كل من رئيس جمهورية الجزائر "هواري بومدين" و رئيس جمهورية تونس "الحبيب بورقيبة" نيتهما وأملهما في جعل المتوسط حصنا للسلام، وهي المبادرة التي تحمس لها كثيرا الرئيس الفرنسي "ج. بومبيدو" خاصة بعد سبتمبر 1973 تاريخ المؤتمر الناجح لحركة عدم الانحياز والمقاطعة النّفطية على إثر الحرب العربية-الإسرائيلية (بعد شهر من مؤتمر الجزائر)[21].

إلا أن الحوار الاورو-عربي 1974-1992 لم يكتب له النجاح و في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية خاصة الدول المغاربية تسعى لاستثمار المؤتمر في خدمة القضية الفلسطينية، كانت الدّول الأوروبية تركز على ضمان استقرار أسواقها والتزود بالنفط و مصادر الطّاقة المختلفة[22].

وعليه فإن الحوار الأورو-عربي قام على أساس الاعتماد المتبادل بين الطرفين و ليس على أساس أرضية و تصورات مشتركة فقد كان لكلا المجموعتين جداول عمل مختلفة في حين سعت الدّول العربية

[21]- محمد صالح المسفر، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها**، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص ص 124-125.

[22] -Paul Balta**, les enjeux de la conférence de Barcelone dans l'annuaire de l'Afrique du nord,** Paris: édition CNRS, 1995, p881.

للحصول على تأييد أكبر من الجانب الأوروبي وتفهم أكبر لمصالحه، و ركز الأوروبيون على الحصول على فوائد اقتصادية ما أدّى إلى فشله بفعل الضغوطات المتبادلة[23].

اتفاقيات جيل السبعينات: وقعت المجموعة الأوروبيةفي النّصف الثاني من السبعينات مجموعة من الاتفاقيات مع مجموعة من الدّول و كانت للدّول المتوسطة نصيبها من هذه الاتفاقيات، و قد كانت هذه الاتفاقيات مرّكزة على المساعدات الاقتصادية أو ما عرف بالتعاون المالي مع كل الدّول المتوسطة باستثناء ليبيا.

المبحث الثالث: ألأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي:

مفهوم المغرب العربي:

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي و مجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية و الايديولوجيا للمؤلفين الغربيين و العرب

ان تسمية المنطقة بالمغرب العربي ،تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي ،حيث تظم اجزاء من البحر الابيض المتوسط والصحراء و المحيط الاطلسي، يظم خمسة دول (الجزائر ،المغرب ،تونس ،ليبيا وموريطانيا)هذا في اطاره الواسع، اما في اطاره الضيق فيتشكل من الجزائر ،المغرب ،تونس باعتبار ه النواة الصلبة في المنطقة، بالاظافة الى ان الاتحاد الاوروبي يتحدث عن هذه الدول الثلاثة في علاقاته مع المغرب العربي.[24]

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية فهو يشكل همزة وصل بين ضفتي المتوسط ،بين أوروبا و إفريقيا مما جعله ممرا للتواصل الحضاري و الديني ومركزا للتبادلات الاقتصادية و الثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط.

يعتبر موقع المغرب ، نقطة التقاء لثلاثة قارات: آسيا ، افريقيا ، أوروبا ، ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط ،أصبح همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية و التجارة الدولية حيث يرتبط

الأمن الإقليمي:

[23] - أسامة الباز، الحوار السياسي الأوروبي العربي، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 59.

[24] - Andre Charles Julien, **L Afrique du nord en marche**, Paris : gallimard,1975,P23

المقصود به كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سالبا جاء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، إن أية دولة حتى وان كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فأنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي و العالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي ،أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال. و من الطبيعي إن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات و قلاقل واضطرابات. و قد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية و لنا إن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسبا لما يمكن ان تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفا فيه.[25]

الأمن على المستوى الإقليمي و خشية انتقال التهديدات القادمة من الجنوب وامتدادها لدول الجوار أدى إلى ضرورة الاهتمام بالأمن الإقليمي خاصة في ظل وجود مهددات تعجز الدولة بمفردها عن التعامل معها كالتجارة غير الشرعية للمخدرات، تبييض الأموال، تصاعد الإرهاب الدولي .أصبحت الظاهرة الأكثر انتشارا منذ نهاية الحرب الباردة، و التي مست العديد من الدول خاصة منها الدول الواقعة في الشمال الإفريقي ومن أجل مواجهة هذه التهديدات الجديدة اتجهت الدول نحو الإنخراط في تكتلات أمنية إقليمية و هو ما اصطلح على تسميته بمركب الأمن الإقليمي و هو الأصل ،حيث أصبحت منطقة غرب المتوسط تعتبر جزء من الكل أي مركب امن إقليمي فرعي في محاولة منها لتوحيد الجهود والتصدي لهذه المخاطر وتحقيق الأمن والاستقرار، أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية و ليست عالمية، وربما خير مثال يساق هنا هو الاتحاد الأوربي بتجربته التكاملية الناجحة. تكمن الأهمية السياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للسياسة الأوروبية ،في كون المنطقة عبار ة عن واجهة لاحتواء "المخاطر " القادمة من الجنوب و الممثلة في الانفجار السكاني و تزايد الهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة و الإرهاب، نظرا للعلاقات التي تربط بلاد المغرب العربي بدول الساحل الأفريقي التي تعتبر مصدر ا للتهديدات الأمنية .

و لهذا بادر الاتحاد الأوروبي بطرح ما يسمى بمبدأ الأمن الاجتماعي كمحاولة لإيجاد أرضية مشتركة مع دول المغرب العربي، بغرض إيجاد أرضية مشتركة مع دول المغرب العربي ،بغرض التقليل من شدة هذه المشاكل التي تشكل عائقا أمام الشراكة الاورومغاربي.[26]

[25] - محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة،العدد السابع،1978)، ص،11.

[26] -Martine Poincelet et Marc Papinutti , **L analyse des flux de marchandises en méditerranée, lieu de transition ou d echange,** Paris ,Publsud,1996, P 171-172.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجة :

اعتبارا لأهمية هذا المجال الجيوستراتيجية كفضاء مشترك يجب أن تتوفر فيه شروط الأمن والاستقرار والتعاون التي تحقق بشكل أو بآخر أمن واستقرار دول الاتحاد الأوروبي التي تتأثر بهذا الفضاء وتأثر فيه ومن هذا المنطلق تبرز الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة التي أصبحت ضمن الدائرة الأمنية لأوروبا.

تكمن الأهمية الإستراتيجية و الأمنية للمغرب العربي في مدى اهتمام الدولي بالمنطقة ،إذ اهتمت الدول الكبرى بالمغرب العربي مثل الاتحاد السوفياتي سابقا و روسيا حاليا، والولايات المتحدة الأمريكية ،الصين، رغم ان اوروبا تعتبر الفضاء ألمغاربي فضاءا أوروبيا بالنظر الى القرب الجغرافين إذ أن أوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا ب.14كلم عبر مضيق جبل طارق، بالاظافة الى الروابط التاريخية الاستعمارية بين دول المغرب العربي و اوروبا و خاصة فرنسا،ايطاليا بالاضافة الى كون المنطقة همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق المائية و التجارة الدولية .

كما ان المغرب العربي قد اكتسى هذه الاهمية الاستراتيجية نتيجة ثراواته الباطنية و سوقه الواعدة ،ونتيجه اتصاله جغرافيا بافريقيا ،حيث ترتبط دوله بعلاقات وطيدة مع دول الساحل الفريقي عبر الصحراء الكبرى،و بالتالي تعد المنطقة نقطة ارتكاز للدخول الى افريقيا عبر الشمال الافريقي،حيث تعد القارة الافريقية منطقة خصبة غير مستغلة للاستثمارات الاجنبية، لما تزخر به من امكانيات مادية طبيعية وبشر ية.

من هذا المنطلق ،فان من يسيطر على المغرب العربي ، يستطيع ان يسيطر على حوض البحر الابيض المتوسط و على العمق الافريقي ،و من هنا اكتسب المغرب العربي اهمية استراتيجية .

فالبنسبة لاوروبا يشكل المغرب العربي مجالها الحيوي، حيث يقع في جنوب القارة الاوروبية و بالتالي لابد من السيطرة عليه و محاوة ادماجه عبر عدة طرق و اساليب ،حيث عملت في الماضي على ضمه اليها عبر الحقبة الاستعمارية، و اما في الوقت الحاضر نجد العلاقات الثنائية بين الدول المغرب العربي والدول الاوروبية خاصة في المجال الاقتصادي تلعب دورا مهما في عملية الادماج هذا بالاضافة الى اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين دول المغرب العربي فرادى و الاتحاد الاوروبي ككتلة واحدة ابتداءا من سنة 1995 اذ يعتبر ،اذ يشكل المغرب العربي سوق كبيرة واعدة نتيجة عدد سكانه وثراواته الطبيعية كما يشكل خطرا على اوروبا عبر التهديدات الامنية الحديثة كالجريمة المنظمة والارهاب الدولي و الهجرة الغير شرعية

هذا الجانب تحدده منطقة المتوسط ذاتها بكونها منطقة إستراتجية بامتياز ،الأمر الذي زاد من حرص الاتحاد الأوروبي على ربط معظم سياساته بالعمل على السيطرة على دوله بكل الوسائل والمشاريع ن في إطار جعل الاتحاد الأوروبي عامل امني دولي مؤثر في النظام الدولي ككل باعتباره الراعي الأول لمنطقة

من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم [27]، و السعي إلى خلق هوية إستراتيجية تحدد مصالح الاتحاد على المدى الطويل ، وكذلك إعادة صياغة الأدوار في العالم خصوصا مكانة دول الاتحاد الأوروبي في الحلف الأطلسي و الترتيبات الأمنية الخاصة بالمتوسط، بالعمل على الاضطلاع بفرص اكبر في إدارة قيادات الحلف الأطلسي واستعماله في تنفيذ السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي.

لهذا تعتبر منطقة المتوسط أداة إستراتيجية هامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي في المنافسة الدولية و التي تعتبر بوابة جنوبية نحو العمق الإفريقي الاستراتيجي ،حيث المصالح التقليدية و الموروثة من العهد الاستعماري، و كذا التحكم في منطقة غرب المتوسط ودول المغرب العربي كمسالة حيوية ،كون السيطرة على المغرب العربي تعني السيطرة على حوض المتوسط و العمق الإفريقي بشكل كبير وهكذا يتدعم الاتحاد الأوروبي .

و عمل الاتحاد الأوروبي على توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط لأهميته الإستراتيجية، إذ يعتبر هذا البحر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

بالاظافة إلى وجود جزر ذا أهمية إستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط جزر صقلية ، قبرص ، مالطا و هي بمثابة مرتكزات متقدمة للعمليات العسكرية في البحر الأبيض المتوسط يستخدمها الحلف الأطلسي كجسور جوية ، ومن هنا تبرز أهمية التحكم في المنطقة كمسالة حيوية في الجانب العسكري اللوجيستيكي كنقل القوات ، التزود بالوقود و هذا ما يبرر تنافس القوى الكبرى على المنطقة، و يعتبر كذلك المتوسط طريقا بحريا للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية و قواعدها المنتشرة في العالم.

بالإضافة إلى الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدةبمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، وبناء على ذلك يعتبر المغرب العربي في الإدراك الأوروبي لمتداد للفضاء الأوروبي بجميع أبعاده الأمنية و الاقتصادية و الثقافية ، و إن فصل هذا عبد الفضاء عن أوروبا سوف يخل بمركز القوة الأوروبية في سلم القوى العالمية.[28]

---

[27] - Mario Zucconi, **NATO in the Mediterranean,** in**, Mediterranean security into the coming** ,**New York,** Strategic Stadies Institute.p113-114.

[28] - عبد الله بلقزيز و اخرون ، ندوة المغرب العربي ، و النظام العالمي الجديد ، ص 132 -138.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا الجيوستراتجية لضفتي المتوسط الغربي من حيث الأهمية الإستراتيجية و خصوصيات و تاريخ العلاقات بين الطرفين لاحظنا

محاولات أوربية-أوروبية جادة جسدت اتحادا أوروبيا في مجالات مختلفة، وكذلك محاولات لتجسيد علاقات وطيدة مع دول مغاربية كل واحدة على حدى، إلى غاية بداية القرن الواحد و العشرين أضحى التفكير جديا بربط علاقات متينة بين الضفة الجنوبية المغرب العربي و الضفة الشمالية تحديدا الدول الأوربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

محاولات فاشلة في تكوين اتحاد مغاربي لوجود عراقيل و مشاكل ترجع بعضها لمخلفات الاستعمار الأوربي.

و بالإضافة إلى ذلك وجد تداخل و تشابه ضفتي المتوسط لكنها في نفس الوقت تفرق بينهما هوة اقتصادية في تزايد مستمر، كما أن أوروبا عند حديثها عن المجال الحيوي لها في الحوض المتوسط فإنها تقصد الضفة الجنوبية منه بدرجة أكبر عن الضفة الشرقية، و إن العلاقات الأورو-مغاربية هي نفسها في جوهرها فسواء أثناء الحقبة الاستعمارية أو بعدها فان الدول المغاربية تابعة للدول الأوروبية-الاستعمارية القديمة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الجريمة المنظمة العبر وطنية وانعكاسها على العلاقات الاورو مغاربية

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لاسيما الفواعل الهياكل و القيم السائدة فيه ،كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الامنية لفترت الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة تأثر بصفة مباشرة على امن الدول ،وتعتبر الجريمة المنظمة كأحد هاته الفواعل الجديدة العابرة للحدود ،و التي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجيا و الرقمية ، فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية و الفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الاساسية بما فيها توفير الامن و الاستقرار الداخلي لمواطنيها ، كمنطقة الساحل الافريقي التي شهدت في السنوات الاخيرة تنامي خطير لظاهرة الجريمة المنظمة بكل انواعها : تبييض الاموال ،تهريب المخدرات ،الاسلحة المتاجرة بالبشر.

المبحث الأول: الجريمة المنظمة العبر وطنية و مصادرها

تعتبر الجريمة المنظمة مصدر من مصادر تهديد الأمن الأورو- مغاربي حيث أصبحت تشكل تهديدا للأمن في هذه المنطقة والعالم الذي أصبح يواجه تحديات جديدة في المجال الأمني بسبب ظهور مهددات أمن جديدة ذات علاقة بإجرام منظم دائم التوسع.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة عبر الوطنية

إن عولمة الاقتصاد و تطور وسائل الاتصال و ظهور أسواق مالية جديدة أدى إلى كسر الحواجز وتوسع الجريمة. [1] الأمر الذي أدى إلى تحول ظاهرة الجريمة المنظمة من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عابرة للحدود، حيث ظهرت جماعات إجرامية خطيرة لا تعترف بالحدود السياسية للدّول، و هذا أدى إلى إضعاف اقتصاديات الدّول و تهديد استقرارها و أمن أفردها وممتلكاتهم، اذ يعتبر الهدف الوحيد لهذه الجماعات هو تحقيق الربح.

[1] François Falletti, Frédéric Debove, **Planète criminelle, le crime phénomène social du siècle ?** , Paris :PVF, 1998, p56.

لقد أدى تطور الجريمة المنظمة الى تهديد امني حقيقي يهدد استقرار و امن المجتمع الدولي باعتبرها ظاهرة عابرة للحدود ، حيث شهدت استحداث أنماط جديدة من الإجرام الدّولي المنظم كالنفوذ إلى النظم المصرفية، تهريب المهاجرين والأسلحة، القرصنة المعلوماتية بالإضافة إلى الأنماط التقليدية التي تتمثل أساسا في تهريب المخدرات.

إنّ هذه الأنماط التقليدية و الحديثة من الجريمة المنظمة نجدها في المجال الأورو. مغاربي خاصة مع تنامي ظواهر الهجرة غير الشرعية و الإرهاب الدّولي حيث زادت هاتان الظاهرتان من نشاط و حجم الجريمة المنظمة في هذه المنطقة.

سنتناول في هذا البحث ظاهرة الجريمة المنظمة بالتعرض إلى خصائصها و سنركز على أهم وأخطر نشاطات الجريمة المنظمة على الأمن الأورو . مغاربي.

تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن ظاهرة الجريمة المنظمة و هذا بعد اكتسابها بعدا دوليا إذ ظهرت مصطلحات جديدة مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و هي مصطلحات تطلق على عدد من الجرائم دون أن يكون لتلك المصطلحات مدلولا محددا ففي السابق كان يطلق عليها مصطلح **"المافيا"** أو التنظيم الإجرامي، بينما هو مصطلح يحدد منظمة إجرامية معينة. و يعود ظهور مصطلح الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى التسعينات من القرن الماضي وهو ترجمة للمصطلح الأنجلوساكسوني (Transnational organised crime) الذي ظهر بتطور الجريمة المنظمة و اتخاذها صفة عبر الوطنية.[1]

لا يوجد تعريف واضح للجريمة المنظمة، يحضى بموافقة دولية بسبب اختلاف رؤية الدول لها تبعا لواقعها الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، فمصطلح الجريمة المنظمة عبر الوطنية مستخدم بصورة مختلفة سواء لإظهار مجموع العلاقات الموجودة بين المنظمات الإجرامية ذات الطابع عبر الوطنية أو لتحديد مجموعة من النشاطات غير القانونية التي تقوم بها هذه الجماعات.

[1] قرايش سامية، "التعاون الدولي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية"، **مذكرة لنيل رسالة الماجستير**، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، د.س.ن.، ص.09

I. التعريف الفقهي للجريمة المنظمة عبر الوطنية:

يوجد في الفقه القانوني اتجاهات في تعريف الجريمة عبر الوطنية:

فالأول يعرفها انطلاقا من الجمع بين المنظمة الإجرامية و الجريمة وذلك على أساس أن الجريمة المنظمةتتمثل في النشاط الإجرامي الذي تزاوله منظمة شكلية تكرس جهدها للكسب غير المشروع. بالاعتماد على تقنيات العنف، الفساد و قدرتها على دخول أي نشاط اقتصادي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

أما الثاني فيعتمد على عناصر المنظمة الإجرامية دون الإشارة إلى النشاط الإجرامي الذي تقوم به ويعرفها على النحو التالي:"جماعة من الأشخاص تتفق على تشكيل مجموعة أشرار لها تنظيم يهدف إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة بدافع الربح المالي".[1]

II . تعريف المنضمات الدولية للجريمة المنظمة عبر الوطنية

سنطرق إلى تعاريف المنظمة العالمية للشرطة الجنائية، تعريف الإتحاد الأوروبي و تعريف الأمم المتحدة.

- تعريف **المنظمة العالمية للشرطة الجنائية (أنتربول)** للجريمة المنظمة عبر الوطنية:

" مجموعة من الأشخاص لها تركيب مؤسسي تمارس أنشطة غير مشروعة لهدف الحصول على الأموال تستخدم عادة التخويف و الفساد".[2]

- **تعريف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة عبر الوطنية:**

في سنة 1993 وضعت مجموعة مكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة التابعة للإتحاد الأوروبي هذا التعريف جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسدية عدّة طويلة أو غير محدّدة، و يكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي و ذلك بهدف الحصول على السطوة و تحقيق الأرباح و تستخدم عند اللزوم في ارتكاب الجرائم[3].

أ . الأنشطة التجارية.

ب . العنف و غيره من وسائل التخويف.

---

[1] Cusson Taurice, la nation de criminalité organisé, « criminalité organisée et ordre dans la société », **colloque d'Aix-EN-provence (5-7 juin 1996),** presses universitaires d'Aix, Marseille, 1997,p31.

[2] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، القاهرة: دار النهضة،2001، ص43

[3] مفيد نايف الدليمي، **غسيل الأموال في القانون الجنائي، دراسة مقارنة**، عمان: دار الثقافة، 2006، ص49

ج . ممارسة التأثير في الأوساط السياسية و وسائل الإعلام و الإدارة العامة و السلطات القضائية» .[1]

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية:**

من خلال "اتفاقية باليرم" (convention de Palerme) أنها :« جماعة محددة النسبة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى...» .[2]

وفقا لتعريف الأمم المتحدة فإن الجماعات الإرهابية لا تدخل في هذا المضمون كونها لا تهدف إلى الكسب المالي و هو جوهر الاختلاف بينها و بين الجريمة المنظمة فكلتاهما تلتقيان في كونهما من أخطر الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الحديثة، غير أن الإرهاب يسعى إلى بث الرعب و الخوف في الأشخاص قصد تجسيد أفكاره و تحقيق مكاسب سياسية بينما الجريمة المنظمة فهي تسعى لتحقيق الربح المادي.

III. التعريف الوطني للجريمة المنظمة

توجد ثلاث اتجاهات في التشريعات الوطنية في تعريف الجريمة المنظمة و هي:

أ. القانون الايطالي:

يعرف القانون الايطالي في مادته 416 الذي عدل سنة 1992 الجريمة المنظمة أنها :« قيام منظمة إجرامية مكونة من ثلاث أشخاص فأكثر، تتخذ أسلوب المافيا و تتميز باستعمال قوة وسلطة العصابة المتمثلة في قاعدة الصمت لكي يستمدوا منها القدرة على ارتكاب الجريمة أو للحصول بطريق مباشر أو غير مباشر على الإدارة و السيطرة غير العادلة على الأنشطة الاقتصادية أو العقود الإدارية أو المرافق العامة سواء لها أو للغير بمناسبة عملية الانتخابات.[13]

ب . القانون السويسري:

حسب المادة 260 من قانون العقوبات السويسري فإن الجماعة الإجرامية المنظمة كل جماعة تتشكل لمدة طويلة من الزمن أو لمدة غير محددة تتمتع ببناء هيكلي وعضوي سريين و التي تقوم بأنشطة إجرامية بهدف تحقيق الكسب المادي باستخدام العنف و التهديد.

ج . القانون البلجيكي:

---

[1] سامية قرايش ، **مرجع سابق**، ص17 .

[2] Alessandro Polili, Nouveau risque transnationaux et sécurité européen**, revue cahiers de chariot**, octobre 1997, dans : www.iss.europa.en/uploads/media/cp029F.Pd F.p7

[3] شريف سيد كامل، **مرجع سابق**، ص72.

يعرف التشريع البلجيكي الجريمة المنظمة أنها جماعة ذات تنظيم هيكلي مشكلة من ثلاث أشخاص على الأقل ثابتة في الزمن و تهدف إلى التأمر على ارتكاب جنح و جرائم معاقب عليها بثلاث سنوات سجنا أو بعقوبة أشد من أجل الحصول بصفة مباشرة أو غير مباشرة على أرباح مادية باستعمال التخويف والتهديد و العنف و الفساد أو باستخدام هياكل تجارية أو غيرها وفق مصدر هذه الأرباح أو لتسهيل ارتكاب الجرائم دون إثارة انتباه السلطات إليه.[1]

الجريمة المنظمة هي تلك الجرائم المقصودة و تركب من قبل أشخاص أو شركات منظمة لها قواعدها وأنظمتها الخاصة بها و تعمل بسرية تامة من أجل الحصول على الربح المادي و السيطرة الاقتصادية وهي تجند من أجل ذلك عددا لا يستهان به من خبراء القانون والعلاقات العامة حتى يدافعوا عنها في حال أي ملاحقة قضائية أو فضيحة مالية.[2]

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة عبر الوطنية

يوجد ثلاث أنواع من الخصائص، خصائص مرتبطة بالجماعة أو التنظيم الإجرامي المنظم و خصائص متعلقة بالنشاط الإجرامي المنظم و خصائص متعلقة بالبحث عن الكسب المادي.

أ. الخصائص المتعلقة بالتنظيم الإجرامي المنظم

تعد الجريمة المنظمة عبر الوطنية شكل من أشكال الجريمة الجماعية إذ تتوفر على جماعة من الأشخاص ذات تنظيم محكم و موجودة لفترة من الزمن تخطط لارتكاب أنشطة غير قانونية وتكون تحت تسميات التنظيم الإجرامي أو المؤسسة الإجرامية، و تتمثل خصائص الجماعة الإجرامية المنظمة في:

1 . التنظيم: يعتبر من أهم خصائص الجريمة المنظمة، فأعضاء المنظمة الإجرامية لا يرتكبوا الجريمة بصفة منفردة أو عشوائية، بل عبر تنظيم آلي و عملي و تقسيم المهام بين الأعضاء، و تحديد علاقات بعضهم ببعض من جهة و علاقاتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى.[13]

فتنظيم الجريمة عبر الوطنية يكون عالي الدرجة في أغلب الأحيان يكون في صورة بناء تنظيمي هرمي ابتدءا من القاعدة التي تحتوي على الأفراد العاملين المنفذين، إلى الزعيم أو الرئيس الذي يحضى

---

[1] Bartand, caroline vaudresse, **la Belgique on l'incrimination de l'organisation criminelle comme soutien des techniques d'enquête,** « la criminalité organisée des représentations sociales aux définitions juridiques ». Ouvrage collectif sous la direction de CESONI Luisa, BRUYCANT, Bruxelles 2004, p247.

[2] فاديا قاسم بيضون، **من جرائم أصحاب الليقلت البيضاء الرشوة و تبيض الأموال**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص21.

[3] يوسف داوود كوركيس ، **الجريمة المنظمة**، عمان: دار الثقافة، 2001، ، ص36.

بولاء و طاعة أعضاء المنظمة و الذين يحتم عليهم الإخلاص من أجل الحفاظ على مصلحة منظمتهم وأمنها، و يتم اختيار هؤلاء الأعضاء مرورا باختيارات في المهارة و الولاء كما تتمتع كلّ منظمة إجرامية بعدد من المستشارين و الخبراء في شتى المجالات الاقتصادية و القانونية.

2 . التخطيط : يعتبر التخطيط ميزة هامة تتعلق مباشرة بالجماعة الإجرامية المنظمة و يعني التخطيط الدراسة المستقبلة لأية عملية أو فعل إجرامي تقدم المنظمة على ارتكابه و هذا يتطلب قدرا عاليا من الذكاء و الخبرة بهدف ضمان استمرار أنشطة المنظمة و بقائها سرية.[21]

3 . الاستمرارية: تعتبر ميزة أساسية للمنظمة الإجرامية، ففي التعارف التي تناولها معظمهم ركز على عنصر الاستمرارية في تعريفه للجريمة المنظمة رغم عدم تحديد المدّة الزمنية لأن هذا من شأنه أن يميز بين هذا النوع من الجماعات الإجرامية و بين المنظمات التي تنشأ لارتكاب جريمة ثم تنحل،و في إطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإنه حتى بفقدان أي عضو (حتى الزعيم) فإن هذا لا يؤثر في بناء و ممارسة هذه المنظمة لأنشطتها الإجرامية و هذا يدل على أن عمل الجماعات الإجرامية المنظمة مستقل عن الحياة الأشخاص الطبعين المنظمين إليها و بهذا فإن عمل هذه المنظمات الإجرامية مستمر دائم في الزمن.[1]

4 . المرونة و القدرة على التكيف: إن استمرار نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة مربوط بقدرتها على التكيف و التأقلم مع الأوضاع المختلفة و الطارئة من جهة و مع الفرص المتاحة لها من جهة أخرى فعلى مستوى التنظيم الداخلي تظهر قدرة هذه الجماعات على التكيف في تطوير طرق و أساليب عملها بتطوير طرق مكافحتها، أساسا على مستوى نشاطاتها فبقدرتها على الردّ الفعل السريع لانتهاز أية فرصة تمنحها لها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لتغير نشاطها تماشيا مع الأوضاع الجديدة.[2]

ب . الخصائص المتعلقة بالنشاط الإجرامي: بفعل العولمة التي عولمة كل الظواهر المختلفة و بفتح الحدود السياسية للدول عولمة كذلك الجريمة المنظمة فأصبحت ظاهرة عابرة للحدود و بهذا فكل جماعة إجرامية منظمة قامت بإنشاء علاقات مع مثيلاتها في مختلف الدول بهدف توسيع نطاق نشاطها وتقويته.

1. طابع عبر الوطنية:

باتساع نطاق حرية حركة الأشخاص و الأموال و التجارة و ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تزايدت أنواع و أعداد الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة، حيث

[1] مبروك نصر الدين، "الجريمة المنظمة بين النظرية و التطبيق"، **مجلة الصراف**، العدد 03، 2001، ص 33.

أصبحت هذه الأنشطة لا تقتصر فقط على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداها إلى أقلّ عدّة دول أخرى فمثلا: تهريب المهاجرين و المخدرات يستلزم وجود عدة شبكات تتعدى الحدود الوطنية.[1]

2. التوغل في الاقتصاد المشروع:

لا تقتصر الجماعات الإجرامية المنظمة على تنويع أنشطتها الإجرامية و إنما تقوم أيضا على إمدادها إلى الاقتصاد المشروع، فمن خلال أعمالها غير القانونية (كتجارة البشر، المخدرات، تقليد السلع...) تحقق عائدات مالية طائلة تقوم باستثمارها في مشاريع اقتصادية مشروعة و مشاريع عقارية وعادة ما تستغل الجريمة المنظمة، المنظمة غير الوطنية المراحل الانتقالية للدّول و مراحل الضعف للتوغل في أنظمتها الاقتصادية المشجعة على جلب الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية و في هذه المرحلة يصعب كثيرا التمييز بين الأنشطة المشروعة و الأنشطة غير المشروعة و في ظل غياب آليات المراقبة تقوم هذه المنظمات الإجرامية بشراء جزء من الاقتصاد المخصص.[2]

3. التركيز على التحالفات الإستراتيجية :

تقوم الجماعات الإجرامية المنظمة بعقد تحالفات إستراتيجية بينها حيث أن نشاطاتها تتطلب وجود شبكات متصلة تضمن إنتاج السلع المحضورة و أخرى تؤمن تحويلها و إيصالها إلى المستهلك وبهذا تقوم هذه الجماعات بتقسيم مهامها قصد تحقيق التبادل في المنفعة و تقسيم مناطق نفوذ كل جماعة إجرامية و كل هذا يتم إدراجه في مفاوضات و اتفاقات محدودة في الزمن و التي لا يمكن بدونها ضمان استمرارية كل جماعة إجرامية و على سبيل المثال تحتم تجارة المخدرات عبر مختلف البلدان الأوروبية وجود اتفاقات و علاقات بين الجماعات الإجرامية المنظمة الكولومبية والروسية و الإيطالية.

ج . الخصائص المتعلقة بالبحث عن الكسب المادي:

إن الهدف الأساسي و الوحيد الذي تسعى إليه الجماعات الإجرامية المنظمة هو تحقق الأرباح المادية و مضاعفتها و يعتبر هذا الهدف أهم ما يميز الجماعات الإجرامية المنظمة عن غيرها من المنظمات الإجرامية.

1. القوة المالية للجماعات المنظمة:

تحقق الجماعات الإجرامية المنظمة أرباحا طائلة من خلال مختلف نشاطاتها غير القانونية المتمثلة بالأساس في الإتجار غير المشروع بالأسلحة و تهريب السلع و تمثل تجارة المخدرات أهم مصادر أرباح هذه الجماعات و هذا بظهور أسواق جديدة و زيادة أعداد الطلبات على هذه السلعة هذا

[1] سامية قرايش ، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] فاديا قاسم بيضون، **مرجع سابق**، ص 76.

من جهة، و من جهة أخرى تحصل هذه الجماعات على الأرباح من خلال المشاريع الاقتصادية واستثماراتها المشروعة التي يعد رأسمالها من الأعمال الإجرامية التي قامت بها.

إن الربح المادي هو الهدف الأساسي لهذه المنظمات الإجرامية إلى جانب أهداف أخرى تسعى إليها من وراء جني هذه الأموال الطائلة و تتمثل أساسا في النفوذ و السلطة حيث يعد أحد الأهداف الإستراتيجية لها و هذا لضمان بقاء أعضائها بعيدا عن الملاحقات القانونية و ضمان موارد جديدة لخزينتها يكون مصدرها الأموال العامة و هذا برشوة الموظفين و المسؤولين في القطاعات العامة.[1]

2. الربح كمعيار التمييز الجماعات الإجرامية المنظمة:

إن الجماعات الإجرامية لا تقتصر فقط على الجماعات الإجرامية المنظمة فهناك جماعات إجر امية أخرى كالجماعات الإرهابية و جماعات المتمردين لكن ما يميز التنظيم الإجرامي المنظم كونه يهدف إلى تحقيق الربح المادي من وراء جرائم و أعمال غيـر المشروعة فمثلا الجماعات الإرهابية لها أهداف إيديولوجية هذا الأمر أكدته منظمة الأمم المتحدة في تعريفها للجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال **"اتفاقية باليرمو"**، حيث أن الجماعات الإجرامية التي لا تسعى إلى تحقيق الربح المادي فلا تدخل في تعبير "الجماعات الإجرامية المنظمة"، إلا أن للربح دور هام في العلاقات الموجودة بين الجريمة المنظمة و الإرهاب، فعادة ما تقوم الجماعات الإجرامية المنظمة بتمويل العلميات الإرهابية.[1]

المطلب الثالث:الساحل الأفريقي كمصدر للجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي بروز تهديدات جديدة على غرار الجريمة المنظمة و الخطر الإرهابي حيث زادت من ارتفاع حجم التحديات و المخاطر في هذه المنطقة، إذ أصبح الانتشار سمة مميزة لها ،و في الآونة الأخيرة تحولت منطقة الساحل الإفريقي مسرح للتنافس الدولي بين القوى المختلفة سواء الإقليمية منها او الأجنبية مع كل ما يحمله من تداعيات على الأمن في المنطقة و على الأمن الإقليمي للمنطقة ككل.

1 مفهوم الساحل الافريقي :

يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا و افريقيا جنوب الصحراء فهو يمتد من اقصى الساحل الشرقي للقارة الافريقية المطل على البحر الاحمر الى اقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الاطلسي و هو عبارة عن شريط طويل يظم بداخله عدة دول منها السودان تشاد جنوب ليبيا اقصى جنوب الجزائر النيجر مالي موريتانيا السنغال ،و كثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو و نيجريا و حتى جزر الراس الاخضر و اثيوبيا و ايريتريا.

[1] **مرجع نفسه**، ص 48.

المفهوم الجيوسياسي

يرتبط المفهوم الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي برسم حدود ومعالم المنطقة إنطلاقا من التطورات السياسية التي تعيشها المنطقة، وذلك بالارتكاز على مجموع الإسقاطات الإقليمية والدولية التي وضعت لها، حيث أن حصر حدود منطقة الساحل الإفريقي اختلف حسب التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية أو الدولية ذات الاهتمام بالمنطقة. فقد كانت اللجنة مابين الحكومات لمكافحة التصحر CILSS إطارا تنظيميا أبرز حدود منطقة الساحل بناء على منطق بيئي و حصر الدول المعنية بمنطقة الساحل في: تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، غامبيا، السنغال، جزر الرأس الأخضر .

ويظهر فيما يتعلق بالمنظور الفرنسي المرتبط بعلاقة استعمارية للمنطقة ليشكل منطقة الساحل من الدول التالية: بوركينافاسو، البنين، ساحل العاج، مالي، النيجر، غينيا بيساو، السنغال، الطوغو، وذلك من خلال منطقة الفرنك الفرنسي، و التي أسس بناء عليها الإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا UOMOA، الذي يتشكل من الدول الثمانية أنفة الذكر ويأتي التجمع مادون الإقليمي لغرب إفريقيا CEDEAOليحصر جميع دول الغرب الإفريقي ليمتد حتى نيجيريا ويشمل 15 دولة، و الذي يعد كشريك إقليمي للسياسات الأممية في تنفيذ برامجها الإقليمية، و كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برامج التنمية.

ويتكون تجمع الساحل و الصحراء، الذي أتى بمبادرة ليبية ليشمل أربعة وعشرون (24) دولة، من بينها: مصر، ليبيا، تونس ،المغرب ودول من إفريقيا الغربية و الوسطى.

و الملاحظ من خلال التجمعات الإقليمية و التوجهات الدولية لحصر المجال الجغرافي، أنّ عملية ضبطه بقيت صعبة، مع هذا يظهر من خلال جميع الطروحات وجود دول أساسية مركزية أو يمكن القول أنها دول قلب الساحل الإفريقي وهي النيجر، مالي، تشاد و بوركينافاسو، و دول أخرى يمكن وصفها دول الطوق أو محيط المركز وهي الجزائر،ليبيا و موريتانيا،شمالا وإذا ما تم توسعها فإنها تشمل دول غرب إفريقيا جنوبا

و على هذا الاساس يمكن تعريف الساحل الفريقي على انه: عبارة عن شريط يمتد خطه الافقي من شمال عاصمة موريتانيا –نواقشوط- الى غاية البحر الاحمر مرورا بالسودان ، في حين يمتد الخط السفلي من الخط السفلي من عاصمة السنغال الى غاية البحر الاحمر ،بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب5500 كيلومتر مربع و عرض يقدر ب500 كيلومتر مربع[1]

الساحل كلمة عربية الاصل هي في معناها الجيوبوليتيكي تعني :

1- نشات الهلالي ،الامن الجماعي، **مجلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة** ،المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية و المستقبلية ،العدد 9 ،السنة الاولى 2005،ص15.

ذلك القوس الذي يبدا من المحيط الاطلسي في الغرب الى البحر الاحمر في شرق البلاد لتغطي مساحة 3053200 كيلومتر مربع او الحزام الذي يربط او يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يضم كل من التشاد، النيجر ،مالي، الجزائر و ليبيا.[1]

يتضح من هذه المعطيات إن أي خلل على المستوى القاري ينعكس سلبا على المغرب العربي والمنطقة الساحلية الصحراوية و بالتالي على الدول المشاطئة لشمال المتوسط ، حيث تصبح حسب هذا التصور الجيوسياسي اي اضطرابات في دولة تأثر على دولة مجاورة ،و هذا ما حدث مع ازمة تشاد البلد المجاور لليبيا و الجزائر و النيجر حيث وجود حركة تمرد شمالي تشاد خلق بؤرة توتر و عدم استقرار اقليمي حيث أصبحت هذه المنطقة ملجأ لأعضاء مجموعات إرهابية دخلوا اليها عبر مالي و النيجر حيث اصبحت هذه المنطقة الممتدة و بحكم طابعها الجغرافي مسرحا لتحرك مختلف التنظيمات الارهابية المحلية و الاقليمية الامر الذي ادى الى تنامي نشاط منظمات التهريب العابرة للحدود و التي اصبحت تضطلع باعمال تهريب تشمل مواد جد خطيرة على الوضع الداخلي للدول كالاسلحة المتطورة المسربة من ليبيا، حيث تتقاطع انشاطة كل هذه الفواعل الغير الرسمية ذات الطابع الاجرامي .

أما فيما يخص الأوضاع الأمنية اللاتماثلية، فتعد منطقة الساحل الإفريقي مقر لعدد من الجماعات الإرهابية التي ولدت نشاطاتها الدولية المتزايدة اهتماما دولي ًا كبير ً ا، هذه المجموعات مدعومة من قبل شبكات مالية ولوجستيكية وعملياتية ودول الساحل و حتى في أوروبا.

كذلك فإن الجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا تتعاقد مع المنظمات الإجرامية التي تعمل ما بين الدول لتقديم الدعم اللوجستي، بحيث يصبح الفارق أحيانا هامشيا بين المجموعات الإرهابية والمجموعات الإجرامية، فعلى سبيل المثال، قد تولد الخلايا الإرهابية التي مقرها أوروبا دخلاً لجماعات شمال أفريقيا من خلال عمليات الاحتيال التي تتم بواسطة بطاقات الائتمان والأنواع الأخرى من الجرائم الصغيرة، وقد أدّى التورط المتزايد للأفراد من جنسيات مغاربية في الإرهاب الدولي إلى التركيز مؤخرا على شمال أفريقيا والساحل كملجأ آمن .

كما توجد علاقة بين الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول الساحل الإفريقي فإذا كان قد ثبت مرارا توظيف الأول للثاني فإن الثاني أصبح يوظف الأول-الوجود الأجنبي-للالتفاف حوله وتحويل الساحل إلى"واد سوات جديدة".

عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية أخرى، على غرار الإرهاب ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها و أشكالها من غسيل الأموال، التجارة بالأعضاء البشرية ، تهريب الأسلحة وكذا تهريب السجائر، خاصة في منطقة كيدال المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر.

[1] - OCDE , Profil economique et social des pays Saheliens , « www.OECD.org/

كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا و هي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحّول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين و الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي ، إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق المغرب و شمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتين على 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست.[1]

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة العبر وطنية وانعكاسها على الأمن الأورو -مغاربي

ترتكب المنظمات الإجرامية عددا لا يحص من الجرائم و هذا يعود أساسا إلى تطلعها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرّبح المادي، و في المنطقة الأورومغاربية فإنّ الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية و السياسية و المعطيات الجغرافية قد ساعدت كثيرا الجماعات الإجرامية المنظمة في تنويع نشاطاتها و توسيع نطاق نفوذها خاصة بوجود ظواهر تتداخل معها على غرار الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدّولي، خاصة مع تنامي ظواهر تجارة و تهريب المخدرات، تهريب السلاح ، و تهريب المهاجرين السريين و تبيض الأموال في المنطقة و التي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على أمن الدّول الأوروبية و المغاربية خاصة.

المطلب الاول: تجارة الأسلحة وتهريبها ومخاطرها على الأمن الاورو -مغاربي

1- التجارة غير المشروعة للأسلحة:

اتخذت التجارة غير المشروعة بالأسلحة بعدا منذ التسعينات نظرا لكثرة النزاعات المسلحة و زيادة الطلب عليها، إضافة إلى ضعف الرقابة على بيعها بالسوق السوداء ، و يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة 40% إلى 50%من إجمالي الاتجار الدّولي، و تناولت مجلة "ذي ايكونومست" البريطانية

[1] -الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير الامم المتحدة 2009، فيفري 2010 ، ص69.

قضية الأسلحة في القارة السوداء و كتبت تقول أن الأمم المتحدة تقدر وجود 500مليون قطعة من السلاح الخفيف يتم تداوله في مختلف أنحاء العالم.[1]

تعتبر القارة الإفريقية سوقا واعدة في مجال تجارة الأسلحة خصوصا الخفيفة منها، حيث تمثّل ثلث التجارة الرسمية للأسلحة، فعدد قطع السلاح لدى المدنيين يقدّر بحوالي 2,2 مليون قطعة غير مراقبة وهو ضعفي عدد القطع الخفيفة المراقبة من طرف الدول الإفريقية، حيث تلقى هذه التجارة رواجا كبيرا في القارة، وتعتبر من أكبر المعوقات للتنمية في إفريقيا على اعتبار أنها المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة حيث تلتهم هذه النزاعات سنويا ما مقداره 15 مليار دولار.

ساعد إنتشار العديد من بؤر التوتّر في منطقة الساحل الإفريقي من أتاحة الفرصة لانعدام الرقابة على الأسلحة، سواء ما تعلق بامتلاكها من طرف المدنيين أم تجارتها غير الشرعية، فالصراع الطويل في مالي و ساحل العاج و بوركينافاسو و النيجر جعل منها بيئة نزاعية، استطاع من خلالها تجار الأسلحة تأمين كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة، استغلتها الجماعات الإرهابية في التزّود بما يلزمها من عتاد حربي تشنّ به هجوماتها ، و تعدّ تجارة الأسلحة في الساحل الإفريقي حكرا على بارونات كبيرة لها من النفوذ المحلي العشائري و السياسي السلطوي و المالي الكبير بما يسمح لها بضمان شحنات الأسلحة وتسهيل عمليات التوزيع، فالحاجة إلى السلاح في الساحل الإفريقي ازدادت بكثرة نتيجة الطلب المتزايد من طرف الجماعات الإرهابية، و التي استطاعت من خلال وفرتها المالية الناتجة عن أموال الفدية والمخدرات وتجارة السجائر أن تقوم بطلب كميات كبيرة من الأسلحة، جيء بها بالخصوص من تشاد و الصومال و ليبيا مأخرا **[2].**

وقد أدى انصراف الاهتمام إبان حقبة الحرب الباردة إلى الأسلحة النووية ومنظومات الأسلحة الكبرى إلى ترك المشتغلين في مجال التحكم في الأسلحة غير المزوّدين سوى بمعلومات محدودة حول التجارة العالمية بالأسلحة الخفيفة ، مما منح للمنظمات العالمية قدرة كبيرة على الحركة و تنظيم شبكاتها خصوصا فيما يتعلق بالقارة الإفريقية حيث بقيت مسرحا بعيدا عن الاهتمام، سمح بانعدام المراقبة عليها فيما يتعلق بكميات الأسلحة الخفيفة، سواء تلك التي كانت نتيجة صفقات رسمية أم صفقات غير شرعية مما منح تقاليد و حرفية كبيرة لشبكات بيع الأسلحة، والتي وجدت في منطقة الساحل الإفريقي مكانا مناسبا نتيجة انعدام بسط الدول سيطرتها السيادية على الصحراء الكبرى[3].

---

[1]- ح. حويشة، الجزائر تحذر من انتشار التجارة غير الشرعية للأسلحة، جريدة **الفجر**، 18- 02-2010

[2] Mouna Izddine, « le sahel de tous les dangers,la filière des armes au sud sahara », in :http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/archives_739/html_739/sahel.html

[3] باوتول كلير، شن حرب من نوع حديد: بلوى الأسلحة الصغيرة، **مجلة العلوم**، مؤسسة الكويت للبحث العلمي، نوفمبر 2001.

تأتي معظم الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا من دول أوروبا الشرقية (دول الإتحاد السوفيتي سابق كأوكرانيا) و الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل. و تكون التجارة من أسيا عبر الشرق الأوسط ومن أوروبا عبر البحر المتوسط، حيث يكون من السهل بيع هذه القطع بمجرد وصولها إلى أفريقيا التي تكثر فيها النزاعات الداخلية المسلحة و ما ينتجه ذلك من ضعف فرص رقابة الدولة على حدودها و هذا بوجود جماعات متمردة تفرض نفسها كأمر واقع تسهل من عمليات تهريب الأسلحة كما يساعد الفساد على تدفقها أين يستطيع تجار السلاح شراء الرخص و الأوراق الثبوتية من المسئولين و يتوفر السلاح غير الشرعي بأفريقيا بثمن رخيص من أي منطقة أخرى من العالم.

إنهذا النشاط يهدد استقرار و أمن الدّول المغاربية و هذا على جبهتين رئيسيتين تتمثلان في النزاعات المسلحة التي يعرفها الجوار المغار بيمن جهة و الأنشطة الإرهابية والإجرامية المنظمة من جهة أخرىفالحدود الجنوبية الإفريقية للدّول المغاربية تشهد حروبا و نزاعات داخلية مسلحة بين القوات الحكومية لهذه الدول و الجماعات المتمردة وتكثر هذه المظاهر المسلحة في كل من التشاد، مالي و النيجر و تحصل هذه الجماعات المسلحة على الأسلحة من خلال الاتجار غير المشروع بها .

يتمثل خطر هذه النزاعات المسلحة على الأمن والاستقرار ألمغاربي في كونها تحدث على حدودها إذ أن النزاع في مالي و النيجر يحدث في شمال هذين البلدين و الأخطر من ذلك هو طبيعة وجوهر هذا النزاع ، حيث أنه يحدث بين القوات الحكومية و **"جماعات التوارق"** الذين يتواجدون في معظم الدول المغاربية ليبيا، الجزائر و المغرب و خوفا من انتقال العدوى إلى هذه البلدان خاصة إذ علمنا أن هدف "جماعات التوارق" المتحاربة ضد حكومتي مالي و النيجر هو تحقيق الاستقلال و إقامة "دولة الثوارق" و هذا المشروع أتت به فرنسا في البداية و أعاد إحياءه الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" ، وهو الأمر الذي أحدث توتر في العلاقات الليبية الجزائرية آنذاك، و الجزائر و من خلال تحركها لجمع الشمل بين فصائل التوارق المتمردة على حكومة مالي و النيجر في الجزائر يدل على مخاوفها من امتداد هذا النزاع إلى داخل أراضيها ،خاصة إذ علمنا أن معظم "التوارق" من البدو الرحل ما يصعب تقييد حركتهم وفرص الرقابة عليهم حيث أنه في الصحراء لا وجود لمنطق الحدود الرسمية.

إن هذه القضية تمثل أكبر تهديد للوحدة الترابية الجزائرية و من ثم المغاربية لأنه إذا تغيرت المعطيات الجيوسياسية في منطقة شمال إفريقيا فإنّ هذا سيؤثر على أمن و استقرار في كامل المنطقة ما سيؤثر حتما على أمن أوروبا.

إنّ ما يزيد من خطورة تهريب السلاح اتجاه المنظمات الإجرامية إلى هو احتمال تلاقي الإجرام الدولي بالإرهاب الدولي في المنطقة.[1] فيتوفر السلاح في السوق السوداء العالمية التي تعد أفريقيا أحد أهم نقاط تسويقه.

[1]-. شريف سيد كامل، **مرجع سابق** ، ص 138

ازدادت خطورة الجماعات الإجرامية و الإرهابية على الأمن المغاربي، حيث طورت عصابات تهريب المخدرات من أساليبها إذ كان المهربون في السابق يهربون من مصالح الأمن و حرس الحدود أثناء عمليات التهريب حتى لا يتم القبض عليهم، أما في السنوات الأخيرة فقد أصبحوا يواجهونها بأسلحة أحيانا أكثر دقة من أسلحة أجهزة الأمن أو أفراد جيش الدّول المغاربية و الإفريقية، فقد أكد ضابط جزائري يعمل على الحدود الصحراوية الجزائرية المغربية و بالتحديد خط **تندوف - بشار**أن ّ قوات مجموعته لم تعد قادرة على مواجهة مهربي المخدرات إذ أنهم يستعملون أسلحة ثقيلة مثل الر ّشاشات.

إن هذا التطور زاد من استفحال آفة المخدرات في المجتمعات المغاربية وآثارها الجسيمة على أمنها و أمن شعوبها و زاد من حجم تهريبها نحو أوروبا و هذا بفضل التجارة بالسلاح حيث تتسلح المجموعات الإرهابية في المنطقة من خلال السلاح المهرب وذلك عبر قنوات الإجرام الدولي،إن ّ هذا السلاح مكن تلك الجماعات المتطرفة الأصولية من استخدامه لترهيب الدّول و شعوبها في شمال أفريقيا من أجل تحقيق أهدافها السياسية و تجسيد رؤاها الأيديولوجية ما كلف و يكلف الدّول المغاربية الكثير، حيث عانت من الاعتداءات المسلحة و التفجيرات الإرهابية خاصة الجزائر و بدرجة أقل المغرب وهذا خلف عدة مشاكل و مخاطر اجتماعية، اقتصادية، سياسية و أمنية زادت من سوء أوضاع هذه البلدان.

في السنوات الأخيرة مست هذه الظاهرة أمن الدّول الأوربية أيضا و هذا بفعل تطور وسائل الاتصال و المعلومات حيث ظهرت تجارة غير مشروعة أخرى للأسلحة تتمثل في التجارة الالكترونية فتفجيرات لندن ومدريد كشفت التحقيقات عنها أن منفذيها حصلوا على تقنية صنع المتفجرات عبر الانترانت، إضافة إلى حصول حركات الانفصال و التمرد في أوروبا على السلاح عبر هذا النشاط كحركة"**ايتا**" الانفصالية في إقليم الباسك الاسباني، و إلى فترة قريبة نجد أيضا "**الجيش الجمهوري الايرلندي**" و ما تخلفه عملياتها من تهديد للأمن الأوروبي.

المطلب الثاني : تجارة المخدرات وتهريب المهاجرين و مخاطرها على الأمن الأورو . مغاربي

1- تجارة المخدرات:

يعتبر الاتجار غير المشروع بالمخدرات و تهريبها من أهم الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإجرامية المنظمة، و كشفت تقارير دولية إلى أن تجارة المخدرات في العالم تقدر ب 500 و 800 مليار دولار

ولسنوات عديدة ساد الاعتقاد بأن تجارة المخدرات العالمية هي مشكلة أمريكية لاتينية أساسا، ومع ذلك فقد أدار الخبراء نظرهم مؤخرا اتجاه القارة الإفريقية التي تحولت إلى معبر بالغ الأهمية للمخدرات في العالم.[1]
فحسب "بيتر بورجس" المسئول بإدارة مكافحة المخدرات التابعة للقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا أن ما يزيد عن 240 طن الكوكايين يعبر سنويا القارة الإفريقية، و يرجع السبب الرئيسي وراء تصاعد الدور الإفريقي في تجارة المخدرات العالمية إلى موقعها الجغرافي و خاصة قربها من أوروبا أين ارتفع الطلب على الكوكايين[1].

و يبلغ عدد المتعاطين له 5،5 مليون شخص عام 2008، كما يجعل موقع أفريقيا الجغرافي منها معبرا ممكنا للتجارة الكوكايين من كولومبيا و فينزويلا عبر المحيط الأطلسي و كذلك للأفيون من أفغانستان وتايلاند عبر الشرق الأوسط و هذا بسبب ضعف آليات الرقابة الإفر يقية خاصة دول أفريقيا السوداء وبسبب طبيعة الحدود الصحراوية بينها و بين الدّول المغاربية و شساعتها، زاد ذلك من حجم هذه الظاهرة في هذه البلدان و من حجم عبورها إلى الدّول الأوروبية، فلقد غيرت شبكات التهريب الناشطة على خط المغرب . الجزائر إستراتيجيتها حيث بعد تضيق الأمن الجزائري على منافذ و طرق عبور تلك العصابات على الجهة الغربية للجزائر كالنعامة و تلمسان اختارت العبور عبر أعماق الصحراء ذات التضاريس الصعبة لتعقيد مهمة مصالح الأمن و تمرير سلعتها، و تختلف جنسيات المهربين من جنسيات مغاربية إلى أفريقية و حتى أوروبية.

فقد قام نيجري بترويج 5 كلغ من "الهروبين" فاقت قيمتها ثلاث ملايير سنتيم خلال عام 2009 لأثرياء العاصمة الجزائر[2].

كشف مدير التعاون الدولي في الديوان الجزائري التابع لوزارة العدل "عيسى قاسمي" أن الجزائر تحولت من بلد عبور إلى بلد مستهلاك للمخدرات لأنها تقع بين مناطق إنتاجها ومناطق تسويقها (بين أفريقيا و أوروبا)، و حسب إحصائيات فإن 4% من الجزائريات يتعاطين المخدرات و 30% من الشباب، كما استفحلت الظاهرة في المدارس و الثانويات، وقد تم ضبط 6أطنان من "الكيف" عام 2002 ليرتفع إلى8 أطنان عام 2008 فيما يبلغ عدد الأشخاص المتورطين بين سنتي 1994 و 2001 59804 شخص.

[1]- دانيل كورتز،"أفريقيا معبر مخدرات أسيا و أمريكا اللاتينية إلى لأوروبا"،وكالة انتريرست سيرفيس، يبث على قناة BBC arbic يوم 2012/12/21.

[1] - ك.ك. نيجيري روج 5،5 كيلوغرام من الهيروين لاثرياء العاصمة خلال عام،جريدة الخبر: العدد 5945، بتاريخ 24 مارس2010،ص15.

إنانتشار ظاهرة استهلاك المخدرات بالدّول المغاربية راجع إلى الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية للمواطنين و لوفرة العرض من هذه المادة السامة حتى تعرف حدود المغاربية مع دول جنوب الصحراء حركة نشيطة في عبور كميات كبيرة من المخدرات و تتجه أساسا نحو شمال الجزائر والمغرب وليبيا إضافة الكميات التي يتم تهريبها مباشرة من دول التصدير إلى أحد الدول المغاربية و منها إلى الدول الأخرى خاصة خط المغرب الجزائر[1]، و هذا راجع بالإضافة إلى كون المغرب دولة عبور للمخدرات فهي كذلك دولة منتجة لها أين تعرف المناطق الريفية النائية خاصة بالشمال المغربي إنتاج كبير للمخدرات بمختلف أنواعها، حيث تقام لها مزارع كاملة و يتم تمويهها ببعض المزروعات كالخضر و هذا بسبب التهميش الذي تعانيه هذه المناطق، كما جري محاولات لجعل الجزائر بلدا منتجا للمخدرات وهذا بزراعتها في بعض ولايات عمق الصحراء إلا أن مصالح الأمن قد تمكنت من القضاء عليها نهاية 2009[2].

2 - مخاطر تهريب المخدرات على الأمن في المجال الأورو . مغاربي:

تصاعد القلق اتجاه تجارة المخدرات في هذه المنطقة، حيث لا تكمن مخاطرها فقط على الأمن الصحي و الاجتماعي لشعوبها رغم أن أخطارها تكون بدرجة أكبر في الدول المغاربية لعدم توفرها على مراكز إعادة التأهيل و الشفاء من الإدمان على المخدرات عكس الدّول الأوربية، إضافة إلى أن الشباب هم الأكثر عرضة لهذه المواد السامة و بالتالي ما تخلفه من آثار جسمية، نفسية و عقلية و اجتماعية وخيمة عليهم وعلى مجتمعاتهم حيث أن المدمن على المخدرات لا يمكن أن يفيد مجتمعه، كما يترتب عنها الانحلال الخلقي و ما يخلفه من أمراض " الايدز" و التفكك الأسري و ظهور آفات اجتماعية أخرى كالسرقة، السطو و القتل ما يشكل عائق أمام التنمية الاقتصادية لهذه الدّول.

بالإضافة مخاطرها على أمن الدّولة و الأمن الإقليمي حيث أن ظاهرة تنامي تجارة المخدرات في أفريقيا تتزامن مع التطور المتواصل "للمنظمات الإرهابية و العصابات المختلطة، أي تلك التي تجمع بين مصالح التنظيمات الإرهابية و عصابات تجارة المخدرات، فتحصل المنظمات الإرهابية على الأموال مقابل حماية عصابات تهريب المخدرات و هذا ما يحدث في جنوب الدّول المغاربية و شمال دول جنوب الصحراء حيث تقوم المجموعات الإرهابية بتأمين مسالك عبور عصابات التهريب مقابل مبالغ مالية وبهذا أصبحت الطرق التقليدية في تلك المناطق تحت سلطة هذه المنظمات الإرهابية، كما أنها تهدد الأمن الإقليمي المغاربي حتى تتهم جهات رسمية جزائرية السلطات المغربية بإغراق الجهة الغربية من الجزائر

---

[1] محمّد بن هدار،" الجزائر مهددة بتسونامي الكيف المغربي"، **الخبر**، العدد 5994 ، 13 ماي 2010، ص 16.

[2] سامر رياض، **مرجع سابق**، ص 3.

بالمخدرات و هذا بتسهيل عمليات التهريب من المغرب إضافة إلى مشكلة الصحراء الغربية، حيث أن معظم عمليات التهريب نحو الجزائر تأتي من المغرب.

إن تنامي استهلاك المخدرات في البلدان المغاربية تقضي على تنمية المجتمع فقد لوحظ أن الأموال التي تدفع ثمنا للمخدرات التي تعبر إلى الداخل تساوي كل دخل الجزائر خارج قطاع المحروقات، كما أن عائدات هذه التجارة تعد مصدرا رئيسيا لتبيض الأموال و تأثيرها السلبي على الأمن الاقتصادي و السياسي بازدياد الرشوة و الفساد.

يشكل تهريب المخدرات تهديدا على أمن أوروبا خاصة الدّول الجنوبية منها كاسبانيا و فرنسا و ايطاليا كدول عبور و مستهلكة، حيث أنّ الأوروبيين الأثرياء يزداد إقبالهم على تعاطي المخدرات و ما يمثله ذلك على أمن أوروبا الاجتماعي و الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فإن معدلات تعاطي المخدرات بين الشباب المهاجر خاصة المغاربة منهم بأوروبا جد مرتفعة و هذا ما يفسر تزايد معدلات الإجرام عندهم وأشارت دراسات على وجود تحويلات مالية ضخمة و استثمارات تعدّت الملايير بالعملة الصعبة من عائدات المخدرات يقوم بها المغاربة بجنوب اسبانيا و هذا ما شكل خطرا على اقتصاد اسبانيا ثم أوروبا نظرا لتعقد تداخل اقتصاديات هذه الدّول في تعاملاتها ، تم فتح تحقيق في هذا الأمر و صودرت تلك الممتلكات و بالتالي القضاء على تلك الاستثمارات و ما سيخلفه من زيادة في معدلات البطالة.

وجاء في تقرير الخارجية الأمريكية حول مكافحة المخدرات لعام 2009 أن عائدات المخدرات السنوية بالمغرب تقدر بـ 17 مليار$ نتيجة ضعف مراقبة الدولة للقطاع المالي غير المهيكل و الذي يساهم بحوالي 17 % إلى 4% من الناتج الداخلي الخام و أضاف التقرير أن عدد البلدان التي يشكل المغرب مصدرا "للكيف" إليها هو 18 دولة سنة 2006 ، فالسويد يشكل المغرب مصدرا للكيف المروج فيها بنسبة 80%، وفي جنيف بسويسرا ذكرت وحدة محاربة المخدرات في الشرطة أن هناك 200 شاب مغربي يروج للمخدرات في شوارع المدينة.

المطلب الثالث : تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مخاطرها على الأمن الأورو مغاربي

1. تبيض الأموال :

إن تبيض الأموال جريمة اقتصادية منظمة عبر وطنية ذات صلة قوية بالقطاع المصرفي وبرزت بشكل واضح منذ ثمانينيات القرن المنصرم ،استفحل أمرها في الآونة الأخيرة مستغلة انفتاح الدّول اقتصاديا، اجتماعيا و سياسيا مع وجود ثغرات في العديد من التشريعات الوطنية بالإضافة إلى التطور

التكنولوجي الحديث و يرجع ظهور هته الجريمة إلى الثلاثينات من القرن العشرين و كانت مرتبطة بأنشطة عصابات المافيا الأمريكية و الإيطالية و أعمال القرصنة البحرية في المحيط الأطلسي و الهندي.[1]

يقصد بتبييض الأموال العملية التي يقوم بها شخص طبيعي أو معنوي من أجل إضفاء صفة المشروعية على أموال متحصلة من نشاط إجرامي و إخفاء مصدرها غير المشروع و ذلك بأية وسيلة كانت، و هي عموما اكتساب أو حيازة أو استعمال أو تحويل أو استبدال ممتلكات بهدف إخفاء مصادرها عندما يتم تحصيلها عن طريق الإنجاز بالمخدرات و الأسلحة، و الر شوة و استعمال النفوذ و اختلاس وتزوير النقود أو السندات و وسائل الأداء الأخرى كالأعمال المشروعة عن طريق الاستثمارات في العقارات و الشركات التجارية .

و يعرف المشر ّع الجزائري جريمة تبييض الأموال بأنها تحويل الممتلكات أو نقلها، مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء و تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متواطئ في ارتكاب الجريمة الأصلية، أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أومكانأهو كيفية التّصر ّف فيها و حركتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم أنها عائدات إجرامية[2].

ففي حين تأخذ بعض الدول بالمفهوم الواسع للظاهرة من حيث اعتبارها جميع العائدات المالية لكافة الأعمال الإجرامية مثل: تجارة وتهريب المخدرات، تجارة الرقيق، الإرهاب ، الرشوة ، الفساد السياسي الاختلاس، تجارة الأسلحة، تزوير النقود والتهريب الضريبي، تأخذ بعض الدول بالمفهوم الضيِّق حيث تقصر هذه العمليات على محاولات إخفاء العوائد المالية لتهريب المخدرات فقط دون بقية الجرائم [3].

وتظل الغاية من التبييض هو البحث عن تغطية مشروعة و قانونية لهذه الأموال حتى تبدوا أنها من مصادر مشروعة، غالبا ما تتطلب عملية تبييض الأموال سلسلة من المراحل و العمليات التي تستند على الغش و التزوير و التلاعب بالقوانين الجارية حيث تبدأ بإيداع الأموال غير المشروعة و توظيفها في أحد الجهات الاقتصادية المشروعة كالبنوك، ثم فصل تلك الأموال المشبوهة عن مصدرها الإجرامي كإجراء تحويلات بنكية من حساب بنكي لأخر و أحيانا عبر عدة دول أو بإنشاء شركات وهمية و هذا للتعتيم على هذه الأموال و أخيرا يتم إدماجها بعد تبيضيها في دائرة التعامل الاقتصادي المشروع لإضفاء الشرعية عليها.[4]

---

[1]. محمد الأمين البشري،" التحقيق في جرائم غسل الأموال"، **مجلة الشرطة**، الإمارات العربية المتحدة، عدد 383، نوفمبر، ص 38.

[2] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب، مادة رقم 2.

[3] مها كامل، عمليات غسيل الأموال: الإطار النظري، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، أكتوبر 2001، ص ص. 161– 165.

[4]- ـ راضية ركروك ، "البنوك و عمليات تبييض الأموال"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون**، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2006 ص.37.

2- مخاطر ظاهرة تبييض الأموال على الأمن الأورو . مغاربي:

إن الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المترتبة عن ظاهرة تبييض الأموال وخيمة، ذلك أنها تشكل صورة من صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية إضافة إلى كونها عاملا مساعدا للنشاطات الإجرامية الأخرى إذ تغذي نشاطات تجارة المخدرات و يكتسي موضوع تبييض الأموال خطورة بالغة تذهب إلى إمكانية تغلغل البارونات و أباطرة هذه النشاطات إلى النظام السياسي لدولهم، بما يعزّز الخطر الأمني أكثر و يزعزع الاستقرار الإقليمي للمنطقة.

حيث تتيح السيولة المالية القيام بأعمال غير مشروعة و توسيع نطاقها و تنقل القوة الاقتصادية من السوق و المواطنين إلى الأشخاص الذين ينشطون في جرائم تبييض الأموال و لهذا انعكاسات خطيرة على الأمن الاجتماعي، السياسي و الاقتصادي.

يرى الأستاذ المغربي "محمّد نجيب بوليف" أن تبييض الأموال يؤدي إلى قيام اقتصاد خفي يهدد الاقتصاد الرسمي الحقيقي إذ أنه يوفر سيولة مالية مهمة يسعى أصحابها إلى إدراجها ضمن الدورة الاقتصادية للدّولة و تكون هذه الأموال المبيضة شديدة الحساسية بحيث تتأثر بسرعة بأي حملة تباشرها الدولة ضدها أو لمحاربتها.[1]

لذ نجد أن المبيضين يصرفون الأموال المبيضة عبر منافذ مختلفة حتى لا يتم اكتشاف أمرهم كاستثمارها في قطاعات متنوعة أو توزيعها على الأعمال الخيرية و إنشاء عدد من المشاريع ذات النفع العام و حين تقوم السلطات بحملة ضد هذه الأموال و تقوم بمصادرتها مما يأثر سلبا على القطاع الاقتصادي الوطني ، حيث تتشكل ثروة موازية تهدد الثروة الحقيقية للبلد ، و إن مثل هذه الأعمال تؤدي إلى احتكار الثروة و المشاريع الاقتصادية بين أيدي أقلية فاسدة و حرمان غالبية الشعب كما يعمق من الهوة بين طبقات المجتمعات المغاربية في اتجاه الغناء الفاحش للمبيضين و الفقر المدقع للأغلبية[2].

شهدت العملة الأوربية في هذه السنة عملية تزوير حيث أغرقت السوق المغاربية بالأوراق المزورة و هذا لسهولة إدخالها و تداولها عكس الدّول الأوروبية وموازة مع ذلك تعرضت العملة الجزائرية أيضا لعملية تزوير خاصة ورقة **1000**دج ما أدى إلى إغراق الأسواق الوطنية بهذه الأوراق و التي زادت من الكتلة النقدية المتداولة في السوق وتأثيرها السلبي على سيرورة السوق و الأسعار فيه و هذا له تأثير بالغ على النشاط التجاري في المنطقة و خاصة لارتفاعه ما يشكل خطرا على الأمن الاقتصادي لهذه الدّول.

---

[1]- فريد معطشو،"تبييض الأموال تحت مطرقة القانون" ،**جريدة الأسبوع العربي**: لندن، العدد 122، بتاريخ 2008/08/30.

[2] - فريد معطشو،**مرجع سابق.**

أن تبييض الأموال يساهم بشكل كبير في ترسيخ الفساد و تكريس الرشوة و شراء الذمم ليصبح اصحاب هذه الاموال ذوي نفوذ أو موقع يمكنهم بدوره من زيادة تبيض الأموال لأن هذا النشاط يؤدي إلى تكوين جماعات الضغط و لوبيات تؤثر أحيانا على أصحاب القرار و على السياسيين كالحصول على امتيازات اقتصادية ذات تأثير عبر وطني كما كان شأن عصابات المافيا الايطالية في سنوات غير بعيدة وصلت إلى حد اغتيال السياسيين و أعوان الشرطة الذين يلاحقون أعضاء هذه الجماعات.

و في الدّول المغاربية أين الراتب الذي تمنحه الدّول لموظفيها غير كافي ، وهو الامر الذي ساهم في تفشي هذه الظواهر المرضية التي تشكل تهديدا فعليا على اقتصاد و مجتمعات هذه الدول فرغم الفساد إلا أن هذه الأخيرة تعاني من انتشار فضيع للفساد و المحسوبية إلاّ أن مرتكبيها يبقون دون محاكمة أو محاسبة ففضيحة الفساد المالي التي لحقت بالشركة الوطنية للغاز و المحروقات الجزائرية "**سونا طراك**"عام 2010 قد بينت تورط العديد من مسؤولي الدولة و أقاربهم لكنهم بقوا بعيدين عن الملاحقات القضائية بسبب نفوذهم، لكن هذا الفساد لا يمس فقط قمة الهرم في الدّول المغاربية إنما هو منتشر بين الأوساط الشعبية و ما يخلفه هذا من ازدياد التوترات و الشحنات الاجتماعية ما يهدد النسيج الاجتماعي بالتفكك و الاستقرار السياسي للدول.

إن الدول الأوربية كذلك تعاني من الفساد لكن بدرجة أقل عنها في البلدان المغاربية و هذا لكون جهازها القضائي و قاعدتها الشعبية قوية و مستقلة حيث لا تفرق بين الشخص العادي و المسئول في الدّولة و من أبرز هذه الدّول نجد ايطاليا و الفضائح التي تتبع رئيس وزرائها "بيرلسكوني"، و تعد ايطاليا من أبرز الدّول الأوروبية التي تعاني من الفساد بمختلف أشكاله، فالشركات الكبرى و أصحاب رؤوس الأموال فيها هم من عصابات المافيا، فرجل السياسة حتى يتفوق في ايطاليا و يحتكر السلطة لا يحتاج فقط إلى المال بل إلى الدعم لذلك تواطأت الشركات الكبرى و البنوك و الأحزاب السياسية الفاعلة ومافيات الجريمة المنظمة من أجل تحقيق هذا الهدف، فأثر ذلك على حساب الاقتصاد الوطني عن طريق رشوة أكبر رجال السياسية في البلد .

هذا بدوره أثر سلبا على تطوير المرافق العامة و على تدهور المشاريع الإنتاجية و تراجع الخدمات العامة، فرئيس الوزراء الايطالي الحالي"برلسكوني" هو من أحد أوجه عصابات المافيا الايطالية و التي تنشط في مختلف الجرائم المنظمة و حيث يتهم "برلسكوني" بعدة اتهامات متعلقة بالفساد إلا أن هذا لم يحمه من المثول أمام القضاء الايطالي بعد خمسة عشر شهرا من تشكيل الحكومة، و كان أول رئيس وزراء ايطالي يحاكم و هو في سدة الحكم.[1]

بالاظافة الى تمكن هذه الظاهرة في اختراق الأجهزة الأمنية للدّول ما يضع أمن هذه الدّول في خطر حيث يلاحظ تنامي تورطرجال الشرطة و الدّرك و الجمارك في البلدان المغاربية مع الجماعات

الإجرامية التي كان من المفترض محاربتها و مواجهتها ما يضع أمن هذه الدّول في خطر، و في تلاقي مصالحها مع مصالح الجماعات الإرهابية.

يصعب تقديم إحصائيات دقيقة حول الأموال المشبوهة المروجة في البلدان المغاربية جراء صعوبة الوصول إلى المعلومة، إلا أنبعض المعطيات تشير إلى أنّ مصدر تلك الأموال المشبوهة هي من الاختلاسات والرشاوى و الصفقات المشبوهة و الاتجار في المخدرات و البشر و حسب الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة فإن بعض الأرقام تشير إلى وجود أزيد 150 مليار درهم من الأموال المبيضة عرفت طريقها إلى المغرب بين 2006 و 2007 و معظم هذه العمليات تتم بأوروبا و سجلت الجزائر ستة آلف مليار من المعاملات التجارية غير القانونية سنة 2009 .

المطلب الرابع : تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر

1 - تهريب المهاجرين و تمويل الإرهاب:

تشكل الهجرة غير الشرعية و الإرهاب مجالين لنشاط الجريمة المنظمة في الإطار الأورو. مغاربي حيث تقوم عصابات مختصة في تهريب المهاجرين السرين نحو أوروبا، و تقوم جماعات إجرامية منظمة بتمويل المجموعات الإرهابية.

يعتبر تهريب المهاجرين أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و تقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط حوالي 3،5 مليار دولار سنويا[1].

ان تهريب المهاجرين يعني تدبير كيفية دخول شخص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية من أجل مقابل مادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة و يتم تهريب المهاجرين في مجال الأورو-مغاربي على مستويين، فالأول من دول جنوب الصحراء الإفريقية نحو احد البلدان المغاربية، و الثاني من الدّول المغاربية إلى أحد الدّول الأوروبية.

ففي النصف الثاني من التسعينات نمت تجارة ضخمة من شبكات تهريب منظمة بين الجنوب الاسباني و الشمال المغربي، و تنتهز الجماعات الإجرامية المنظمة فرصة محاولة المهاجرين الأفارقة أو المغاربة الهروب من واقعهم الصعب بحثا عن مستقبل أفضل و هذا من أجل الحصول على الربح من هذه التجارة غير المشروعة و ألللأخلاقية. و هذا النشاط يعتبر بمثابة استغلال إنساني حيث يتم استغلال المهاجرين السريين كإجبارهم على العمل ألقسري أو الاستغلال الجنسي، و لهذا تأثيرات سلبية على الأمن الاجتماعي و الاقتصادي للدّول حيث يتم خداع الآلاف من الشباب المغامر للهجرة السرية و يجبرون

[1]. سامية قرايش ، **مرجع سابق**، ص 53، نقلا عن: تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 1996، ص32 .

على دفع مبلغ كبير من المال يكون ثمرة لحصاد عدة سنوات من العمل مقابل إيصالهم إلى أوروبا و التي غالبا ما يموتون غرقا في البحر أو عطشا في الصحراء قبل وصولهم إليها، كما يمثل هذا النشاط مصدرا للأموال غير المشروعة و التي تدخل في نشاط تبيض الأموال.

أما تمويل الإرهاب فيتم عبر قناتين آساسيتين: قناة مشروعة و تتمثل في تبرعات أعضاء الجماعات الإرهابية و نشاطاتهم المشروعة، أما القناة الثانية و التي تهمنا في دراستنا فهي الأموال الناتجة عن بعض نشاطات الجريمة المنظمة كتمويل الإرهاب عن طريق عائدات المخدرات تهريب المهاجرين...

و تعرف الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ان هذه الجريمة هي القيام بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، بشكل غير مشروع أو بإرادته، تقديم أو جمع أموال بنية استخدامها و هو يعلم أنها تستخدم كليا أو جزئيا للقيام بأي عمل يشكل جريمة كالاستيلاء غير المشرو ع على الطائرات، أو عمل يتسبب في مقتل فرد مدني أو شخص أخر[1]

وتقوم حاليا المجموعات الإرهابية في الجزائر بنفس نشاطات الجريمة المنظمة أحيانا كابتزاز الموطنين، خطف الأثرياء، سرقة المواشي و الممتلكات، و في الصحراء تنامت ظاهرة خطف السياح الأجانب و فرض الفدية مقابل الإفراج عنهم، كما تقوم كذلك عصابات تهريب المخدرات بتمويل خزينة الجماعات الإرهابية.

إن هذه النشاطات الإجرامية المنظمة التي تناولها ليست الوحيدة الموجودة في المجال الأورو . مغاربي، إلاّ أنها الأبرز و الأكثر تهديدا للأمن في هذه المنطقة فإلى جانبها نجد مثلا تجارة الأعضاء البشرية، الجرائم المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة، الاتجار بالبشر و استغلالهم .

إنّ دخول التنظيمات الإجرامية في السوق المشروعة لا يشكل خطرا على اقتصاديات الدول المغاربية فقط، بل يهدد أيضا الأمن الاقتصادي للدول الأوروبية و هذا من خلال تقليد السلع، جرائم الرشوة و الفساد، و تبيض و تهريب الأموال فمعظم الأموال المبيضة في الدول المغاربية قد هربت نحو البنوك الأوروبية، كما تهدد الأموال المحصلة عليها من الأعمال الإجرامية و غيرها، الشفافية الاقتصادية و القوة التنافسية الشريفة بين المؤسسات و لقد أجمع المحللون الاقتصاديون و الخبراء الماليون أنه عندما تتكون ثروات من وراء الجريمة المنظمة عموما و الجريمة الاقتصادية خاصة تتحول أنماط الإنفاق الذي يؤدي إلى تحويل مسار الاقتصاد و بالتالي مسار البنية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، لأن الأموال

[1]- سامية قرايش،" مكافحة تبيض الأموال بعد 11 سبتمبر 2001"، **مداخلة في الملتقى الوطني** حول: مكافحة الفساد و تبيض الأموال، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، يومي 10 و11 مارس 2009.

التي من المفترض أن تنفق لتحريك آليات السوق الداخلية و التنمية الاجتماعية حولت لمكافحة و محاربة نشاطات الجريمة المنظمة و بهذا تلحق أضرار بالأمن الاقتصادي و الاجتماعي للدول المغاربية.

2 - الاتجار بالبشر

ان الاتجار بالبشر ظاهرة قديمة لكنها عرفت تطورا كبير نظرا لارتباطها بالعولمة و كنتيجة لتطور وسائل النقل و سيولة رؤوس الأموال وتزايد حركة الهجرة ونمو الجريمة المنظمة، لتصبح الظاهرة تمس بأمن دول الساحل الإفريقي أولا ثم بامن دول المنطقة المجاورة لها ، ويمس الاتجار بالبشر جميع الأفراد في المجتمع، لكن بالخصوص يظهر الأطفال والنساء المستهدفين الأوائل، يُستغلون بعد ترحيلهم في ورشات سرية لممارسة الدعارة، التسول، الأعمال الشاقة و بيع الأعضاء أو كالخدم الذي يشبه العبيد[1].

و تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحدي أمني للمنطقة المغاربية في ظل جعلها المهاجرين الأفارقة الغير شرعيين من منطقة عبور ألى منطقة استقرار خاصة الجزائر التى تحولت من الدول المصدرة للهجرة نحو الدول الأوروبية و هو ما أثّر على العلاقات السياسية بين الدول المغاربية و الدول الأوروبية، في الوقت الذي تعاني فيه الجز ائر من مشاكل و تأثيرات الهجرة غير الشرعية سواء ما تعلق بالأعباء الأمنية لمراقبة و حماية حدودها أو انتشار الجريمة ، ناهيك عن ارتباط الهجرة غير الشرعية بأعمال الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات و تهريبها و تبييض الأموال و الإرهاب.

يتم الاتجار بالملايين من البشر داخل حدود دولهم، وتزدهر تجارة عبودية القرن الحادي والعشرين التي تلبي الطلب العالمي على العمالة الرخيصة ، بسبب دوافع متعددة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي وتفكك المجتمعات، وعدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة.

تقدر هيئة الأمم المتحدة أن الأرباح الناجمة عن الاتجار بالبشر تحتل المركز الثالث من مصادر دخل الجريمة المنظمة، أي بعد الاتجار بالمخدرات والأسلحة.

يدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمناً مخيفاً يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك الإصابة بالأمراض، وا ٍعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثرا دائماً، ويتم ّ نبذهم من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم، وغالبا ما يض ّع ضحايا الاتجار بالبشر فرصاً هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي، ويكون استغلال الضحايا أحيانا مستفحلاً إذ يتم الاتجار بالأطفال ليعملوا في أعمال معينة ثم يجري استغلالهم لأشياء أخرى.

[1] - الاتجار بالبشر(ملف)، **مجلة الجيش**، عدد.570، جانفي 2011، ص.60.65.

تعتبر ليبيا من بين الدول الساحل الافريقي التي اصبحت بلدا للمتاجرة بالبشر و استغلالهم جنسيا و اخضاعهم للعمل القسري، خاصة الافارقة منهم ، حيث يجبر هؤولاء على العمل تحت ظروف لا انسانية و ذلك لدفع مستحقات تهريبهم الى الدول الاوروبية[1].

3- الاستغلال الجنسي:

إن الضحايا الذين يجبرون على العبودية الجنسية غالبا ما يتم إخضاعهم عن طريق تعاطي المخدرات،كما أنهم يعانون من عنف شديد، يعاني الضحايا الذين تتم المتاجرة بهم للاستغلال الجنسي ضرر ا جسديا ونفسيا جراء ممارسة نشاط جنسي قبل الأوان والإجبار على تعاطي المخدرات والتعرض للأمراض الجنسية المعدية بما في ذلك فيروس الإيدز (نقص المناعة المكتسبة).

ويعاني بعض الضحايا من ضرر دائم لأعضائهم التناسلية، وا ضافة إلى ذلك فإن بعض الضحايا يُنقلون إلى مناطق لا يعرفون لغتها، فلا يفهمونها ولا يتكلمونها، مما يزيد من الضرر النفسي نتيجة لاجتماع عنصري الوحدة والهيمنة، ومن المفارقة أن قدرة الإنسان على تحمّل الصعاب الشديدة والحرمان تؤدي إلى أن يستمر الضحايا المحتجزون في العمل على أمل الخلاص في النهاية[2].

4- طرق التهجير السري:

يتم الحصول في العديد من الدول على تأشيرة فنية أو لممارسة أعمال ترفيهية، وذلك لتسهيل حركة الاتجار بالبشر واستغلال ضحاياه، ويتم منح آلاف النسوة هذه التأشيرة المؤقتة بهدف الحصول على عمل قانوني في مجالات الترفيه أو الضيافة، وعادة ما يتم منح مثل هذه التأشيرات لدى تقديم عقد عمل أو عرض بالعمل دون علم صاحبه.

و غالباً ما تلعب وكالات التوظيف المرخّص لها بموجب قوانين الدولة الأصلية وتلك التي تتوجّه إليها الضحية دوراً رئيسياً في خداع الاشخاص المراد الاتجار بهم خاصة النسواء ، ولدى وصول الضحايا إلى الدول التي يقصدن، يتم تجريدهن من وثائق وجوازات سفرهن، ويتمّ إجبارهن على أوضاع يجري فيها استغلالهن جنسياً أو إجبارهن على الأشغال الشاقة، وا ذا تجاوزت إقامة الضحية مدة التأشيرة أو أخلت بأحد بنودها، يتم إجبارها على الطاعة من قبل الذين يستغلونها مع التهديد بالإبلاغ عنها لدا سلطات الهجرة.

اخذ هذا النشاط الإجرامي بعدا جغرافيا هائلا في منطقة صحراء الساحل ، لاسيما الدعارة، حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء و الأطفال من دول جنوب

[1]- تقرير المتاجرة في البشر لعام 2007-القسم المتعلق بليبيا-ليبيا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الملاحظة: www.arabic.libya.usembassy.gov/2007 .html.

[2]- سعد بن محمد المهنا، **منع الاتجار بالبشر**، بحوث ودراسات الإسلام اليوم، 10 ماي 2008 .

الصحراء الفقيرة إلى دول شمال إفريقيا الجزائر و المغرب و بدرجة أقل تونس،كخطوة أولى ليتم نقلهم فيما بعد إلى أوروبا لاستغلالهم في الدعارة و الجنس[1]

إن انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر هو نتاج ارتباطها بصورة كبيرة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية مما منحها البعد الدولي كما تعمل ظاهرة الاتجار بالبشر بدعِّم الجريمة المنظمة والإرهاب من خلال الأرباح الناجمة عن الاتجار بها حيث تمو ّل نشاطات إجرامية أخرى،و في تقدير لأرباح المتاجرة بالبشر تشير الإحصائيات الى احتلال عائدات تلك الظاهرة للمرتبة الثانية بعد تجارة المخدرات ب1.5 مليار دولار في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وقد بلغ إجمالي المتاجرة بالبشر عبر العالم حوالي 31 مليار دولار.[2]

وفقاً للأمم المتحدة، يعتبر الاتجار بالبشر ثالث أكبر المشاريع الإجرامية في العالم، حيث تقدر وارداته السنوية بحوالي 9.5مليار دولار أميركي حسب وكالات الاستخبارات الأميركية، كما أنّه يعتبر أحد أكثر المشاريع الإجرامية ربحاً، ويتّصل بشكل وثيق بعملية غسل الأموال، وتهريب المخدرات، وتزوير الوثائق كما أن له روابط موثقة بالإرهاب، وحيثما تزدهر الجريمة المنظمة، تضعف الحكومة وقدرتها على تطبيق القانون[3].

من جانب آخر يؤثر الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين في الساحل على الوضع الأمني حيث تعمد الجماعات الإرهابية على نقل خلاياها و تمرير نشاطاتها نحو دول الشمال الإفريقي أو أوربا عبر قوافل الهجرة السرية أو شبكات الاتجار بالبشر،كما تسعى شبكات المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية في الساحل الإفريقي إلى توظيف المهاجرين في عملية توزيع المخدرات سواء قسرا أو طواعية لقاء مقابل مالي يؤمن تكلفة الهجرة السرية[4].

كذلك يبرز خطر الظاهرتين في زعزعة الاستقرار الوطني والإقليمي بمنطقة الساحل من خلال الفساد المالي والأخلاقي والصحي الذي تتسبّبان فيه، فناهيك عن الأمراض، كالايدز الناتجة عن الدعارة والرشاوى المقدمة للمسؤولين المحليين و هذا لشراء الطرق بالتنسيق مع بعض الشخاص من القطاعات الأمنية ومصالح الجمارك.

---

[1] - محي الدين عوض: الجريمة المنظمة، **المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب** ، العدد19،السنة1998

[2] - منال فهمي من مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات و الجريمة بالشرق الاوسط: www.ensan.net/new/148/article2425/2008-03-14.html.

[3] مكتب مراقبة الاتجار بالبشر ومكافحته ، **مرجع سابق.**

[4] http://www.afrik.com/article15409.html Parole de migrants, Les voix de la clandestinité au Sahel:

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني :

من خلال دراستنا لهدا الفصل تبين لنا حجم و واقع التهديدات غير التقليدية التي أصبحت تهدد أمن و استقرار الدول المغاربية بصفة خاصة و دول أوروبا الغربية بصفة عامة ، وما يزيد من صعوبة وتعقيد هذه التهديدات هو ترابطها مع بعضها البعض و تداخلها في بعض الأحيان ، و كذلك لاحظنا أن التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي تعددت، فتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية هو الأمر الذي يزيد من تعقد الأوضاع في المنطقة الأمر الذي فتح المجال إلى انتشار الجريمة المنظمة بمختلف مظاهرها .

تشكل أعمال الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها تهديدا لأمن و استقرار دول المغرب العربي أمنيا واقتصاديا خاصة جرائم تجارة و تهريب المخدرات و الأسلحة والبشر و تبييض الأموال فهذه الأعمال تهدد أمن المجتمعات المغاربية و استقرارها كما يشكل تهديدا و مساسا بالاقتصاد الوطني ناهيك عن ارتباط الجريمة المنظمة بتهديدات أكثر خطورة كالإرهاب اذ يعتبر التهديد الإرهابي من أصعب و أخطر التهديدات التي تواجه المنطقة الاورو - مغاربية و خاصة في ظل أخده للأنماط و أشكال و ارتباطات جديدة باتخاذه بعدا إقليما غير وطني في أنشطته خصوصا بعد انضمام الجماعات السلفية للدعوة و القتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أصبحت الظاهرة الإرهابية أكثر ارتباطا بالجريمة المنظمة فتحالفت الجماعات الإرهابية مع تجار المخدرات و مهربي الأسلحة و البشر الدين يغدون الإرهاب بالأموال و الأسلحة.

إن انتشار هذه التهديدات غير التقليدية الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و ارتباطها يتضح جليا مدى تشابك ، تعقد و تداخل هذه التهديدات بعضها ببعض، فالهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي و الجر يمة المنظمة العبر وطنية بكل اشكالها ،حيث اصبح كل نشاط يكمل نشاط ظاهرة من تلك الظواهر، و بهذا تكتمل دائرة التهديدات التي تحيط بالدول المغاربية أولا و من ثم يصل مداها إلى الدول الأوروبية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: مسار علاقات التعاون الاورو مغاربي اطر و سياسات التعاون الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة:

إن تسليط الضوء على موضوع التعاون الاورو -مغاربي ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين شمال وجنوب البحر المتوسط، وذلك من خلال القواعد التي حكمتها خلال العقود الماضية، واستخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون، لذلك سنركز في هذا الفصل على دراسة مسار علاقات التعاون الاورو - مغاربي بصفة خاصة والعلاقات الأورو - متوسطي بصفة عامة ثم نحاول تقييم هذا التعاون ومدى فعاليته في تحقيق أهداف التعاون المرجوة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية .

المبحث الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي

إن السياسة المتوسطية الأوروبية تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، سواء الموجودة في أوربا من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي، أو في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط[1].

لقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط على مدى حوالي 40 عاما تطورا كبيرا ارتبط خاصة بتطور الاتحاد الأوربي نفسه، ولذلك فلقد تغيرت سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط من مرحلة زمنية إلى أخرى.

المطلب الاول : السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989

شملت هذه السياسة الفترة الممتدة من سنة 1969 الى غاية سنة 1973 و تحددت منذ اتفاقية روما عن طريق العلاقات الخاصة التي ربطت فرنسا بمستعمراتها القديمة في منطقة المغرب العربي، و ترجع المحاولات الأولى لإقامة روابط مؤسساتية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية فيما يعرف بالدول الست وهي فرنسا، ألمانيا ،إيطاليا ، هولندا،بلجيكا ، لكسمبورغ، و دول جنوب المتوسط تعود إلى سنة 1963، [2] اما دول المغرب العربي فترجع البوادر الأولى لفكرة الحوار و التعاون بينها و دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط إلى سنوات 1960 م بعد استقلال الجزائر و تحسن العلاقات بين فرنسا و الدول

[1] - نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر، 1983، ص 32.

[2] - وليد عبد الحي و أخرون،**افاق التحولات الدولية المعاصرة**،الجزائر،دار الشروق للنشر و التوزيع، مؤسسة عبد الحميد شومان،سنة 2002، ص 301- 302..

العربية، وشروع الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك في عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول الجنوبية للحوض.

بعد محاولات التقارب التي عرفتها منطقة حوض المتوسط بين دول الاتحاد الاوروبى و بعض الدول المتوسطية كالمغرب و تونس و الجزائر ، حيث ثم إبرام اتفاقيات شراكة سنة1969 مع المغرب وتونس كما ثم إبرام اتفاقات تعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي سنة 1976.[1]

لم يكن العامل الاقتصادي وحده الدافع للشروع في علاقات اقتصادية بين الضفتين، بل كان الهدف الرئيسي للجماعة الأوروبية هو تحقيق الاستقرار في الواجهة الجنوبية لمواجهة ما كان يعتبر آنذاك بالخطر الأكبر، التوسع السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط

أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة فترة الحرب الباردة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أسياسيتين هما:

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972

كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك .
- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.
- إسرائيل و قد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية تاريخية، واستعمارية.

ولقد تميزت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصالح تجعل الطرف الأوروبي يهتم بالطرف المتوسطي، منها المصلحة الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الهائل من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوربا، إضافة الى الروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين، إلا أن هته الدوافع للتقارب بين الطرفين كانت تواجهها عقبات أهمها:

- العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.
- العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.

[1] -. وليد عبد الحي واخرون،**مرجع سابق الذكر**،ص302

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التسهيلات بين الطرفين وبعضها اتفاقات تعاون وفق المادة 238 من معاهدة روما [1] .

وخلال فترة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتسبة. كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972. هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في جويلية 1963، بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية.

حيث أبدت دول المغرب العربي تفضيلا للتكتل في إطار إقليمي يضم فقط منطقة غرب المتوسط ولكن لا توجد اتفاقات مع اتحاد غرب أوربا الذى تتصارع دوله للتوفيق بين التعاون الأوربي والمصالح الوطنية الداخلية لدولهوقبقى فرنسا وا إيطاليا وا إسبانيا أكثر تمسكا بالشراكة الاورو متوسطة كونها الأكثر تأثرا بالمخاطر والتهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط بالاظافة الى ان فرنسا تعتبر غرب جنوب المتوسط امتداد جيوستراتيجي لها و ذلك بحكم الموقع الجغرافي و التاريخ الاستعماري لها في هذه المنطقة ، اما بريطانيا فكانت تفضل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في كل المسائل بما فيها المسائل ألمتعلقة بالأمن، تميل ألمانيا إلى تفضيل التعامل مع دول أوروبا الشرقية والوسطى،. وما يعيق أكثر مسار برشلونة هو الصراع العربي الإسرائيلي، والذي ازداد تأزما بوصول اليمين إلى السلطة في إسرائيل، ويظهر ذلك في فشل الندوات الأورو متوسطة المتعاقبة في الفترة ما بين 1997 و2002 في التوصل إلى تسوية سياسة شاملة وعادلة ونهائية لهذا الصراع. [2]

وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها:

الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية ، لتحسين المنتجات الإيطالية ، بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انضمام بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب

[1] - نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، مرجع سابق الذكر، ص 36.

[2] - أمين السيد (معين)، مفهوم الشراكة : آلياتها، أنماطها **: الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الأجنبية**، أيام 09 و 10ماي 1999.ص6.

إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962 تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية [1] .

تضمنت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام ، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية ، كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان من الاستفادة من التسهيلات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة الاوروبية ، بسبب ضعف القاعدة الصناعية لديهما .

وفي الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انضمام بين الجماعة الاوروبية وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية ، أما بالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية ، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة [2] .

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989

أحست دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية بضرورة تحديد **سياسة متوسطية شاملة** اتجاه الدول الثالثية **(une politique méditerranéenne globale)** و لقد أقرت هذه السياسة في قمة باريس بتاريخ 21 أكتوبر 1972 حدّدت نطاق **السياسة المتوسطية الشاملة** في الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط ، ذات طابع اقتصادي وتجاري واضح ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية ، وهو ما احدث تحولا جديدا في السياسة المتوسطية الأوروبية .

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية ، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية

[1] - عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] - نادية محمود محمد مصطفى، **أوربا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

(المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة- على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة الأوروبية ، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية .

وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية و الدول المغاربية (تونس، الجزائر المغرب) في أفريل 1976 [1] ، حيث ان إبرام الاتفاقيات كانت تراعي خصوصيات كل دولة من الدول المغاربية الثلاث أثناء مفاوضاتها مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، من خلال المقارنة بين بعضها البعض، للحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول القسم الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم بعض التسهيلات و منها :

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية ثم تزول .

عرفت القطاعات التجارية (خاصة النسيج و الخمور) التي كان بالإمكان تطوير صادرتها باتجاه دول الجماعة الأوروبية صعوبات في هذه الدول الغاء كلي بعد السنة الأولى.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية ، فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات [2]، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

[1] - محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19.

[2] - محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سابق الذكر**، ص20.

المطالب الثاني : السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995:

أدركت دول الإتحاد الأوروبي فشل المبادرات السابقة الرامية إلى تحقيق حوار سياسي و تعاون اقتصادي بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط **السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبي الشاملة** والجزئية وهو الأمر الذي أدى ضرورة الشروع في اعتماد سياسة جديدة أكثر ملائمة مع المعطيات الدولية والإقليمية الجديدة.

ولم تبدأ فكرة الشراكة الأورو - متوسطية بالتبلور إلا في عام 1992 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا وا يطاليا وا سبانيا، وثيقة سميت " السياسة المتوسطية المتجددة " التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وا صلاح اقتصاديين .

وفي الواقع توجد عدة مبادرات للتعاون المتوسطي نذكر منها مبادرة الجماعة الأوروبية للتعاون المتوسطي، حيث بدأت مع توقيع اتفاقية روما في 25 مارس 1957، المؤسسة للجماعة الأوروبية، وتعود إلى وجود علاقة بين الدول الموقعة على اتفاقية روما ودول المغرب العربي، والمقصود هنا علاقة فرنسا وا يطاليا بكل من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا .

و المبادرة الإيطالية – الإسبانية التي طُرحت عام 1990 لإنشاء " مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط " على غرار " مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي " "مؤتمر هلسنكي " .

تيقن الإتحاد الأوروبي بأنه " **لم يعد من الممكن الإبقاء على الحالة الراهنة لأنها لا تتوافق مع مصالح دول جنوب المتوسط** ، " و بالتالي طرحت المفوضية الأوروبية فكرة الشراكة الأوروبية – المغاربية.

تحدد هذا التوجه الأوروبي في القمة الأوروبية التي انعقدت في لشبونة يومي 26 و27 جوان 1992 م من خلال التأكيد على " الأهمية المشتركة لاستقرار منطقة المغرب العربي بالنسبة للإتحاد الأوروبي كونها تشكل الحدود الجنوبية للإتحاد " و على إقامة " إطار تعاون متعدد النواحي يؤديتدريجيً ا إلى شراكة بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي ، وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي ديسمبر 1990 أقر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وفي 12 جويلية 1991 [1] ، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991.

وتعتبر هذه السياسة كبديل عن السياسات السابقة ،و ذلك من اجل تدعيم الروابط الموجودة بين الاتحاد الأوروبي و البلدان المتوسطية، وهده السياسة وليدة ظروف دولية متميزة سواء على المستوى الأوروبي او المتوسطي خاصة ألمغاربي.

فعلى المستوى الدولي أثرت بعض الأحداث البارزة على علاقة الاتحاد الأوروبي و جيرانه في جنوب المتوسط، و من هذه الأحداث نذكر انهيار جدار برلين و سقوط الاتحاد السوفيتي و بداية بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مهيمن على الساحة الدولية ،و كذلك ظهور تكتلات اقتصادية ضخمة. [2]

في خضم هذه الضر وف الدولية و الجهوية برزت السياسة المتوسطية المتجددة و التي امتدت من 1989 إلى غاية 1995 ،و التي عملت على تدعيم الروابط مع جميع البلدان المتوسطية و خاصة المغاربية منها عبر توطيد العلاقات التجارية و إعطاء الأهمية القصوى للتنمية المستمرة للمبادلات التجارية و هو الأمر الذي يحقق التنمية الاقتصادية لبلدان حوض المتوسط ،و التمويل المشترك للاستثمارات من قبل البنك العالمي و بنك الاستثمار الأوروبي.

تعمل السياسة المتوسطية المتجددة على تنويع التعاون بين الطرفين الأوروبي و المتوسطي ،حيث يشمل قطاعات جديدة كالنقل و المواصلات ، و التعاون في مجال البيئة ،الاتصالات عن طريق ربط البلدان المتوسطية بعضها البعض بالمجموعة الأوروبية ، و كذا التعاون في مجال الطاقة سواء الكهربائية الغاز و البترول.

بالإضافة إلى ما سبق فان الاتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة يعمل إلى الحد من الهجرة نحو دوله من خلال توجيه المساعدة المالية إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان المتوسطية من اجل تنمية الموارد البشرية.

تعمل الدول الأوروبية على تكثيف التعاون فيما بينها في إطار الاتحاد الأوروبي ،وذلك من اجل جعل هذا الأخير قطبا سياسيا و اقتصاديا و عسكريا يمكن من خلاله استعادة مكانته على الساحة العالمية و في حوض المتوسط ،عن طريق عملية الاحتواء و التبعية التي ارتبطت بها الدول المتوسطية و هي دائما في صالح الطر الأوروبي ، لان ما تم تحقيقه على ارض الواقع يعد ضئيلا بالنظر إلى الأهداف الطموحة للسياسة المتوسطية المتجددة.

[1] - محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سابق الذكر**، ص35.

[2]- Ricardo Petrelle, “Pax Triada”, **le Monde Diplomatique**,N-464,Novembre1992,p11.

إن كون المشروع أوروبيا يعكس بالضرورة المقاربة الأوروبية في نظام علاقات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء الجنوبيين وحتى المغاربيين، وقد تعامل الإتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدا دون أي اعتبار للبعد الجهوي، وقد تفاوض الإتحاد الأوروبي بهذا المنطق من موقع قوة، وما كان على الدول الشريكة سوى القبول بالشروط الأوروبية لأنها كانت في موقف تفاوضي ضعيف، وكان عليها استيفاء شروط الأهلية التي حددها الطرف الأوروبي حتى تصل إلى مستوى يؤهلها للتعاقد.

إن الاتفاقيات التي توصل الإتحاد الأوروبي إلى توقيعها مع دول الضفة الجنوبية تكرس نمط علاقات يتميز بعدم التوازن، فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازنين، أو على الأقل متقاربين من حيث القوة، في حين نجد أن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة ودول منفردة من جهة أخرى، وهذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط الشراكة.

إن المشكلة الأساسية لا تكمن في ضرورة الانضمام لمشروع الشراكة من عدمه، لأن هذا شيء طبيعي أفرزته المتغيرات الدولية،وا ٍنما تكمن في كيفية وشروط التحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية، بطريقة تضمن مصالح مختلف الأطراف بدون تفضيل، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر إرادة سياسية صادقة.

المبحث الثاني : العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

المطلب الأول : مجموعة 5+5 مبادرة لتعاون امني في غرب المتوسط

في محاولتها لاحتواء ومحاصرة التهديدات والمخاطر القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط اتجهت الدول الأوروبية إلى إقامة ما يعرف بالشراكة الأرومتوسطية ، من خلال طرح مبادرة تسعى من خلالها إلى إقامة حوار حقيقي، يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك الانتشار الواسع للجريمة المنظمة، تجارة المخدرات وتبييض الأموال وتزايد موجات الهجرة نحو الشمال والإرهاب والتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

في ظل تعثر مسار برشلونة ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل، من خلال تعاون حقيقي ، بادرت أوروبا إلى تنشيط أعمال منتدى (5+5).

عقدت أول قمة لمنتدى (5+5) في تونس يومي 5 و 6 ديسمبر 2003. ، طالبت فيها الدول المغاربية احترام حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط نظرا للسياسة المتشددة والصارمة التي تطبقها دول الضفة الشمالية للمتوسط في هذا المجال، ولم تقتصر مبادرات دول أوروبا المتوسطية على تنشيط أعمال منتدى (5+5) وا ٍنما تعدى ذلك ليشمل منتدى المتوسط ، فحاولت دول أوروبا المتوسطية تفعيل

هذا الفضاء المتوسطي غير الرسمي والذي يستثنى إسرائيل، وذلك قصد توسيع هامش تحرك هذه الدول في منطقة شرق المتوسط بعد فشل مسار برشلونة في تحقيق تقدم في عملية السلام.

انطلق الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال أكتوبر 1990 بعد أن مهد لذلك اجتماع سباعي يوم 22 مارس 1990 بروما شاركت فيه: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، المغرب، الجزائر تونس، ليبيا، و في أكتوبر عام 1991 انعقدت الدورة الوزارية الثانية له بالجزائر و تم إحداث ثمانية فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتبادل و التعاون بين دول غرب المتوسط، تجمد هذا المشروع على امتداد عشرية كاملة (1992-2001) بسبب العقوبات و الحصار على ليبيا، الأزمة الأمنية الجزائرية، حرب الخليج الثانية 1991 و مشاركة اسبانيا، فرنسا و ايطاليا في هذه الحرب[1] ليعود من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشر بانضمام مالطا، البرتغال و موريتانيا يومي 25 و 26 جانفي 2001 ب "لشبونة " البرتغالية .

و يكمن سر عودة الحركية إلى هذا الحوار في:

- التحولات العميقة التي عرفتها العلاقات الدولية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي

و بداية القرن الحالي أبرزها التصرف الأحادي الجانب الأمريكي في إدارة العالم و سعيها إلى تكريس مقولة **"صدام الحضارات"** ،و كذلك بسبب الرغبة فى منع النفوذ الأمريكى من الانفراد بمنطقة المغرب العربي.

- توسع الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بإيعاز ألماني و ما أثاره ذلك من مخاوف الدول الأوروبية الجنوبية التي ترى أن أمنها مربوط بالفضاء المتوسطي [2]من جهة و من جهة أخرى خوف الدول المغاربية من التأثير السلبي لهذا التوسع على مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تمحورت أهم المواضيع التي طرحت على طاولة الحوار حول مكافحة الإرهاب في التعاون الأمني وتبادل المعلومات حول الشبكات و المنظمات الإرهابية و تعاون الدول العشر في مواجهة الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية و تعميق الشراكة الاقتصادية بين الدول الأوروبية و شريكاتها المغاربية و هذا الموضوع مربوط في حقيقته بموضوع الهجرة بشقيها الشرعية و السرية حيث أن مواجهة الهجرة يتطلب تكثيف الدول الأوروبية لتعاونها مع الدول المغاربية على الصعيد الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات و إقامة المشاريع التي ستكفل العمل للشباب البطال و تحول دون هجرته إلى أوروبا، أما الدول المغاربية فتشكو من توجه الاتحاد الأوروبي نحو الدول الأوروبية الشرقية سواءا عل صعيد العمالة أو الاستثمار ويبقى حل هذه القضايا مربوطا بالمساعدات الأوروبية للدول المغاربية أمام تفاقم تلك التهديدات.

[1] - Marc Bannefous**, les intérêts communs aux espaces communs**, paris ; fondation des études défense nationale, 1992, p 27.

[2] - فتح الله ولعلو، **مرجع سابق** ، ص 396

وفي الاجتماع الأخير الذي تم في مدينة **"البندقية"** بايطاليا على مستوى وزراء الداخلية لمجموعة (5+5) حيث هيمن عليه ملف الإرهاب و مخاطره على الأمن الأورو -مغاربي. بيد إن الإرهاب والتطرف الديني ليسا وحدهما مصدرا لمخاوف دول الاتحاد الأوروبي ، فظاهرة الربط بين مختلف المشكلات و المخاطر تجعل من الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات مشكلين يرتبطان بالإرهاب. و حسب الخبير الفرنسي في الإرهاب **كزافيي روفير (Xavier Raufer)** "تسعى الجماعات الإسلامية المتطرفة الى البحث عن انخراط أعضاء من مختلف نواحي العالم يتوزعون في مناطق عدة.بينما تكمن النقطة المشتركة بين مجموع النزاعات ,و بدون استثناء، في تمويلها من خلال تجارة المخدرات و تهريبها ,و هذا بالدرجة الأولى [1].

ويتضح من خلال تطور الأحداث في المنطقة أن الدول الأوروبية اقتنعت بعدم فعالية الصيغة الرسمية للتعاون الأورو متوسطي والمجسدة في مشروع برشلونة، وبدأت تبتعد عن هذه الصيغة لتنتهج صيغة غير رسمية ، وذلك بتجاوز الأطر المؤسساتية الرسمية الجامدة للإتحاد الأوروبي و ذلك وفقا لقواعد التعاون المتضمنة في معاهدة أمستردام، حتى تتسنى لها تكريس تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة المتعلقة بالجريمة المنظمة العبر وطنية و مخاطرها التى تهدد اي مشروع شراكة أو تعاون بالفشل بين الضفتين .

إن الحوار 5+5 يشكل النواة الحقيقية لتحقيق الازدهار و السلم و الأمن في منطقة غرب المتوسط فهو إطار للحوار و تبادل الرأي و سماع الأخر بصورة غير رسمية بما يعكس تضامن دول غرب المتوسط العشر و خصوصية الشراكة التي تجمعها فرغم أنه جمد لمدة عشر سنوات و توجه الدول خلاله إلى مسار برشلونة الواسع الذي يظم دول الحوض المتوسط كلها إلا أن دول غرب المتوسط عادت من جديد إلى الحوار الخاص بها (حوار 5+5) و على ضوء الحركية التي يشهدها منذ 2001 فانه يشكل أكثر من فضاء **"حوار غير رسمي"** لأن ما زاد من التهديدات الأمنية هو غياب الحوار بين الأطراف المعنية و الاعتماد على مقاربة الحاكم و المحكوم حيث تصدر الضفة الشمالية للحوض المتوسطي الأوامر التي على الدول المغاربية تطبيقها دون اعتراض ما يجعل من معالجة القضايا الأمنية المطروحة على الطاولة المشتركة للأطراف غير ناجعة لأن الطرف في المشكلة هو كذلك طرف في الحل و بالتالي إقصاءه يعني عدم إمكانية حل المعادلة الأمنية.

إن هذا التوجه هو الذي يغلب على المشروعين الآخرين: مسار برشلونة و الاتحاد من أجل المتوسط..

[1] - RAUFER, Xavier. **Désordre mondial : nouveaux dangers, nouvelles figures criminelles**. In Marcel LECLERC (dir.), **La Criminalité Organisée,** Paris : La documentation Française, 1996.

المطلب الثاني : مسار برشلونة:

جاءت ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية كنقطة انطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية لوضع اللبنات الأولى لهذا التكتل بين25 دولة أوروبية المشكلة للاتحاد الأوروبى و 10 دول جنوب حوض المتوسط .

انعقد مؤتمر برشلونة في 28 نوفمبر 1995 بمدينة **"برشلونة"** الاسبانية جمع 27 وزيرا للشؤون الخارجية ممثلين عن 15 دولة مشكلة للاتحاد الأوروبي آنذاك و 12 دولة واقعة في جنوب و شرق المتوسط هي: الجزائر، قبرص، إسرائيل، مصر، الأردن، مالطا، المغرب، سوريا، لبنان، تركيا، تونس إضافة إلى السلطة الفلسطينية، وذلك من أجل تحقيق الحوار و التعاون السياسي والأمني من جهة وا إنشاء منطقة للتبادل الحر في حد ود سنة 2010 م و دعم الحوار الثقافي و الإجتماعي بين الضفتين من جهة أخرى كما نص عليه البيان الختامي الذي تبناه المشاركون في هذهالندو ة.[1]

و يقوم المسار على قاعدة الحوار الأرو متوسطي المتعدد الأطراف و التعاون بين الاتحاد الأوروبي و شركائه من دول حوض المتوسط ، و تأسست هذه الشراكة على أساس الربط بين المقاربة الأمنية و المجالات السياسية الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ، فمن خلال هذه الارتباطات يمكن تحسين شروط الأمن و الاستقرار بالمنطقة من خلال إدماج الجانب الأمني إلى جانب مختلف أوجه التعاون ضمن إعلان برشلونة، الذي شدد على تعزيز التعاون السياسي والأمني لخلق فضاء مشترك يسوده السلام والاستقرار، ويؤسس لقواعد أساسية للتعايش بين الدول الأعضاء في مسار الشراكة. وبذلك أصبح مسار برشلونة آلية متعددة الأطراف يمكنها أن تعالج بنجاح المسائل الأمنية، وتكون بمثابة إطار للالتقاء بغية تسهيل الحوار حول الأمن بين مختلف البلدان، وبالتالي تعبيد الطريق أمام تشكيل توافق في المسائل الإستراتيجية .

أهداف الشراكة الأرومتوسطية :

- لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار لدول الاتحاد الأوروبي بمعزل عن التحولات التي تشهدها الضفة الجنوبية للمتوسط فامن أوروبا مرهون ومرتبط بأمن جيرانها في الجنوب .
- في ظل العولمة الاقتصادية لا يوجد بديل عن الاندماج الجهوي كوسيلة لتحقيق الاستقرار.

يبدوا جليا أن الانشغالات الأمنية لأوروبا تهيمن على مشروع الشركة الأورو متوسطية، وهذا باعتبار أن الهدف من الشراكة هو ضمان السلمو الاستقرار، التقدم والرقي في حوض المتوسط . لهذه الاسباب فان دول الجنوب مطالبة بالتعاون مع دول الضفة الشمالية من أجل إنجاح هذه الشراكة وتحقيق أهدافها.

[1] - Pierre Pouzef**, les enjeux de partenariat euro-méditerranéen**, Marseille : institut de la méditerranée, 1998, p 7.

وضعت الدول المتوسطية في إطار اتفاق برشلونة أهداف الشراكة الأورومتوسطية و التي تهدف أساسا إلى خلق تكتل جهوي بمنطقة حوض المتوسطة بين دول الاتحاد الأوروبي الذي سبق و أن أنشا تكتل بين الدول الأوروبية حتى يحافظ على الاستقرار بالمنطقة في ظل الخلافات السياسية التي تظهر بين الدول المتوسطية لاسيما حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

بالاظافة الى ذلك ضمان الدول الأوروبية أمنها الطاقوي من مصادر الطاقة التي تتوافر عليها دول جنوب الضفة كالجزائر و ليبيا ...من جهة ، و من جهة أخرى تمكين دول جنوب الضفة من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في إطار السياسة الأوروبية للجوار و التقارب .

حيث تطمح دول جنوب المتوسط ان يعمل اتفاق برشلونة على تحقيق الاهداف المرجوة منه من خلال العمل على تقليص الفجوة بين دول الشمال و جنوب الضفة ، تدعيم الشراكة و التكامل الجهوي بين الدول المتوسطية، تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة .

آليات الشراكة الاقتصادية :

لقد وضع اتفاق برشلونة عدة آليات تسهر على تجسيد الشراكة الأورومتوسطية و تحقيق أهدافها ، و هذا ما يظهر أساسا في

اتفاقات الشراكة الثنائية ، ودور البنك الأوروبي للاستثمار و اللجنة الأوروبية التي تهتم أساسا بالشؤون المتوسطية .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد ثم وضع برامج للدعم المالي ترتكز عليها هذه الشراكة تمثلت في :

برنامج ميدا **PROGRAMME MEDA** الذي استبدل بالبرنامج الأوروبي للشراكة و الجوار.

إضافة إلى هيئتين تم إنشاءهما بمقتضى مسار برشلونة من أجل تعميق الحوار و التعاون بين الدول المتوسطية و هما :

- جمعية البرلمانية الأورومتوسطية **L' Assemblée parlementaire** التي تأسست سنة 2004 تضم 240 برلماني ، لها صلاحيات استشارية و تقدم توصيات في القضايا المتوسطية .
- أرضية **أنا-لاند** la fondation Anna lindh من أجل تعزيز التعاون الثقافي و تبادل الأفكار بين الشعوب المتوسطية و الجمعيات الثقافية و المجتمع المدني .

عموما فمؤتمر برشلونة أتى مركزا على ثلاث محاور أساسية هي المحور السياسي الأمني ويرمي إلى إقامة منطقة مشتركة للأمن و الاستقرار، المحور الاقتصادي المالي و يهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر في حدود 2010 و من ثم المحور الاجتماعي الثقافي و الذي يسعى إلى إقامة علاقات تعاون وتعايش بين شعوب المنطقة[1] . و سنحاول عرض تلك المحاور في الآتي:

1 - عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 40

- المحور الاقتصادي:

اقترحت أوروبا مشروع تعاون أرو -متوسطي لتحسين استقرار المنطقة بمضاعفة فرص الاستثمار في هذه البلدان و هذا بإنشاء فضاء اقتصادي أورو -متوسطي جديد يقضي بإقامة منطقة التبادل الحر في عام 2010 و التي ستصبح فيما بعد أحد أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم باحتوائها على ما يقارب 800 مليون نسمة في حدود 2030**.** [12]

شملت القضايا المعالجة مجالات تحقيق التنمية المتوازنة، تقديم المساعدات المالية و الفنية تشجيع الاستثمارات الأجنبية و عقد اتفاقيات شراكة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي و تقليص الفوارق بين معدلات النمو بين الضفتين و تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقتين.

وكان برنامج " ميدا 1 " قد تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في صيف 1996، وهو بمثابة وسيلة التمويل الأساسية للشراكة الأورو - متوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف هي :

1: مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية

2:دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة

3: دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود .

وتتمحور أبرز النشاطات التي تمولها المساعدات والاعتمادات على المستوى الثنائي، حول تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات المشاريع الإقليمية،. ووصل المبلغ المخصص لبرنامج " ميدا 2 " إلى 5.350 مليارات يورو للفترة بين عامي 2000 و2005، يضاف إليها 7 مليارات يورو من البنك الأوروبي للاستثمار كقروض . حيث تقرر أن توجه لتمويل برامج لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط، بهدف إيجاد مناطق جذب لسكان تلك المناطق، وبذلك يمكن الحد من الهجرة إلى الشمال .

إن هذه الشراكة في الميدان الاقتصادي ترمي إلى تحقيق هدف سياسي أمني على أساس أن التنمية الاقتصادية تعتبر آلية لتحقيق الأمن و الاستقرار و يؤكد المحلل السياسي الاسباني " أ.ريبيرا"

(A . Riberra): **" إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب بسبب الظروف الاقتصادية للدول المطلة على حوض المتوسط، و إذا تم تطبيق سياسة فعالة من المساعدات للتنمية فان الخطر سيتلاشى بتنمية المنطقة"**

- المحور الاجتماعي الثقافي:

2-Omar Baghzouz, **mondialisation et sécurité, sécurité pour tous ou insécurité partagée?,** tome 2 ,deuxième édition ,Alger, p 243

تم التأكيد على أن الاستقرار الاجتماعي هو الترجمة الحقيقية لاستقرار المجموعة، كما ركز على أهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية و العمل على مكافحة العنصرية و التطرف و الاهتمام بتنظيم الهجرة و السيطرة عليها و التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة المهددة لاستقرار المتوسط و كل هذا يكون باحترام و مراعاة خصوصيات كل دولة مع أخذ الاهتمامات العامة بالاعتبار و يشمل هذا التعاون عدة مجالات كالمجال الإعلامي، الصحي و غيرهما.

و يرتكز هذا المحور على ثلاث مستويات حسب ما جاء في بيان برشلونة :

- احترام التراث الأرو -متوسطي و الحوار بين الأديان و الثقافات و التقارب بين الشعوب، إلا أن هذا الفكر مجرد شعار لأن ما يلاحظ على أرض الواقع هو العكس تماما فظاهرة كره الأجانب و العنصرية في تزايد داخل المجتمعات الأوروبية.

- مستوى السمعي البصري: كالتعاون في مجالات الإذاعة، التلفزيون لخلق منطقة إعلامية حرة على غرار منطقة التبادل الحر الاقتصادي و إدماج الشباب المتوسطي خاصة المهاجر إلا أن الاتحاد الأوروبي يبقى متشددا في التعامل مع هذه القضايا و هذا ما يتعارض مع تطلعات المشاركين من الضفتين.

- المحور السياسي و الأمني

اقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعنون ب **شراكة سياسية و أمنية: تعريف مجال مشترك من السلام و الاستقرار** فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة: دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر و الدول الثالثية المتوسطية ألاثنتي عشر إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من اجل تدعيم مجال سلام و استقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

يتم فيه التأكد على أن الهدف العام للشراكة يتمثل في تحويل الحوض المتوسط إلى منطقة للحوار و المبادلات و التعاون الذي يضمن السلام و الاستقرار و الازدهار، و هذا يتطلب تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان و تشجيع العمل الجهوي والإقليمي، و العمل على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، الانضمام إلى اتفاقيات الحد من التسلح .

تشجيع وتوفير الظروف الكفيلة بإقامة علاقات تنمية وحسن الجوار فيما بينهم، ودعم المسارات الهادفة إلى إقامة الأمن والاستقرار والازدهار والتعاون المتبادل، و من أجل العمل في جو ملائم تضمن إعلان برشلونة عدة نقاط أساسية في المحور السياسي و الأمني منها: الديمقراطية و حقوق

الإنسان، نزع السلاح، مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ،بالتصديق وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها والحرص على الانضمام إليها، و التي ، تدعوة إلى المحاربة الجماعية لانتشار وتعدد الجرائم المنظمة، وكذا محاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها وأنواعها.[1]

إن هذا المسار يعكس إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الذي يغلب المقاربة الأمنية في رهاناته بالحوض المتوسط، كما أن هذه السياسات و الاتفاقيات تتصف ب"**الأورومركزية**" حيث تم تهميش أي دور لدول الضفة الجنوبية في هذا المسار بالتالي هو مسار أحادي الجانب و هو ما أفشله و جعله بعيدا عن تحقيق أهدافه، فالمقارنة بين الواقع النظري لهذا المسار و الواقع العملي له نجد أن الاختلاف شلسع، فبرامج التعاون المتعددة الأطراف (MEDA) التي تهدف بالأساس إلى تشجيع الإصلاحات الاقتصادية على الأسس الليبرالية بما يخدم المصالح الأوروبية فان الاتحاد الأوروبي يخصص لها 2.1٪ من ميزانيته مقابل 44 ٪ لسياسته الزراعية الموحدة داخله[2] ، و الاستثمارات الأوروبية الموجهة نحو الضفة الجنوبية تبقى دون أهمية اقتصادية كبيرة ما دام أنها أقل من تحويلات المهاجرين المالية من العملة الصعبة إضافة إلى فشل إنشاء منظمة التبادل الحر الأرو -متوسطية.

و إن هذه الشراكة القائمة في جانبها النظري على تقليص الهوة بين الضفتين فإنها عمليا تؤدي العكس حيث تفرض أوروبا على دول جنوب المتوسط فتح أسواقها أمام المنافسة الأجنبية في حين أنها تستمر في توفير الدعم المالي و غير المالي لمنتجاتها الزراعية، إضافة إلى سياسة الحماية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع ملف الهجرة و الذي يربطه بحاجيات سوق عمله و بالتالي عدم احترامه مبدأ حرية تنقل الأشخاص فيصبح التقارب الثقافي و الحضاري في ظل هذه الشروط بين الشعوب المنطقة بعيد المنال.

و من اجل بلوغ هذا الهدف,الذي يبقى رهين تطورات سياسية و دبلوماسية مستقبلية في المنطقة المتوسطية ، وكذا عودة الاستقرار الى منطقة المغرب العربي حيث تتمحور المخاوف الأوروبية حول تنامي التطرف الديني و الإرهاب و الجريمة المنظمة لذلك على الأطراف المعنية التعامل بجدية مع هذه القضايا من اجل الوصول إلى اتفاق يسمح بنجاح المبادرة الأوروبية و عدم فشل ندوة برشلونة.

مكاسب الشراكة الأورومتوسطية:

بالرغم من المعوقات السياسية و الاقتصادية التي عرفها مسار برشلونة ، فقد حققت الشراكة

---

[1] - محمد (علي ناصر)،البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية-المتوسطية ،**شؤون عربية**،عدد88،ديسمبر1996.ص189.

[2]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **الشراكة الأورومتوسطية النتائج و ردود الأفعال**، ط1، بيروت: معهد الانماء العربي، 2002، ص 78.

الأرومتوسطية بعض النتائج الايجابية لا سيما على الصعيد الاقتصادي ، حيث تجلت هذه النتائج في:
- التحضير لإنشاء منطقة اقتصادية للتبادل الحر بين الدول المتوسطية في إطار الشراكة الاقتصادية في آفاق2010.
- و بالموازاة مع ذلك فقد تم إبرام 09 اتفاقات شراكة ثنائية بين كل من الاتحاد الأوروبي و دول جنوب ضفة المتوسط: كاتفاق الشراكة مع المغرب و اتفاق الشراكة مع تونس ،في حين دخل اتفاق الشراكة مع الجزائر حيز التنفيذ 2005.

حيث تهدف هذه الاتفاقات إلى تطوير التبادل التجاري بين دول المنطقة و الاتحاد الأوروبي و الزيادة من الصادرات ، حيث ارتفعت إلى معدل 7.2 بالمائة لكل سنة منذ 1990 ، خلافا 4.8 بالمائة بالنسبة لباقي دول العالم .

وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الاتفاقيات جاءت لتكييف المنظومة التشريعية للدول المتوسطية و انسجامها مع التشريع الأوروبي ، لاسيما في مجال المنافسة الاقتصادية و انتقال رؤوس الأموال و طرق الشراكة في مجال الطاقة من جهة ، ومن جهة أخرى السعي للتقليل من نسبة التضخم و العجز في الميزان التجاري و كذلك الديون الخارجية.

بالرغم من توجيه برنامج ميدا حول هذه المسائل ، إلا أن قلة الإعتمادات المالية التي يعتمد عليها برنامج ميدا لا تف و لا تحقق الأهداف المرجوة المتمثلة في تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية و المالية لهذه الدول ،و فضلا عن ذلك فإن الاعتماد على القطاع الخاص و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الاستثمار يتطلب وقتا طويلا و إصلاحات عميقة أمام عوائق الاستثمار الموجودة لدى دول جنوب غرب المتوسط .

لما سبق ، يتضح أن فكرة إقامة شراكة اقتصادية في منطقة الحوض المتوسط لا تزال فكرة فتية لا يمكنها النجاح إلا بتوافر عوامل موضوعية تتمثل أساسا : في تحقيق التكامل ألمغاربي في المجال السياسي و الاقتصادي الذي يبقى حجر عثرة في وجه إقامة هذه الشراكة ، فضلا على أن هذه الشراكة جاءت لتخدم المصالح الاقتصادية الأوروبية على حساب مصالح دول المغرب العربي، التي تعتبر مصدرا مهددا للاستقرار و الأمن في المنطقة، حيث تعد مصدر للهجرة الغير شرعية، و معقلا للتطرف الأصولي و الديني، و مرا كزا لتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة التي لها تأثيرات تهدد امن الإتحاد الأوروبي .[1]

[1] العياري (الشاذلي)، العرب والنظام العالمي الجديد، من أجل مشروع عربي- أوروبي متوسطي جديد، **مجلة الشؤون العربية**، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 74، 1993.ص576

استنتاجات حول مسار برشلونة:

بالرغم من النتائج الايجابية التي حققها مسار برشلونة في إطار الشراكة الأورومتوسطية بين دول الاتحاد الاوروبى و الدول الأخرى المتوسطية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي .

إلا أن هذه الشراكة لم ترق للأهداف التي أتى بها مسار برشلونة و المتمثلة أساسا في جعل منطقة حوض المتوسطة تتميز بالاستقرار و الأمن و السلم، و اعتماد أسلوب الحوار بعيدا عن الصراعات السياسية و الإيديولوجية للوصول إلى خلق شراكة اقتصادية فعالة تتجسد في إقامة منطقة تبادل حر في آفاق 2010 .

و بالرغم من الآليات التي وضعها الاتحاد الاوروبى لإنجاح هذه الشراكة لا سيما عن طريق برامج ميدا ، إلا أن الأهداف المعلنة في اتفاق برشلونة لا تزال بعيدة عن الواقع بين الدول المشاركة ، لا سيما لدى دول جنوب الضفة المتوسطية ، و هذا ما يعود أساسا إلى :

اتساع الهوة بين دول الاتحاد الاوروبى و دول جنوب ضفة المتوسط ، باعتبار أن الدول الأوروبية هي دول متقدمة تتوفر على قدرات و إمكانيات تكنولوجية و مؤهلات اقتصادية لا سيما في مجال الخدمات و الإعلام و الاتصال و الهياكل القاعدية . في حين لا تزال دول جنوب الضفة كالمغرب و الجزائر وتونس كدول تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية في إطار الإصلاحات التي تقوم بها لا سيما في القطاع المالي و المصرفي و الهياكل القاعدية و قطاع الخدمات و الزراعة و التجارة الخارجية .

وفي الأخير فان أوروبا تتعامل مع الدول المغاربية خاصة و المتوسطية عامة لأجل مكافحة التهديدات التي تضر أمنها فقط و في سبيل ذلك فهي تخترق مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان الذي تتغنى به من خلال تعاملها مع أنظمة الحكم غير الديمقراطية في المنطقة.

إن هذا المشروع و لعدة عراقيل منها ما هو ظرفي و منها ما هو عضوي فشل في تحقيق أهدافه و تعد نهايته الفعلية باقتراح مشروع أخر يوازيه و هو "**الاتحاد من أجل المتوسط**" .

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

طرح مشروع بديل لاتفاق برشلونة يتمثل في المشروع "**الاتحاد من أجل المتوسط** " كإستراتيجية جديدة للتقارب و الشراكة المتوسطية ، طرحه الرئيس الفرنسي "**ساركوزي**" في بداية تسلمه عهدته الرئاسية، في قمة باريس في 13 جويلية 2008 و بحضور ممثلي 43 دولة (دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول المشرفة على الحوض المتوسط) و يدعوا إلى تشكيل اتحاد أو تجمع بين 16 دولة في جنوب أوروبا و شمال أفريقيا و الشرق الأوسط المطلة على البحر الأبيض المتوسط و التي تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا و سياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن و الطاقة و التجارة و الهجرة إلى جانب إنشاء بنك للاستثمار المتوسطي على غرار بنك الاستثمار الأوروبي ليعمل على دفع التنمية

في دول جنوب و شرق المتوسط. كما عرض الرئيس "**ساركوزي**" تقديم الخبرة لدول المتوسط في مجال التعاون النووي السلمي مقابل الحصول على احتياجات الغاز من دول شمال إفريقيا[1]

إن الإعلان عن ميلاد "**الاتحاد من أجل المتوسط**" يعني وفاة مشروع أخر يوازيه و كان يحمل نفس الآمال و هو "**مسار برشلونة**" الذي كان تحت القيادة الاسبانية، و هو ما جعل الاسبان في البداية يرتابون منه و من مشروع "**ساركوزي**" قبل أن ينخرطوا فيه خاصة بعد وعدهم بجعل مدينة "**برشلونة**" مقر أمانة الاتحاد.

لقد صر ّح المستشار الخاص لسار كوزي "**هنري غواينو**" إلى أن مشروع برشلونة أحادي الجانب أما مشروع "**الاتحاد من أجل المتوسط**" فسيكون مسار تعاون يتم فيه تقاسم المسؤولية في إشارة إلى مبدأ "**الرئاسة الثنائية**"، حيث سيكون رئيسان، رئيس من دول حوض الشمال (فرنسا: نيكولا ساركوزي) و رئيس من دول حوض الجنوب (مصر: حسني مبارك) و سيتم تداول الرئاسة كل عامين.

إن سعي فرنسا الشديد إلى تجسيد هذا المشروع هو من أجل استعادة نفوذها الذي بدأ يتراجع في المنطقة أمام النفوذ الأمريكي و الصيني.

و تتمثل الرهانات السياسية للمشروع أساسا في "**تحقيق السلام** " في الحوض المتوسط في إشارة إلى الصراع المحتدم في الشرق الأوسط بين إسرائيل من جهة و العرب من جهة أخرى.

و يعتبر هذا الملف بيت القصيد في هذا المشروع السياسي "للاتحاد من أجل المتوسط" باعتباره سيكون فضاءا لحل هذا الصراع يدفع الدول العربية و المغاربية خاصة بصورة غير مباشرة

و تدريجيا إلى التطبيع مع إسرائيل.

ففرنسا ترغب في إحداث كسر في حالة الممانعة العربية في التطبيع مع إسرائيل و هو الملف الذي فشل فيه "**مسار برشلونة**". لكن الاعتقاد الفرنسي بأن الدول العربية و بالأخص المغاربية ستنزع هذا الصراع من أجندتها مقابل الاهتمام و الاستثمار في المشاريع التنموية اعتقاد خاطئ لأنه لا تنمية و لا سلام دون إيجاد حل نهائي لهذا الصراع و هذا ما يؤكده التحفظ المغاربي خاصة الجزائر حول هذا المشروع و الرفض الليبي له [1]، فالزعيم الليبي "**معمر القدافي**" قد اختار التوجه نحو التكامل الإفريقي إضافة إلى نظرته حول التعاون في البحر المتوسط و الذي حسبه يجب أن يقتصر على أوروبا و الجانب الإفريقي من الحوض المتوسط و عزل الجانب الأسيوي.

1- عطيش يمينة، البعد الأمني في العلاقات الأرو -متوسطية، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير** في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2007-2008.

[1]-الاتحاد من أجل المتوسط، ماذا يريد ساركوزي؟ ، نقلا عن الموقع:

http://www.Islamonline.net/servlet/satellite

و بالإضافة إلى ملف الصراع العربي الإسرائيلي يعمل مشروع "**ساركوزي**" المتوسطي في طياته أبعاد قضية أخرى تشغل بال فرنسا و تثير قلقها و تتمثل في الرغبة التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لكن بهذا المشروع سيتخلص "**ساركوزي**" من هذا الطموح التركي عبر إيجاد فضاء أخر له أين سيكون لتركيا مكانتها الصلبة و الكاملة.لكن تركيا ترفض هذا البديل و تؤكد على تمسكها برغبتها بالانضمام إلى الصرح الأوروبي.

إن الاتحاد من أجل المتوسط يأتي استجابة لرغبة أروبية و فرنسية تحديدا لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية المتفاقمة فالاتحاد من أجل المتوسط سيكون الفضاء الجغرافي الذي يريد من خلاله "**ساركوزي**" معالجة هذا الملف خاصة أن أغلب المهاجرين السريين يأتون من شمال إفريقيا[1] و هذا الملف يرتبط بملفات أمنية أخرى كالإرهاب و الجريمة المنظمة. و هو ما دفع بالرئيس الفرنسي "**ساركوزي**" إلى القيام بعدة جولات مكوكية بين البلدان المغاربية خلال عام 2008 و ترتكز النظرة الفرنسية فيما يخص

معالجة الملف الأمني بالمتوسط على الجزائر إذ لا يمكن نجاح أية معالجة أمنية بدونها خاصة و "**تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي**" يعتبر تطورا للجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية.

إن هذا المشروع يعتبر كمشروع وقاية من الأخطار الأمنية في الحوض المتوسط، فهو كدرع لوقاية و حماية أوروبا من الإرهاب و الهجرة السرية فضلا عن إيجاد بديل للطموح التركي
و محاولة دفع العرب إلى التطبيع مع إسرائيل بالتالي فانه لا يختلف كثيرا عن مسار برشلونةو ر غم أنه لم يبدأ نشاطه إلا أنه و من خلال أسسه يمكن تقييم مساره و حتى التنبؤ بمستقبله و الذي يبدو أنه سيؤول إلى نفس مصير "**مسار برشلونة**" كونه مشروع جماعي ومشترك نظريا فقط أما عمليا فهو مشروع أحادي الجانب حيث ركز فقط على محاربة و محاولة القضاء على التهديدات الأمنية الأوروبية دون الأخطار التي تهدد أمن الدول المغاربية و المتوسطية الأخرى.

إن غياب و تجميد المشروع المغاربي من جهة و تغليب المقاربة الأمنية في المشاريع الأوروبية المختلفة علاوة على احتكار السلطة و القرار فيها يجعل من الجريمة المنظمة بكل اشكالها والجرائم المرتبطة و المتداخلة معها كالهجرة الغير شرعية و الإرهاب تتنامي ما يجعل الحوض المتوسطي والذي تشكل فيه أوروبا ومنطقة شمال إفريقيا الحيز الأكبر و الأهم مقبل على التوترات و اللاستقرار بدل من جعله منطقة امن و استقرار و سلام.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي،**الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد و الأفاق، الجزائر**: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009، ص 52.

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية و المغاربية لمحاربة الجريمة المنظمة

المطلب الاول : الإستراتيجية الأمنية الأوروبية و الإستراتيجية الأمنية المغاربية:

ترتكز السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي في تعاملها مع بلدان المغاربية على محاولة إيجاد تجمع إقليمي تلعب فيه دول الاتحاد الأوروبي بإمكانياتها المادية الدور المحرك و الرئيسي.

إن أهداف السياسة الأمنية الأوروبية تنحصر في المحافظة على الاستقرار و الأمن، حيث تدرك أوروبا أنه لا يمكن تحقيق أمن دون استقرار سياسي مرتكز على تماسك اجتماعي ينعم بوضع اقتصادي جيد، لأن الأوضاع الأمنية المتدهورة و الأوضاع الاقتصادية اللامتوازنة بين الشمال و الجنوب من شأنها إثارة انعكاسات سلبية على الأمن و الاستقرار في بلدان جنوب حوض المتوسط، هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل سياساته الأمنية في المنطقة و إعادة النظر بالأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة مع التركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، و اعتبار أن مسألة الأمن لم تعد شأن عسكري بل تشمل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية[1].

إن هذا التحول في موقف الدول الأوروبية في تصديها للجريمة المنظمة و الإرهاب، الهجرة السرية جاءت كنتيجة للعديد من الدراسات المعمقة التي أسهمت في الوقوف على الأسباب الحقيقية لها.

إن السياسة الأمنية الأوروبية للجوار التي برزت بعد أحداث 2001/09/11 مبنية في الأصل على منطق الوقاية من الأخطار التي تأتي من جنوب المتوسط أو ما يسمى أيضا : (la Deplomacie Créneau).

1- الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة:

أقر الاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لتحقيق و الحفاظ على أمنه في جوان 2003 فهذه الإستراتيجية المتعددة الأبعاد التي تقوم على توسيع الديمقراطية و الازدهار في كامل القارة الاوروبية بقرارات توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا، و سياسة الجوار التي خلقت إطارا قويا للعلاقات مع جيرانه من الجنوب و الشرق من المتوسط و لها الآن بعدا جديدا مع الاتحاد من أجل المتوسط.

فبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت أوروبا تواجه تهديدات و تحديات أكثر تعقيدا من النزاعات في الشرق الأوسط، كالجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة السرية، القرصنة، انتشار السلاح النووي ، الطاقة و البيئة مما يشكل خطرا على أمن المنطقة فالعولمة جعلت من التهديدات ظواهر عابرة للحدود و مترابطة أكثر.

[1]- علي الحاج، **مرجع سابق**، ص27.

و على مدى العهد الماضي نمت سياسة الأمن و الدفاع الأوروبية كجزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة الأوروبية في الخبرة و القدرة و هذا لغرض جعل الاتحاد الأوروبي أكثر إستراتيجية و فعالية في تناوله للقضايا الأمنية.

تبنى في 2008 المجلس الأوروبي الإستراتجية الأمنية الأوروبية للمرة الأولى ووضعت الإستراتجية مبادئ و أهداف واضحة لتعزيز المصالح الأمنية للاتحاد بناءا على قيمه الأساسية، هذه الإستراتيجية شاملة في توجهها، و حددت مجموعة من التهديدات و التحديات الأمنية المتنوعة.

و من المحاور التي تهم دراستنا نجد أن هذه الإستراتيجية قدتضمنت الجر يمة المنظمة و الإرهاب.

فالإرهاب داخل أوروبا و في العالم كله يبقى تهديدا كبيرا على أمنها، و هو نفس الأمر بالنسبة للجريمة المنظمة، و قد أحرز الاتحاد الأوروبي منذ 2003 تقدما في معالجة كليهما و ذلك بأخذ إجراءات إضافية داخل الاتحاد الأوروبي وفق "برنامج لاهاي" لعام 2004، و إستراتجية جديدة للعدالة و الشؤون الداخلية التي تم تبنيها في عام 2005. فهذه الإجراءات سهلت متابعة التحقيقات عبر الحدود و تنظيم المقاضاة، و إستراتجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب و الجريمة أيضا منذ 2005 مبنية على أساس احترام حقوق الإنسان و القانون الدولي تتبع توجها من أربعة أجزاء كمنع التشدد و التجنيد و العوامل التي وراءها حماية الأهداف المحتملة و ملاحقة الإرهابيين والمجرمين.

و الاستجابة لعواقب هجوم، فبينما العمل الوطني محوري فان تعيين منسق لمكافحة الإرهاب كان خطوة مهمة للأمام على الصعيد الأوروبي، و فيما يخص الجريمة المنظمة فقد نصت على تعميق الشراكات الموجودة ضمن الجوار و شركاء الاتحاد الأوروبي الأساسيين.

و تعتبر **السياسة الأوروبية للجوار** مقاربة جديدة بخصوص التعاون في ميادين مكافحة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و الإرهاب الدولي.

إن هذه المقاربة الجديدة هي نقطة انطلاق في الاعتراف بحضور كل التحديات الأمنية لمواجهة الأخطار الأمنية، و في هذا الصدد يقول المنسق العام للسياسة الأوروبية الخارجية **"خافير سولانا": "لا يمكننا قبول العمل العسكري فقط تحت ضغوط السياسة الأمنية الأمريكية"**[1] و يدعوا مشروع "**سولانا**" الذي وافق عليه الاتحاد الأوروبي إلى توفير أقصى دعم ممكن من المنح و المساعدات الاقتصادية للدول النامية و مشاركتها في خطط تنميتها.

و ترتكز السياسة الأوروبية للجوار على **بعدين** أولهما **اقتصادي** و ذلك عبر تقديم مساعدات مالية للنهوض بالتنمية و دعم مشاريع واستثمارات يكون من شأنها خلق فرص عمل و العمل على

[1]- تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوربية، " الأمن في عالم متغير"، نقلا عن:

LTTP://www.consiluim.europa.en/wedocs/cins up.

تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية كل ذلك لأجل القضاء على التهديدات بما فيها الإرهاب و الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات.

أما **الجانب السياسي**، فإن سياسة الاتحاد الأوروبي لمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة في المنطقة و باقي التهديدات مرتبطة بتعزيز المسار الديمقراطي بهذه الدول.

إن الواقع العملي يظهر تسجيل قصور كثيرة في تنفيذ هذه الإستراتيجية وفق القيم المنصوص عليها، فالدول الأوروبية أصبحت تبعد ملفات حقوق الإنسان و دمقرطة الأنظمة و الحريات بشكل متزايد في اتفاقياتها و علاقاتها مع الدول المغاربية، فليبيا و بمجرد قبولها تفكيك برنامجها النووي و تعويض الضحايا الأوروبيين بسبب انفجار طائرة لوكربي و الطائرة الفرنسية سحب الاتحاد الأوروبي مطالبه المتمثلة في الديمقراطية و الحكم الراشد في إقامة العلاقات مع ليبيا من جديد و هذا ما يثبت أن الاتحاد الأوروبي و رغم التطور النظري لإستراتجيته الأمنية إلا أنها مازالت تحافظ على بعدها الأمني "المصلحة قبل كل شيء".

إن حوض البحر المتوسط هو منطقة ذات أهمية و فرص كبيرة لأوروبا و ما يزال يمثل تحديات معقدة من قبل الهجرة و عدم الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية لدول الجنوب و من خلال هذه الإستراتجية يحاول الاتحاد الأوروبي تعزيز علاقاته مع الدول المعنية و من بينها المغاربية و التي تفتقر إلى إستراتجية أمنية موحدة، نتيجة غياب الإطار الهيكلي و التنظيمي الموحد لها و بسبب انعدام الرغبة السياسية المغاربية في ذلك.و عليه فان العلاقات المغاربية-الأوروبية على ضوء التهديدات الأمنية غير متكافئة و تحمل طابعا استغلاليا فالاتحاد الأوروبي ينفرد بكل دولة مغاربية على حدى و يمنع جمع شملها لأن هذا الوضع يخدم مصالحه و بالتالي فان الكفة في معادلة العلاقات الأرو-مغاربية تميل لصالح أوروبا.

II - البعد الأمني في العلاقات الأرو-مغاربية:

أولت المجموعة الأوروبية أهمية قصوى لموضوع الأمن سواءا في علاقات أعضائها بعضهم ببعض أو في علاقاتها مع الدول الأخرى، و التقارب الأمني الأرو-متوسطي الذي يتضمن التقارب الأمني المغاربي ليس بالجديد حيث برز منذ عام 1971 خلال **"ندوة هلنسكي"** تحت عنوان **"الأمن و التعاون بأوروبا"** و فيها انخرطت العديد من الدول المتوسطية غير الأوروبية.

و في إطار الشراكة الأرو-متوسطية فان كل آلياتها تعبر عن مدى أهمية المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي و لهذه الغاية تم إدماج الجانب الأمني إلى جانب مختلف أوجه التعاون ضمن إعلان برشلونة الذي شدد على تعزيز التعاون السياسي و الأمني لخلق فضاء مشترك يسوده السلام و الاستقرار، و في هذا الشأن يقول الأستاذ **"فتح الله ولعلو"** أن هاجس الأمن حاضر بشكل قوي في تقرير الشراكة الأرو-متوسطية و يقر بتزايد أخطار الاستقرار الجهوي الذي يدعو إلى عمل تشاوري لكل دول

المنطقة لإيقاف التطرف الأصولي و إنهاء التوترات والجريمة المنظمة و الالتزام بتخفيض ضغوطات الهجرة السرية نحو الشمال، وربط بين نجاح الشراكة الأرو -متوسطة و تحقيق التنمية الحقيقية في الجنوب المتوسطي.

إن مشاريع الشراكة الأرو -مغاربية من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط كلها مشاريع و رؤى كبيرة تتعامل مع دول الضفة الجنوبية كأرقام في معادلة يكون فيها الفاعلون الرئيسيون دول الضفة الشمالية.

تختلف الرؤى بين الشمال و الجنوب حول قضايا جوهرية كالإرهاب ، الجريمة المنظنة و الهجرة السرية و من ثم لا يمكن للاقتصاد وحده أن يجمع بين دول المجموعتين و هناك اختلافات جوهرية حول عدد من القضايا و حتى المشاريع الاقتصادية فهناك الكثير من التحفظات عليها.

إن كل هذه المشاريع ذات بعد أمني محض، فهي تهدف إلى وضع آليات لمحاربة الهجرة السرية، الإرهاب و الجريمة المنظمة، فكل هذه المشاريع تريد من الدول المغاربية التخلص من هذه التهديدات وتحقيق الأمن، فالمحرك الرئيسي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب و الهجرة السرية و محاولة إقحام إسرائيل في الفضاء المتوسطي عبر محاولة جعلها شريكا في الفضاء الاورومتوسطي[1].

فالدول الأوروبية تسعى في سياساتها الخارجية المتعلقة بالتعاون و الشراكة إلى تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية من بينها إقرار الأمن و الاستقرار حيث يجمع أغلب المحللين و المفكرين على أن الدافع الرئيسي وراء انطلاق الشراكة الأرو-متوسطية هو الدافع الأمني و السياسي[2].

و كمثال على آليات الشراكة في المجال الأمني يعتبر "برنامج مبدا" أهم أداة لتعزيز التعاون الأرو-متوسطي سواءا في الميدان الاقتصادي و التنموي أو في الميدان الأمني الذي تميز بوضع برنامجين:

- مبدأ للعدل و الشؤون الداخلية.
- مبدأ سيبول الذي خصص لأغراض أمنية بحتة.

2-الإستراتيجية الأمنية المغاربية:

و سنقوم بدراسة هذا المحور في النموذجين: **"المغرب" و "الجزائر"**.

أ-المغرب:

يحضر في العلاقات المغربية مع دول الاتحاد الأوروبي موضوع الأمن بشكل قوي وتتعدد أوجهه لتشمل مجالات عديدة و في هذا العرض سنركز على عناصر لها أهمية كبرى في توجيه سياسة

---

[1]- إسرائيل في معادلة الاتحاد من أجل المتوسط، **الخبر الأسبوعي**، العدد 487، من 28 جوان إلى 4 جويلية 2008، ص 16.

[2]- التقرير الاستراتيجي للمغرب 1996/1995، عدد خاص، ط2، 1997، ص 20 نقلا عن:

LTTP//Jaonad elfarkh.maktoobblog.com/124/d8.

التعاون بين الطرفين بل تطفوا على السياسات الأمنية: مشكلة الهجرة السرية التي تشكل ضغطا كبيرا على العلاقات بين الطرفين، محاربة الإرهاب و تنامي المد الأصول و كذلك تجارة المخدرات و كلها ذات علاقة مباشرة بالجريمة المنظمة.

ويشكل المغرب في الرؤية الأوروبية للمتوسط أحد أهم المعايير التي يتم عن طريقها اكتمال المشروع الأرو -متوسطي نظرا لموقعه الاستراتيجي كأقرب دولة جنوب المتوسط للتراب الأوروبي و كذا للعلاقات التاريخية و ارتباطه منذ استقلاله باتفاقيات و معاهدات مع أوروبا و على العموم يبقى المغرب عمليا حاضرا في السياسة الأرو -متوسطية و في تقاطع الحسابات الأمنية باعتباره قاعدة متقدمة "للناتو" وجبهة دفاعية في ترتيبات الأمن المتوسطي.

انطلقت العلاقات التعاونية المغربية الأوروبية منذ أواخر الستينات من القرن الماضي و شهدت مراحل مد و وجزر حسب الظروف، و قد وقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 و دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000، و شكلت قفزة هامة و غير مسبوقة في العلاقات المغربية-الأوروبية إذ غطت جميع ميادين التعاون بما فيها السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية، إلا أن حضور موضوع الأمن كان جليا كإحدى وجهات التعاون الأرو-مغاربي حيث نصت الاتفاقية على عدة قضايا أمنية منها: محاربة الإرهاب الدولي، الهجرة السرية و المخدرات.

تشكل الهجرة غير الشرعية المهدد والعائق الأكبر بالنسبة لاستقرار الدول الأوروبية، اجتماعيا سياسيا وحتى اقتصاديا، تعد هذه الظاهرة نتاج لما تعيشه دول الضفة الجنوبية، من بطالة، فقر، وبؤس، يبين مدى الفارق في المستوى الاقتصادي، والتطور للدول الأوروبية مقارنة مع دول جنوب المتوسط بالرغم من تقاربها الجغرافي ، وما تشكله هذه الظاهرة من تهديد مباشرا لأمن الدول المتوسطية ، حيث عملت هته الدول على إيجاد إطار يحد من نشاطها و ذلك من خلال البحث في أسبابها لإيجاد الحلول ومساعدة دول المصدر في القضاء على دوافعها .[1]

ولهذا الغرض نظمت العديد من اللقاءات والاجتماعات الثنائية والجماعية في محاولة لاحتواء الظاهرة، نذكر منها ما يلي: المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي التأم بالرباط شهر سبتمبر 2005 في موضوع خصوصية دور هذه المنظمة في سياسات الهجرة و الاندماج و كذا تنظيم مؤتمر بالمغرب في أكتوبر 2005، شارك فيه وزراء داخلية دول 5+5، لمناقشة تزايد الهجرة غير المشروعة إلىأوروبا، ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة

كما تستوجب مواجهة هذه الظاهرة وضع إستراتيجية، أوروبية مغاربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، من خلال إطلاق مبادرات مشتركة، بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية حيث نص الاتفاق الأوروبي-المتوسطي، المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها

[1]- غربي محمد،"الدفاع والأمن:إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوإستراتيجية"،**الملتقى الدولي:**الجزائر والأمن في المتوسط،مرجع سبق ذكره،ص، 256.

الموقع يوم 26 فبراير 1996، في بعض بنوده على ضرورة إطلاق حوار يتناول كل القضايا المتعلقة بالهجرة والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة سواء منها القانونية والزجرية أو التنموية من خلال تحسين ظروف العيش وخلق فرص الشغل وتطوير التكوين في مناطق الهجرة، وإعادة إدماج الأشخاص المرحلين بسبب الطابع غير القانوني لوضعيتهم حسب تشجيع الدولة المعنية

، وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة فهي إلى جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجستيا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد لكافة النواحي البحرية وبالتالي تضل فعاليتها محدودة.

تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار واتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية، لمراقبة الحدود وتحديث الترسانة القانونية،لردع المهاجرين السريين وكذا مختلف الشبكات العاملة في هذا المجال،البري، البحري،والجوي .[1]

و لهذه الغاية تم اطلاق مشروع قمر صناعي أطلق عليه إسم " شبكة الحصان البحري " لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوربا، بتكلفة تقدر بأكثر من 3.5 مليون أورو. الذي يعمل على مساعدة الدوريات العسكرية البحرية المغربية والاسبانية اللتان تشتغلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر التي تعتمد على تجهيزات و معدات لوجستية جد متطورة [2].

رغم كل السياسات المقترحة لمواجهة ظاهرة الهجرة، هناك قناعة مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة غير السرية، يتطلب على المدى البعيد مواجهة الأسباب التي تقود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة،ما يستوجب سياسة تنموية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة لليد العاملة،وهنا تتم الإشارة إلى إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية تحتاج إلى إرادة وانخراط للدول الأوروبية المتوسطية لإنجاحها، كما يستلزم تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول بخصوص هذه الظاهرة.

تفعيل دور الإتحاد ألمغاربي، للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها بلدانه، إذ يضل هذا الاندماج ضرورة ملحة من أجل استقرار، المنطقة الأورومتوسطية.

- في مجال محاربة المخدرات:

تعد مسألة المخدرات قضية جوهرية في الشراكة الأورو - مغربية في بعدها المتوسطي، باعتبارها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع تحول المشكل من

[1]- ناجي عبد النور،"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط:ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"،**الملتقى الدولي:**الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص، 121.

[2] -http://www.startimes.com/ ؟t27804183

مجرد أفراد يتاجرون في المخدرات إلى عصاباتمنظمة تنقل المخدرات براً وبحراً وجواً فضلا عن ممارستها لأشكال أخرى من اشكال الجريمة المنظمة كالاتجار في البشر والأسلحة وكذا تبييض الاموال.
و في اطار محاربة هذه الافة تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات في اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب والمجموعة الأوروبية، حيث تنص المادة الثانية والستين من هذه الاتفاقية على:

1- تحسين فعاليات السياسات والإجراءات التطبيقية لمنع ومحاربة إنتاج وعرض والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

2- القضاء على كل استهلاك غير شرعي لتلك المواد

3- التعاون في وضع استر اتيجيات لتحقيق الأهداف المشتركة

4- التنسيق والاستشارة والتنسيق بين الأطراف المتعاقدة في الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها كل دولة على حدة.

5- العمل على إحداث و توسيع المؤسسات الصحية الاجتماعية ومراكز الإعلام لمعالجة المدمنين على المخدرات وا ٍعادة إدماجهم في المجتمع.

6- تنفيذ مشاريع الوقاية والإعلام والتدريب والبحث الخاص بالأوبئة.

7- وضع قوانين تؤكد على منع تحويل اتجاه المواد الأولية والمواد الأساسية الأخرى المستخدمة في الصنع غير الشرعي للمخدرات والمؤثرات العقلية تكون مماثلة لتلك التي اعتمدتها المجموعة والهيئات الدولية المعنية، وخصوصا مجموعة العمل بشأن المنتجات الكيميائية.

8- إعداد وتنفيذ برامج تنمية استبدالية بالمناطق ذات الإنتاج غير الشرعي من النباتات المخدرة .

و نظرا للاهمية التي حظي بها موضوع محاربة المخدرات ، بحيث حظي باهتمام كبير وسجل حضوره بقوة في بنود إعلان برشلونة حيث تمت الإشارة إلى التعاون في مجال مكافحة وانتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها .

و لهذه الغاية قام الاتحاد الأوروبي بمنح هبات مالية وقروض لتطوير البنيات التحتية للأقاليم الشمالية للمملكة المغربية التي تعد المنتج الرئيسي للمخدرات ، كما أقر الاتحاد في إطار برنامج ميدا إعداد استراتيجية متعددة القطاعات، بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار لمحاربة زراعة المخدرات وتشجيع المبادرات التنموية لمنطقة الشمال، خصوصا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مداخيل وظروف عيش سكان المنطق ، عن طريق تبني مشروع الزراعات البديلة.

حصل المغرب في عام 2004 على صفة "**الوضع المتقدم**" مع الاتحاد الأوروبي، تنفيذا لطلب المغرب القديم الجديد، حيث طلب الملك "**الحسن الثاني**" عام 1987 الانضمام إلى عضوية المجموعة الأوروبية، و عاود الملك الحالي "**محمد السادس**" في زيارته إلى فرنسا عام 2000 صياغة المطلب بمطالبة الأوروبيين بمنح المغرب وضعا أكثر من الشراكة و أقل من العضوية، و ينص مشروع "**الوضع المتقدم**" على فكرة توسيع دائرة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب من تقوية للعلاقات

البينية الاقتصادية و التجارية و التعاون في مجال السياسة الخارجية لاسيما الموضوعات التي تحظى بالاهتمام المشترك كالأمن بمفهومه الواسع، الهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة[1].

فإذا اعتبرنا منح المغرب **"الوضع المتقدم"** من الأحداث الهامة و الإستراتيجية في علاقة الضفتين بشكل عام فانه لا يخرج من دائرة الأمن، فهذا القرار جاء طبقا للسياسة الأوروبية الأمنية، فبعد اشتداد التهديدات ظهرت الحاجة إلى مقاربة أقل أمنية لحلها و منع أخطارها عن الأمن الأوروبي، و بهذا فان البعد الأمني هو الطاغي على هذا المشروع: ثم **نتساءل هل تحققت الشراكة الفعلية بين الاتحاد الأوروبي و المغرب، حتى يطلب المغرب بوضع متقدم أكثر من الشراكة؟**

ب- الجزائر:

بعد أحداث 2001/09/11 وقعت الجزائر رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001، و دخل حيز التنفيذ ابتداءا من سبتمبر 2005.

و تعتبر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورة حتمية لتفعيل الاقتصاد الوطني حيث يمكن تطوير تنافسية الاقتصاد من خلال الشراكة كخيار استراتيجي لمواجهة المنافسة و الاندماج في الاقتصاد الدولي، لكن الشراكة تتطلب وضع محيط اقتصادي يشمل عدة مجالات ذات صلة بإصلاح المنظومة النقدية، المالية، الجبائية و غيرها.

و يتوقف نجاح اتفاق الشراكة الأرو-جزائري على قدرة الدولة على إنجاح الإصلاحات بمشاركة المجتمع المدني و في ظل الحكم الراشد[1].

إن هذا الاتفاق ذو طبعة أمنية، حتى تضمن مسائل حرية حركة الأشخاص و مكافحة الجريمة المنظمة و الارهاب ، و تنازلت الجزائر عن شرطها باحترام خصوصية الاقتصاد الجزائري و عليه تترتب أثار سلبية على المدى المتوسط و البعيد كإفلاس المؤسسات الجزائرية نتيجة عدم قدرتها على المنافسة.

و بهذا فان الآثار السلبية هي الطاغية على هذا الاتفاق فهو لا يخدم مصالح الجزائر خاصة و أن الاتحاد الأوروبي قوة موحدة عملاقة، و بالتالي فالعلاقة غير متكافئة لذا فالحل هو التجاه نحو إعادة إحياء الاتحاد ألمغاربي .

تعتبر الجزائر من أهم الدول المغاربية في الخريطة السياسية الأوروبية و خاصة الفرنسية، فهي تمثل مجالا استراتيجيا حيويا لفرنسا سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي و يظهر هذا جليا من خلال الانتصار لما حققته **"الجبهة الإسلامية للإنقاذ"** من تشريعات 1992، فقد لاقت هذه القضية

[1]-http://www.euromedaler.org/ar/mode/8036..

[1]- بلقاسم ذايري، "السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوربي و الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 03، 2005، ص 4.

اهتماما كبيرا في الأوساط الإعلامية و السياسة الفرنسية بأن فوز(FIS) سوف يؤثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية و الجزائرية الأوروبية، و يمكن حصر وجهة النظر الفرنسية في النقاط التالية:

- إن قيام دولة إسلامية في الجزائر تعتبر مأساة بالنسبة للجزائر، و لا تخشى فرنسا تراجع العلاقات بين البلدين و على المصالح الفرنسية فقط لكن تخشى كذلك طوفان الهجرة البشرية التي يمكن أن تتدفق عبع البحر المتوسط.

- تعتقد فرنسا أن التحولات في الجزائر و ما تبعها من تصاعد تأثير التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة و ما يحمله هذا الأخير من نظرة معادية لفرنسا و مصالحها في الجزائر مما يجعلها ملزمة بالسعي للتدخل لضبط تصاعد الأحداث و الوقوف أمام أي محاولات لتقليص النفوذ الفرنسي بالجزائر ويظهر هذا من خلال تصريح وزير الداخلية الفرنسية آنذاك "**تشارل باسكو**" الذي كان يعتبر أن مواجهة التيارات المتطرفة و الإرهاب بالجزائر في صلب مصلحة فرنسا العليا.

و من هنا يمكن القول أن فرنسا كانت تخشى انفراد التيار الإسلامي بالسلطة و تساند المؤسسة العسكرية إدراكا منها بأنها القوة الوحيدة التي تستطيع كبح جماح التيار الإسلامي الأمر الذي أدى إلى استمرار العنف السياسي بالجزائر[1].

و هي نفس المقومات التي تحكم العلاقات الفرنسية-الجزائرية بعد أحداث 2001/09/11 وتحول التيار الإسلامي الأصولي إلى "**فرع تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي**" حيث ترى فرنسا أنه لا يوجد بديل عن دعم و مساندة النظام السياسي القائم و النظام العسكري و الاقتصادي بالجزائر رغم الأخطاء الظاهرة فيه من اغتصاب متكرر لحقوق الإنسان و تغييب الديمقراطية في شروط الشراكة و بناء العلاقات بينهما.

- مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

بفعل تنامي مخاطر الجريمة المنظمة على الأمن الأرو-مغاربي، أصبحت تشكل تحديا أمنيا رئيسيا إلى جانب الإرهاب ،و لمواجهتها صاغت الدول المغاربية و الأوروبية مجموعة من السياسات الهادفة إلى حلها.

أما المعالجة القانونية فتتمثل في تجريم الجريمة المنظمة و يشمل التجريم كل نشاطاتها وصولا إلى الرشوة، و كل الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الذين يثبت تورطهم، و في هذا الإطار نجد المشرع المغربي الذي أصدر قانون 43-05 عام 2007 لمكافحة تبيض الأموال و إلزام الأشخاص اللذين يخضعون للقانون العام أو الخاص ما عدى الدولة بتجميع كل المعلومات عن زبائنها سواء كانون معتادين أو عرضيين، و إذا ما أخل واحد منهم بهذا الالتزام فانه سيتعرض لعقوبة مالية قدرها 100000

[1] - **المرجع نفسه**. ص 09

إلى 500000 درهم، كما أحدث المغرب هيئة مركزية لمحاربة تبييض الأموال ورفع السرية على المعطيات الخاصة بالأشخاص المشتبهة في صلتهم بالإرهاب وتجميد أرصدتهم[1].

و في الجزائر تم إصدار قانون تجريم تبييض الأموال الذي يتضمن أيضا إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي و تنظيمها و عملها عام 2002 و تتراوح مدة السجن من 5 سنوات إلى 10 سنوات وفي عام 2005 تم سن قانون الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهم، و في عام 2006 تم سن قانون مكافحة الفساد، كما يتعرض الراشي و المرتشي في الجزائر إلى الحبس من سنتين إلى عشر سنوات و بغرامة مالية تقدر من 200000 دج إلى 1000000 دج[2].

حرص المشرع الفرنسي على ملاحقة و توسيع نطاق البحث عن الأموال غير المشروعة بعد أن تم الكشف عن العديد من حالات تهريب أموال تجارة المخدرات، ففي سنة 1996 سن قانون رقم 396 وتضمن مكافحة تبييض الأموال كالتجارة غير المشروعة للمخدرات، و التعاون الدولي في مجال ضبط مصادر و عوائد الجريمة[3]. و قام الاتحاد الأوروبي بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص عام 2002.

أما على المستوى العملي، فان تزايد خطورة الجريمة المنظمة على الأمن الأرو-مغاربي دفع بالدول المعنية إلى بذل كل جهدها و تسخير مختلف إمكانياتها لمواجهة هذه الظاهرة، فقد شددت الجزائر مراقبة حدودها و المسالك الصحراوية لمنع تهريب المخدرات و السلاح و المهاجرين السريين و قد قلصت من تدفق الأسلحة من السوق السوداء الإفريقية إلى داخل الوطن.

و اتجهت الدول الأوروبية إلى التنسيق و تبادل المعلومات بين مصالح الدول المغاربية وبينها حول عدد من نشاطات الجريمة المنظمة عبر الوطنية خاصة تهريب المخدرات، تهريب المهاجرين السريين الاتجار غير المشروع بالسلاح و تمويل الإرهاب، حيث بادرت السلطات الفرنسية إلى فتح تحقيق في ثروة رجل الأعمال الجزائري المشتبة به "عبد المؤمن خليفة" وسرعان ما أجبرت السلطات الجزائرية على فتح هذه القضية و التي أدت إلى سجن عدد من المسؤولين، كما تم إيقاف الكثير من المهاجرين السريين قبل انطلاقهم من السواحل المغاربية أو قبالة السواحل الأوروبية حيث تتم اتصالات روتينية بين خفر السواحل الضفتين ،و خلال الثلاثي الأول من عام 2010 تمكنت السلطات الفرنسية من تفكيك 49 شبكة تهريب المهاجرين عبر البحر المتوسط.

---

[1]- فريد معظشو، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] - سامية قرايش، **مرجع سابق**، ص 22.

[3] -محمد خيضر،" التكيف القانوني لتبييض الأموال في التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية"، **مداخلة في الملتقى الوطني** حول مكافحة الفساد و تبييض الأموال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، يومي 10 و11 مارس 2009، ص ص 220.221.

و للقضاء على المخدرات انتهجت عدة دول من بينها الجزائر حملات إعلامية تحسيسية بمخاطرها على صحة المدمنين ، وفي المدارس و الثانويات نظرا لتزايد أعداد المستهلكين لها،و هي نفس السياسات التي تقوم بها الدول الأوروبية و المغاربية الأخرى.

إن هذه المعالجات القانونية و الأمنية لن تساهم في حل الظاهرة في ظل غياب آليات اقتصادية تنموية و رغبة سياسية حقيقية بالقضاء عل مراكز الإجرام المنظم و التي أغلبها منخرطة في الحياة السياسية و الاقتصادية للدول المغاربية و بشكل أقل للدول الأوروبية كايطاليا.

لا تقتصر السياسات المغاربية في مكافحة هذه التهديدات الأمنية على مستوى كل دولة فقط، إنما اعتمدت كذلك على :

- المشروع المغاربي:

إن الهدف من إدراج المشروع المغاربي رغم جموده، يرجع إلى كونه المشروع الوحيد المشترك على المستوى المغاربي و كذلك مدى تأثير جموده على محاربة التهديدات و على رأسها الجريمة المنظمة.

وما يهمنا في دراستنا هي محاولة تحليل الوضع الذي ستؤول إليه التهديدات الأمنية من إرهاب هجرة و الجريمة المنظمة عبر الوطنية لو يتم إحياء الاتحاد المغاربي.

كما أظهرنا سابقا فان الفقر و البطالة هما السببان الرئيسيان لخلق هذه التهديدات الأمنية، فتونس و المغرب يفتقدان إلى الموارد الطاقوية و التي تستهلك قسطا كبيرا في وارداتها أما الجزائر فتعتمد في تلبية حاجياتها الغذائية على الخارج ما يكلفها أموالا طائلة، و بالعكس فان المغرب و تونس يصدران المنتجات الزراعية نحو أوروبا فالمغرب مثلا يعتبر بلدا زراعيا، أما الجزائر و ليبيا فهما دولتان ريعيتان تشكل المحروقات الجانب الأعظم في صادراتهما،[1] لكن لو يحدث الاتحاد و التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية فان ذلك سيسمح بتحقيق تبادل المنافع بين الدول، فبدل تصدير المغرب و تونس منتجاتهما الزراعية إلى الغرب فإنها ستباع في الأسواق الجزائرية و الليبية و بالمقابل فان المغرب و تونس ستلبيان حاجاتهما الطاقوية من الجزائر و ليبيا ما سيخلص هذه الدول من تحمل أعباء مالية كبيرة، و بدل اصرافها في ذلك ستحول إلى تجسيد المشاريع التنموية التي ستساهم في تخفيض نسب الفقر و البطالة ما سيشكل بداية حل تلك الأخطار الأمنية، خاصة إذا علمنا أن السلع الزراعية المغربية مثلا المصدرة إلى أوروبا تقوم هذه الأخيرة بإعادة تصديرها إلى الجزائر بأثمان مرتفعة.

وعلى الجانب الأمني فان الجماعات الإرهابية و الإجرامية المنظمة تستفيد كثيرا من غياب التنسيق الأمني الفعال بين الدول المغاربية و تستفيد أكثر في غلق الحدود الجزائرية المغربية و التي تعد من الخطوط الساخنة التي تنشط فيها جماعات تهريب المخدرات و السلع خاصة الوقود حيث تحصل المدن

[1]- - فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 08.

الشرقية المغربية كمدينة **"وجدة"** على حاجاتها من الوقود عبر الوقود المهرب من الجزائر، و بسبب غياب سياسة أمنية مشتركة في القطر المغاربي ساعد ذلك المنظمات الإرهابية في تنفيذ مخططاتها إضافة إلى تفاوت القدرات العسكرية لكل دولة في مواجهة هذه الأخطار، فموريتانيا مثلا، فان جيشها ضعيف و غير مسلح بشكل يتناسب مع تزايد نشاطات **"القاعدة في المغرب الإسلامي"** ما جعل منها معقلا لهذه المنظمة الإرهابية، أما إذا ما أعيد إحياء المشروع المغاربي و تبنيه لسياسة أمنية موحدة و مشتركة فان هذا الوضع سيتغير لأنه ستتضافر جهود و قدرات كل الدول المغاربية من قدرات عسكرية، و غير عسكرية للقضاء على هذه التهديدات.

أما فيما يخص المحور السياسي، فانّ العالم اليوم قد تخطى مرحلة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بالتالي فان **"الاتحاد المغاربي"** سيكون الفضاء السياسي الناطق عن الدول المغاربية كلها ما سيقوي الموقف المغاربي في المحافل الدولية و سيخدم أكثر مصالح المنطقة من الوقوف في وجه التدخلات الأجنبية و النفوذ الأوروبي خاصة الفرنسي فيها الذي يجعل من الدول المغاربية مصدرا لثرواتها و منطقة لخدمة مصالحها و كبش فداء لأمنها

إن محاولات التعاون و التكتل المغاربية منذ استقلالها أثبتت عدم جدواها بسبب تغييب أسس التعاون الاقتصادي و تغليب الهاجس الأمني و السياسي (اختلاف الأنظمة السياسية، أزمة الجزائر و المغرب...) على الإطار المؤسساتي لهياكل الاتحاد و على إستراتيجية عمله.

فالمنطقة المغاربية تواجه عدة تحديات تطرحها العولمة مع مطلع الألفية الثالثة و التكتلات الإقليمية و القارية المجاورة لها (الاتحاد الأوروبي) و مجاراة المنافسة العالمية في مجال التحولات العلمية والتكنولوجية و القضاء على الفوارق الاجتماعية و مواجهة التطرف و الإرهاب و العمل على تحقيق التنمية المستدامة فلتحقيق كل هذا لا بد من التكتل كضرورة ملحة لخلق التنسيق و الاندماج في مختلف المستويات و على الدول المغاربية و بالتحديد الجزائر و المغرب الترفع عن النظر إلى المصالح الضيقة و التركيز على المصالح الواسعة التي تخدم شعوب المنطقة.

تعتبر الشراكة اتفاق بين طرفين فأكثر لتحقيق أهداف معينة و محددة في الزمن، و ترتكز الشراكة على الثقة و حسن النية بين الأطراف المعنية، و تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة إلى غاية 2017 قصد إقامة منظمة تبادل الحر، و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج (MEDA) قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية إلا أنها هذه الشراكة لن تتحقق ببقاء المتغيرات و المحددات التي تحكمها على حالها لأنها غير متوازنة .

إن هذه الشراكة في أرض الواقع تفتقد إلى مقترحات و مشاريع واضحة المعالم و قابلة للتنفيذ و التجسيد الفعلي ,فالدول المغاربية تتمتع بإمكانيات هائلة و بمشاريع بنيوية معتبرة توجهها للتعامل مع التوازنات الدولية وفق مصالحها الإستراتيجية و عليه فعلى الدول الأوروبية جعل سياستها إزاء هذه الدول بما يخدم مصلحة الطرفين فالاستمرار في الغطرسة و التعالي لا يخدم الأمن و الاستقرار في المنطقة .

إن العلاقات الأرو-مغاربية ذات بعد امني محض ,فمشاريع التعاون الاقتصادية و الانفتاح السياسي و التقارب الثقافي المنشودة كلها تحمل في طياتها أهداف و مصالح أمنية بحتة لأوروبا دون امن الدول المغاربية ما يجعل هذه العلاقات مقتصرة على مكافحة الإرهاب ,الجريمة المنظمة
و الهجرة السرية و الطاقة و بهذا فان التعاون مجرد شعار زائف في الواقع و لا اثر له غير بعده الأمني.

إن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال علاقاته مع الدول المغاربية على خلفية هذه التهديدات الأمنية إلى جعلها "**دولا محورية**" توظف وقتيا لمصالحه الخاصة و تهميشها عند تحقيقها، فمن المفارقات أن الاستثمارات الأوروبية تتجه أكثر فأكثر نحو مناطق بعيدة يبقى حجم مبادلاتها مع أوروبا ضعيف فيما تبلغ المبادلات التجارية المغاربية مع أوروبا نحو 70٪ من المبادلات الكلية.

المطلب الثاني :أثر التهديدات الأمنية على العلاقات الأورو . مغاربية

1-أثر الجريمة المنظمة على العلاقات الأرو- مغاربية

إن العلاقات الأرو-مغاربية في جانبها الأمني لا تتحدد فقط من خلال التهديدات الأمنية التي سبق أن تعرضنا لها، إنما كذلك من خلال السياسات المتخذة لمواجهتها و التي تؤثر على العلاقات بين الدول المغاربية و الدول الأوروبية أحيانا ايجابيا وأحيانا أخرى سلبيا.

سنتناول مختلف المفرزات الناجمة عن الجريمة المنظمة و السياسات المتخذة لمواجهتها على العلاقات الأرو-مغاربية.

تؤثر الجريمة المنظمة على العلاقات بين ضفتي المتوسط كغيرها من التهديدات الأمنية الأخرى وترتبط الجريمة المنظمة ارتباطا وثيقا بالإرهاب الدولي و الهجرة السرية في المنطقة،
وعليه فقد أصبحت من المسائل الجوهرية في الشراكة الأرو-مغاربية في بعدها المتوسطي باعتبارها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن و الاستقرار بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد تحولها إلى ظاهرة عابرة للحدود.

إن تهريب المخدرات من منطقة شمال إفريقيا إلى أوروبا، و المتاجرة غير المشروعة بالسلاح و ارتباطه بالعمليات الإرهابية، و تفشي استحواذ المال المبيض على اقتصاديات شمال إفريقيا، خلق عدة معوقات في العلاقات بين الدول الأوروبية و المغاربية و أثرت بشكل سلبي حيث تتدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدول المغاربية و هذا لفرض نوع من الرقابة على الطرق التي تنتهجها هذه الأخيرة لمواجهة هذه النشاطات الإجرامية.

ولمواجهة هذه الآفات كان لابد من تفعيل تعاون أرو-مغاربي باعتباره أفضل وسيلة و أنجحها للتغلب على هذا المشكل، و لهذا الغرض تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات و الاتجار بالبشر في اتفاقيات الشراكة الموقعة بين هذه الدول، حيث تم إدراج موضوع مكافحة المخدرات في المادة 62 من

الباب الخامس من اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب و المجموعة الأوروبية وسبل التعاون للقضاء على المخدرات، فعمل المغرب على تجريم أي نشاط له علاقة بالمخدرات.

و في تأثير ايجابي قامت الدول الأوروبية بمنح المغرب هبات مالية و قروض لتمويل تطوير البنيات التحتية للمناطق الشمالية المغربية (منطقة الريف) التي تعد المنتج الرئيسي للمخدرات و في إطار "برنامج ميدا" أقر الاتحاد الأوروبي إستراتجية متعددة القطاعات بمساهمة "البنك الأوروبي للاستثمار" لمحاربة زراعة المخدرات و تشجيع المبادرات التنموية خصوصا في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و كنموذج فقد قامت المغرب و اسبانيا باعتبارهما طرفين رئيسيين في معادلة محاربة الإجرام بتوقيع على بروتوكول في عام 1997 حدد مجالات التدخل و التعاون في الحرب على المخدرات.

و بهذا فقد دفعت المخدرات و مختلف الجرائم المنظمة الأخرى البلدان الأوروبية إلى عقد لقاءات أمنية مع الدول المغاربية خاصة مع المغرب و تم رفع درجة التنسيق الأمني لمواجهة هذه الآفات.

إن هذه التهديدات بشكل عام تؤثر سلبا على العلاقات الأرو -مغاربية و تعرضها للأزمات و الصراعات، فبوجود هذه الأخطار الأمنية يصبح من المستحيل تحقيق الشراكة الفعلية و التكامل في أي مجال، و هذا ما يجعل من الاندماج الأوروبي-المغاربي حلما بعيد المنال فحتى بإنشاء منطقة للتبادل الحر بين المجموعتين فان حركة الأشخاص تبقى مستثنية من الحرية بسبب الهجرة والإرهاب وكذلك الأمر للشراكة الاقتصادية و هذا بسيطرة المال المبيض على أغلب القطاعات الاقتصادية بدول المغرب الكبير.

2- أثر الإرهاب الدولي على العلاقات الأرو- مغاربية :

يشكل الإرهاب الدولي أكبر تهديد على العلاقات الأرو -مغاربية، و ذلك لما له من قدرة كبيرة على القيام بعمليات تخريبية يكون لها أثر و صدى كبير على مستوى العلاقات بين دول الاتحاد الأوربي و دول المغرب الكبير و الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حالة التوتر الإقليمي بالمنطقة.

وينظر إلى الجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحي، فقد تعرضت فيها عدد من المنشآت و الشركات الأوروبية للأعمال التخريبية و العمال الأوروبيين للتهديد أو القتل أو الاختطاف وموقع الجزائر المركزي في المتوسط و دورها المحوري يؤدي دون شك إلى التخوف من اتساع مجال اللااستقرار إذا ما استمر انتشار و اتساع المد الأصولي إلى الدول المجاورة.

إن أوروبا تبني علاقاتها مع الدول المغاربية انطلاقا من التهديدات الأمنية التي تطالها، فالجزائر التي عاشت حالة من العزلة الدولية بين 1991 و 1994 نتيجة أزمتها الأمنية و معاناتها مع الإرهاب دفع بالدول الأوروبية إلى فرض حالة شبه قطعية في علاقاتها مع الجزائر و فرض ما يشبه الحصار الدولي على الجزائريين أسفر عن غياب تام للجزائر في السياسة الإقليمية و الدولية، ليبدأ التطبيع التدريجي بين 1994 و 1999، و لأغراض سياسة عاد الإرهاب في مسار عكسي على العلاقات الأرو -مغاربية حيث تطورت بشكل ملحوظ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى درجة التعاون الأمني في

مجال مكافحة الإرهاب لاسيما في إطار دول مجلس وزراء خارجية غرب المتوسط، و هذا بعد عولمة مكافحة الإرهاب، فاتضح أن التعاون الإقليمي و ما دون الإقليمي يكتسي أهمية بالغة في هذا المجال وقد جاءت هذه الأحداث بالإضافة إلى تطور الهجرة السرية لتعمق من الحوار الأمني في منطقة غرب المتوسط.

و في العلاقات الأرو-مغاربية يحظر ملف الإرهاب بقوة أيضا في جميع المباحثات و اللقاءات حتى تلك التي لا تتناول جوانب سياسية، و يظهر هذا من خلال مؤتمرات دول (5+5)، ففي المؤتمر المنعقد عام 2004 تم التأكيد على نظام الجهود من أجل تعاون أمني لمواجهة كل أشكال الإرهاب[1] وكذلك من خلال الزيارات التي يقوم بها الرؤساء المغاربة إلى أوروبا أو العكس فان القضايا الرئيسية المعروضة على طاولة النقاش و التفاوض ثم الاتفاقيات الموقعة بين هذه الدول كلها تنصب في القضايا الأمنية (الإرهاب، الهجرة السرية، المخدرات).

إن الإرهاب الدولي و رغم تغير النظرة الغربية إليه كونه تهديد عالمي و ليس محلي أو داخلي فانه مازال يؤثر سلبيا على العلاقات الأرو-مغاربية، فقد جعل الدول المغاربية تابعة بالكامل للدول الغربية حيث انخرطت فيما يسمى **"بالحرب على الإرهاب"**، كما أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية و على رأسها فرنسا بإدراج الجزائر ضمن الدول التي يخضع رعاياها للمراقبة الأمنية و المسح الالكتروني في مطاراتها، يعني أن كل جزائري هو مشتبه به (إرهابي) ما سيعرضه لإجراءات مهينة عند سفره، و هددت الجزائر برد فعل مماثل لرعايا هذه الدول الذين يودون دخول الجزائر، و هو ما أثار توتر في العلاقات الجزائرية-الأوروبية، أما بريطانيا فقد رفضت مثل هذا القرار لأنه أصلا قرار سياسي و ليس لأبعاد أمنية

و جاء كعقاب للجزائر لرفضها التدخل الأمريكي و الفرنسي في دول الساحل الإفريقي[1] .

3-أثر الهجرة على العلاقات الأرو- مغاربية :

تؤثر ظاهرة الهجرة بشكل كبير على العلاقات الأرو-مغاربية لاسيما في شكلها السري و الذي يهدد تماسك و اندماج المجتمعات الأوروبية لاسيما من الناحية الثقافية.

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا أمنيا يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي التي تتخوف من تراجع قوتها البشرية في أوروبا مقابل تنامي القيم الإسلامية، فالنخب السياسية بأوروبا تربط الهجرة بالتطرف الإسلامي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.فبإمكان الهجرة خاصة السر ية نقل الفوضى إلى أوروبا و ما يشكله من مشاكل الاندماج من جهة و من جهة أخرى فان المهاجرين يساهمون في زيادة

[1] - **المرجع نفسه.**

[1] - ماجد نعيمة، رئيس تحرير مجلة "أفريكازي"، ضيف حصة **"دائرة الضوء"**، التلفزيون الجزائري، 23 مارس 2010، الساعة 21:00.

البطالة لأن اليد العاملة الرخيصة المهاجرة تنافس اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل[1]،هذا هو الرأي الغالب في أوروبا .

و بهذا فقد أصبحت الهجرة السرية تثير الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع فقد صنفت من أهم القضايا الأمنية التي ما فتئت تتصاعد فيها التشديدات من تضييق على نظام التأشيرات و ترحيل المهاجرين السريين و توسيع نظام الإقصاء للمهاجرين الشرعيين.

إن الهجرة المغاربية سواءا الشرعية أم السرية في الدول الأوروبية تمثل مصدرا لتشنج العلاقات الأوروبية-المغاربية نتيجة المعاناة و التهميش الذي يعانيه المهاجرون المغاربة في أوروبا و كذلك للسياسات الأمنية التي تظهر المهاجرين المغاربة على أنهم مصدر خطر على الأمن الأوروبي سواءا بفعل تزايد نسب البطالة أو بارتباطهم بالإرهاب، و إن مثل هذه السياسات توتر العلاقات بين الدول الأوروبية و الدول المغاربية نتيجة تعرض رعايا الثانية إلى التمييز في الأولى، و هو ما تطرحه الدول المغاربية في نقاشاتها مع الدول الأوروبية و التي تستبعده من دائرة النقاش ما يثير خلافات واسعة بين الضفتين.

هذا الملف يؤثر سلبا على العلاقات الأرو-مغاربية نتيجة اختلاف الرؤى حوله، و هي بالتالي مصدر توتر و إحداث أزمات في العلاقات كأزمة المغرب مع اسبانيا على اثر اتهام اسبانيا للمغرب بمساعدة المهاجرين السريين بالمرور إلى اسبانيا و هو ما أثار استهجان المغرب لمثل هذه التصريحات وتوتر في العلاقات،فالهجرة تمثل كذلك ورقة ضغط سياسية لفائدة الدول المغاربية و يقول العاهل المغربي في هذا الشأن: **"إدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الإنسان و المؤثرة سلبا على علاقات التعاون و حسن الجوار، فقد اتخذ المغرب تشريعات عصرية صارمة لتجريم و محاربة عصابات المتاجرة بالهجرة السرية"**

و عليه فقد قامت كل الدول المغاربية بتجريم الهجرة السرية، و سن قوانين تعاقب الذين يقدمون على هذا الفعل و الذين يساهمون فيه بأي شكل مباشر أو غير مباشر.

لكن هذا الملف أيضا يحمل **شقا ايجابيا** على الدول المغاربية في علاقاتها مع الدول الأوروبية إذ أنه وبفعل تزايد حجم الظاهرة بتزايد نسب الفقر و البطالة، عمدت الدول الأوروبية **إلى تقديم مساعدات مالية و مادية** للدول المغاربية بهدف مساعدتها على انجاز مشاريع اقتصادية تساهم في تقلص أعداد المهاجرين، و لذلك توافرت الجهود بين أوروبا و دول شمال إفريقيا (خاصة المغرب) باعتبارها البوابة التي تصل منطقة إفريقيا بالقارة العجوز في محاولة لاحتواء الظاهرة.

[1] - مصطفى بوخوش، **مرجع سابق**، ص 10.

ففي مجال **التعاون الأمني** الأوربي-المغاربي تزايد الاهتمام بمعالجة ظاهرة الهجرة السرية في نهاية القرن الماضي حيث حضرت و لا تزال تحضر كموضوع رئيسي في جميع اللقاءات و بنود الاتفاقات ومنها على الخصوص إعلان برشلونة الذي تمت الإشارة فيه إلى الموضوع بالتنصيص **على الاعتراف بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة** في العلاقات الأرو -متوسطية، و الاتفاق على تكثيف التعاون من أجل تخفيف وطأتها بواسطة برامج تأهيل و مساعدة لخلق فرص عمل و غيرها مع التعبير على الوعي بإعادة التفكير في قبول المهاجرين و الاتفاق على تبني الخطوات و الإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقات و الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين اللذين هم في وضع غير شرعي.

فالمغرب مثلا و في إطار نص الاتفاق المؤسس للشراكة بينه و بين الاتحاد الأوروبي (1996) نص في بعض بنوده على ضرورة إطلاق حوار يتناول كل القضايا المتعلقة بالهجرة، كما تم تنظيم مؤتمر بالمغرب في أكتوبر 2005 شارك فيه وزراء داخلية دول (5+5) لمناقشة تزايد الهجرة السرية ووضع خطة لمواجهتها، كما أصبحت رهانا انتخابيا سواءا في الدول المغاربية أو الأوروبية.

كذلك إن أكبر جالية في أوروبا هي الجالية المسلمة و أغلبها مغاربية، و لها تأثير ايجابي على العلاقات الأرو-مغاربية، فأكبر جالية أجنبية في فرنسا هي الجالية الجزائرية و أكبر جالية جزائرية بالمهجر هي الجالية المتواجدة بفرنسا، هذا الواقع يحتم على البلدين أن تربطهما علاقات مميزة، من تعاون و تبادل للمنافع، و كذا تقوية الروابط التي تجمع البلدين، فالمورد الأول للجزائر هي فرنسا، إضافة إلى تداخل عدة معطيات و متغيرات يشترك فيها شعبي الدولتين كارتفاع نسب الزواج المختلط و ظهور جيل يحمل الدمين (الجزائري و الفرنسي)، و بالتالي ظهور روابط اجتماعية قوية بين البلدين تؤدي إلى الانصهار العرقي ثم الثقافي و هذا له أثره الايجابي على المستوى السياسي بين الدولتين.

و في ظل الحاجة الأوروبية المتزايدة للقوة البشرية المؤهلة من خارج أوروبا بسبب ضعف نسب الخصوبة فيها، بادرت إلى عقد اتفاقات مع الدول المغاربية من أجل تزويدها بما تحتاجه من يد عاملة (نموذج تونس) و هذا الأمر استدعى وجود علاقات قنصلية و دبلوماسية نشطة بين الضفتين و هذا بتزايد أعداد القنصليات في كلا الضفتين من أجل رعاية الرعايا الأوربيين في الدول المغاربية و الرعايا المغاربيين في الدول الأوروبية، فتظاهرة سنة الجزائر بفرنسا التي أقيمت عام 2000 التي تهدف إلى تحقيق التقارب بين الشعبين و تبادل الثقافات كانت بفضل عامل الهجرة إضافة إلى إنشاء منتديات للحوار و مناقشة الهجرة في المجال الأرو -مغاربي و التي تجمع بين نشطاء و مواطنين مغاربة و أوروبيين من أجل الاستغلال الحسن لعامل الهجرة بجعله محفزا على تجسيد و تقوية العلاقات الأرو-مغاربية بدل جعله مصدرا للتوتر لها.

هكذا فرضت الهجرة حضورها و أصبحت موضوعا محوريا في العلاقات الأرو -مغاربية، و ملفا ساخنا تتمحور حوله العديد من اللقاءات إذ صار اليوم من أكثر الأسئلة في المشهد الأرو-مغاربي و يعد السؤال الأكثر إرباكا للحسابات السياسة بين الطرفين، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين

الجانبين إلا و تلقي الهجرة بضلالها عليه و هو مؤشر على قوة و حساسية هذا الموضوع في بناء السياسات المستقبلية و بناء العلاقات الثنائية في المنطقة.

و ارتباطا بنفس الموضوع، فالدول المغاربية ترى أن تنسيقها مع الدول الأوروبية في هذا الشأن هو دفاع عن مصالحها قبل كل شيء و قد أكد وزير الخارجية و التعاون المغربي **"الطيب الفاسي الفهراوي"**.

لكن العلاقات الأوروبية بالدول المغاربية في هذا الشأن لا تتم على مبدأ التنسيق إنما التبعية فدول المغرب الكبير تنتهج سياسات متوافقة مع السياسات الأوروبية حول الهجرة خاصة الهجرة السرية (تجريم الهجرة)، فإذا كانت السياسات الأوروبية تقوم على خدمة مصالح أوروبا كان من الأجدر على الدول المغاربية انتهاج سياسات تتوافق مع خصائص بيئتها الواقعية و مصالحها لا على أساس السياسات الأوروبية.

المطلب الثالث: تقييم العلاقات الأرو -مغاربية على خلفية التهديدات الأمنية

هذا المطلب سنخصصه لتبيان نوع العلاقات الأوروبية-المغاربية و محدداتها الأمنية في ظل المعطيات الواقعية المتناقصة عن المعطيات النظرية التي رسمت لهذه العلاقات من طرف مالك المبادرة في هذا الشأن و هو الاتحاد الأوروبي ، فهل التأثيرات ايجابية أم سلبية.

من خلال ما سبق عرضه فان التباين بين الشعارات الأوروبية و الأفعال الأوروبية على أرض الواقع تطرح سؤالا مهما حول طبيعة العلاقات التي يتعامل الاتحاد الأوروبي من خلالها مع الدول المغاربية فهل من منطلق أنهم شركاء أم مصدر تهديد ؟

تتعامل الدول الأوروبية مع الدول المغاربية من مبدأ أنها تشكل مصدرا للأخطار الأمنية و ليس كشركاء معها في المشاريع المختلفة، فتغليب البعد الأمني في العلاقات الأوروبية-المغاربية يبرز هذا المنحنى.

ففي اتفاقية الشراكة الأرو -مغاربية، يتموقع المغرب كحارس على جزء مهم من الحدود الأوروبية لمنع ما تعتبره أوروبا خطرا على أمنها مقابل بعض المساعدات المالية ,لا كشريك فعلي تتظافر جهود الدول الأوروبية في المساهمة بتنميته اقتصاديا و اجتماعيا .

أن أوروبا لا تتعامل مع الدول المغاربية من قاعدة أنهم شركاء استراتجيين أو حتى من قاعدة تعاون مصلحي إنما يطغى على النظرة الأوروبية اعتبار دول شمال إفريقيا مصدر خطر و تهديد للأمن الأوروبي و منه فان العلاقات الأوروبية-المغاربية لا تخرج عن هذا النطاق الذي تحيط به الهواجس الأمنية و من مثال ذلك, فقد قام الاتحاد الأوروبي بمنح المغرب شهادة **"حسن سيرة و سلوك"** على اثر تعاونه معها في مكافحة الهجرة السرية إذ ما فتئت تصريحات المسؤولين الأوروبيين تنوه بجهود المغرب

في محاربة الهجرة السرية حيث أكد رئيس اللجنة الأوروبية "**جاك بارو**" ذلك في قوله:"**إن المغرب منخرط في مكافحة الهجرة السرية مما يفرض مساندة الجهود التي يقوم بها خاصة ما يتعلق بمراقبة الحدود ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين السريين**".

إن التصور الأوروبي مجحف ، و منافي للواقع، فالدول المغاربية ليست مصدر خطر على أمن أوروبا و لكن أيضا أوروبا كانت و لا تزال مصدر خطر علي أمن الدول المغاربية ، و هذه الظو اهر ما هي إلا تبعات لسياسات و أحداث تراكمية تتقاسم أوربا المسؤولية عنها مع الدول المغاربية،

بالعودة إلى الإرهاب والجريمة المنظمة و الهجرة السرية فان جهات أوربية لها علاقة مباشرة بظهور و تنامي هذه التهديدات.

إن هذا الطرح الأوروبي في علاقاته مع الدول المغاربية التي يكتسبها الطابع الأمني لا يعكس الحقيقة عن ما يمكن للدول المغاربية أن تقدمه للاتحاد الأوربي والتي ستزيد من قوة أوربا في إطار عملية تكاملية أروبية- مغاربية .

فبالنظر إلى الإمكانيات لمغاربية من مساحة جغرافية واسعة تسمح بإقامة زراعة تكاملية و بالتالي تنويع منتجات الاتحاد الأوربي لينافس أمريكا و غيرها في هذا المجال، إضافة إلى صغر سن التركيبة السكانية المغاربية فيما تعاني الدول الأوربية من الشيخوخة، غير انه رغم العجز الأوربي في اليد العاملة فهي تتعذر بالاعتبارات الأمنية لغلق أبواب الهجرة، مصادر الطاقة (خاصة الشمسية) الطاقة المستقبلية البديلة التي تزخر بها دول شمال إفريقيا خاصة و أن حاجيات أوربا من النفط و الغاز في نمو مستمر، وجود نوع من التكامل الاقتصادي في منطقة غرب المتوسط ما يسهل العملية التكاملية بين الضفتين إذ أن دولا مغاربية مثل تونس هي أكثر اندماجا في الاقتصاد الأوروبي منها من بعض أعضاء الاتحاد نفسهم.

و بهذا فبإمكان المغرب الكبير الالتحاق بالاتحاد الأوربي ليس كمبدأ إنما كفاعل نشط يأتي بقيمة مضافة لأوربا.

I – اللاتوازن بين دول الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية :

عند التطرق لتحليل العلاقات الأوروبية-المغاربية، على اثر التهديدات الأمنية التي سبق تناولها، فانه تواجهنا إشكالية الزاوية التي سنستعملها خاصة و نحن بصدد تحليل علاقة دولة باتحاد تعاقدي يظم 27 دولة حيث تتداخل و تتشابك العلاقات التي تجمع كل دولة مغاربية مع الاتحاد الأوروبي و بين العلاقات الثنائية التي تربط كل دولة مغاربية بدولة من شمال الحوض المتوسط.

فالدول الأوروبية تنهج في علاقاتها مع الدول المغاربية على خلفية الأخطار الأمنية الحديثة تحت غطاء الكتلة الأوروبية "**الاتحاد الأوروبي**" الموحدة، العملاقة في مقومات قوتها الشاملة، و هذا ما يزيد من وزن ثقلها في معادلة العلاقات التي تربطها بدول شمال افريقيا، و على العكس من ذلك فان

غياب "**الاتحاد المغاربي**"و تعطيل مساره لعدة أسباب، زاد من ضعف الدول المغاربية اقتصاديا، عسكريا سياسيا و أمنيا، و هذا ما أثر سلبيا عليها، إذ أن عدم توحدها تحت الكتلة المغاربية الموحدة قوض من وزن موقفها في علاقاتها مع الدول الأوروبية. و هذا ما يظهر جليا في واقع هذه العلاقات حيث تتسم بالمحرك "**الاتحاد الأوروبي**" و التابع "**الدول المغاربية**".

فقيام كل دولة مغاربية بعقد اتفاقيات شراكة و التعاون في المجال الأمني مع الاتحاد الأوروبي لم يسعفها في تحقيق مصالحها أو على الأقل الحفاظ على المصالح القائمة لها، نتيجة الضغوطات الأوروبية عليها، و انعدام "**الأوراق**" في متناول الدول المغاربية يدفعها إلى قبول املاءات و شروط الاتحاد الأوروبي حول القضايا الأمنية، فالعلاقات الدولية اليوم أصبحت تحتكم بشكل كلي إلى "**معيار القوة**" و نقصد بالقوة هنا "**القوة الشاملة**" لأي دولة أو تكتل إقليمي أو جهوي في العالم فمن "**قوة القانون**" إلى "**قانون القوة**"، كما أصبحت الدبلوماسية تحكمها القوة كذلك، لن ضرورة بناء الاتحاد المغاربي و البناء المتوازي لمنطقة غرب المتوسط من خلال مبادرة محلية المنشأ و جزائرية على وجه الخصوص و لا يجب اعتبار غرب المتوسط منطقة فاصلة أو منطقة التقاء بين الشمال و الجنوب، بل إطار للتكامل الإقليمي و هذا يسبقه التكامل ألمغاربي-ألمغاربي الذي يتوقف إطلاقه على عملية الدمقرطة و الرغبة الجزائرية-المغربية لما لهما من وزن اقتصاد و جيوسياسي ريادي في المنطقة، أن دور المحرك و المنشط للاتحاد ألمغاربي يعود بامتياز للجزائر و المغرب كما تم بناء الصرح الأوروبي بفضل الثنائي ألمانيا و فرنسا ومن جهة أخرى التكامل ألمغاربي غرب المتوسطي.

فغياب الصرح ألمغاربي بعدم وجود نية أو رغبة محلية على صعيد الأنظمة السياسية الحاكمة بالمنطقة في تحقيق التقارب الجهوي و تفضيل سياسات التقارب الإقليمي (الإفريقي "**ليبيا**" و المتوسطي "**المغرب الأوسط**") له انعكاساته الوخيمة على موقف هذه الدول في علاقاتها مع أوروبا التي تلخصها في أبعادها الأمنية دون الأبعاد الأخرى.

خلاصــة الفصل الثالث:

في هذا الفصل تم التركيز على السياسات الأوروبية لأن زمام المبادرة تملكها أوروبا في ظل غياب الصرح ألمغاربي المو ّحد، و انفراد الدول المغاربية في سياساتها لمواجهة هذه التهديدات و غياب التنسيق بينها عكس الدول الأوربية، إلا أن هذه السياسات تشترك في نقطة واحدة و هي تغليبها للمقاربة الأمنية.

أمام التحديات الكبرى التي تشكلها الجريمة المنظمة بكافة أشكالها على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي لبلدان الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية، تأكد لدى الأطراف ضرورة تعزيز التعاون من أجل مكافحة الجريمة المنظمة و التي ترتكز أساسا على تقليص نطاق هذه الظاهرة والحد من تأثيرها .

ونظرا للعلاقة الموجودة بين جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر و الهجرة غير الشرعية والأنشطة الإرهابي فأن الدول المغاربية تتعاطى بنفس طريقة تعاطي الدول الأوربية في مواجهتها للجريمة المنظمة العبر وطنية والجرائم المرتبطة أي تغليب الحل الأمني على الحل المرتبط بمعالجة أسباب الظاهرة و ذلك لعدم توفر الإمكانيات المادية و ضعف الدعم الجانب الأوروبي الذي يركز فقط على الحلول الظرفية فهي تتسم بالتعاون أحيانا لحل هذه التهديدات و بالتوتر و الصراع أحيانا أخرى تبعا للسياسات و المواقف التي تتبناها الأطراف المعنية حيال هذه القضايا الأمنية.

إن هذه السياسات و مشاريع الشراكة بين الضفتين قد خطت خطوات بطيئة في الميدان السياسي و الاقتصادي، بينما تجاهلت كثيرا المجال الثقافي و هذا بتغليب أوروبا لسياسة إقصاء الأخر، و كما نعلم فأمام جمود الجانب الثقافي و التخوف و عدم الثقة المتبادلة يصعب تحقيق التقدم في الجوانب الأخرى و هذا ما لخصه الجنرال "ديغول" في مقولته: **"إذا أردنا إقامة حضارة صناعية حول المتوسط، أين يكون الإنسان غاية و ليس وسيلة، يجب إذا أن تتفتح ثقافاتنا بشكل أوسع بعضها على بعض"** [1].

[1]- Guy Dhoquois et Régime Dhoquois cohen, "un certain auti-americainisme : un racisme certain", confluence méditerranée, n° 40, live 2001-2002, p 40.

الخاتمة

الخـاتمـة

من خلال الدراسة وصلنا إلى جملة من النتائج، نشير إليها فيما يلي:

بعد التعرض للجوانب التاريخية للعلاقات الأرو -مغاربية، وجدنا أنها لم تكن وليدة مرحلة معينة او سياسة من السياسات او مبادرة من المبادرات، إنما تعود إلى فترة الاستعمار، فهذه العلاقات و إن كانت استعمارية إلا أن السلم كان يتخلل فترات الصراع، لهذا فهذه الندوة و باقي المشاريع الأخرى أتت على نفس السياق فما هي إلا استمرارية لسياسة قديمة جديدة ،ثم تطوير ها تماشيا مع المعطيات والمتغيرات الإقليمية و الدولية التي عرفها العالم، فحتى بعد نيل الدول المغاربية لاستقلالها عن الدول الأوروبية إلا أن طبيعة علاقتها ما زالت على حالها، بشكل أخر فالدول المغاربية لازالت تابعة للسياسات الأوربية.

إن تطور العلاقات الدولية و تعدد فواعلها و متغيراتها، أصبح من الضروري إدراج دول الساحل و جنوب الصحراء الإفريقية في الدراسات التي تتناول التهديدات الأمنية في الإطار الأرو-مغاربي حيث أصبحت مجالا حيويا للدول المغاربية و ضمن الحدود الأمنية لأوربا.

إن التهديدات الأمنية الحديثة في المجال الأرو -مغاربي وضعت ضمن النظرة الأوربية، فالظواهر التي صنفت كمخاطر و مصادر للأمن في هذا المجال كانت التهديدات التي تشكل خطرا على الأمن الأوربي كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب و الجريمة المنظمة، بينما تم تهميش تهديدات الأمن ألمغاربي و التي تتمثل أساسا في الفقر، التخلف، الأمية، علاوة على مخاطر التلوث البيئي و نقص الاستثمارات.

إن ظواهر الهجرة، الإرهاب و الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا تمثل بحد ذاتها تهديدا مباشرا لأمن أوروبا، إنما سياساتها اتجاه هذه الظواهر هي التي تجعل من هذه الظواهر مصادر تهديد لأمنها.

ان المصدر الحقيقي لهذه التهديدات هو أروبا، فزعماء شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة هم غربيون، و مقرات إدارة نشاطاتهم كذلك متواجدة بأوروبا، و كان مصدر تمويل الإرهاب في البداية أروبيا (انجلترا و فرنسا) و كانت دول شمال إفريقيا هي التي تعاني منه حيث كان أعضاء الجماعات الارهابية يحضون بحرية الحركة و النشاط بأوروبا بتوفير ملاجئ أمنة لهم، كذلك الأمر بالنسبة للهجرة فالنواة الأولى من المهاجرين كانوا من الذين أجبرتهم الدول الأوروبية على الهجرة، إضافة إلى سياساتها في هذا الشأن.

الهجرة الشرعية تشكل تهديد لأمن الدول المغاربية أكثر من الهجرة غير الشرعية إذ أنها تستهدف الطاقات العلمية في هذه الدول، و تستعمل في الدول الغربية كالأور بية في تطوير عجلة اقتصادياتها وبالتالي بقاء الدول المغاربية في دائرة التخلف مقابل زيادة تقدم أروبا إلا أن الهجرة ليست الحل الأمثل لمشاكل كلا الضفتين ففي حين تفقد الدول المغربية لإطاراتها و كفاءاتها العلمية و الفنية فان أوروبا قد دخلت في مرحلة التبعية الكاملة لمتغير الهجرة في تجديد الثروة السكانية و الاقتصادية.

إن السياسات المنتهجة لمواجهة هذه التهديدات محدودة وضيقة ان الدول الأوروبية في مكافحة الجريمة المنظمة تركز في مقارباتها على تحقيق مصالحها و منع وصول تلك التهديدات إلى أراضيها و هذا بتبنى معالجة أمنية صارمة كتجريم هذه الظواهر، دون البحث عن معالجة حقيقة لهذه التهديدات وكشف أسبابها الحقيقة، حيث أن أوروبا لا تتحرك لمعالجة أي تحدي من هذه التحديات إلا إذا شكل تهديدا مباشرا لأمنها أما إذا كانت هذه التهديدات محصورة في الدول المغاربية و الإفريقية دون أن تصل إليها فهي لا تقدم على محاولة القضاء عليها.

إن مشاريع الشراكة الأوروبية مع جيرانها المغاربة، مشاريع أوروبية بحتة تعكس الإدراك الأوروبي القائم على أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط مصدر تهديد و خطر بالتالي تنظر إليها بنظرة سلبية، و عليه كانت هذه المشاريع (مسار برشلونة، الحوار 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط) وفق قواعد اللعبة التي وضعتها أوروبا ما جعلها مشاريع نيوليبرالية، فهي أبعد ما تكون على أن تنجح في تحويل الفضاء الأورومتوسطي عامة و الأرو-مغاربي خاصة إلى منطقة السلم و الرخاء حيث يتحول المتوسط شيئا فشيئا من فضاء للتبادل الثقافي و التعاون الاقتصادي إلى حاجز أمام الحوار الثقافي، فرغم مرور أكثر من عقد على "مسار برشلونة" إلا أنه مازال يتسم بالغموض و التباين و لم يحرز تقدما كبيرا إذ أنه و فيما يتعلق ب:

- استمرار الاعتداءات الإرهابية في المنطقة، تنامي الهجرة السرية، و ازدياد نشاطات الجريمة المنظمة.

- المستوى الاقتصادي: فوارق شاسعة على صعيد الثروات و الأوضاع الاقتصادية بين الضفتين أضحت أكثر اتساعا، فعوض خلق تناغم الاقتصاديات كما أقرته اتفاقيات الشراكة شهدتا تصدعا اقتصاديا و اجتماعيا نتيجة التبادل غير المتكافئ و الديون و نقص الاستثمارات.

- المستوى الثقافي و الاجتماعي: إن التقارب الثقافي و الحضاري بين الشعوب الضفتين بقي حلما مستحيلا، بفعل غياب الإرادة السياسية و انتهاج سياسة "الخوف من الأخر" و إظهار الأخر على أنه "عدو" نتيجة ضعف المخصصات المالية للجانب الثقافي في إطار برنامج MEDA بنسبة 1٪.

إن كل هذه المشاريع الأوربية تتحرك على أساس اقتصادي و أمني بحت دون اهتمام بحقوق الإنسان و تتجاهل التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، حيث اصبحت العلاقة بين أنظمة الحكم في الدول المغاربية و دول الاتحاد الاوروبي شبيهة بعملية مقايضة ،تحقيق و خدمة مصالح الدول الاوروبية مقابل غض الطرف عن الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان و الديمقراطية.

إن المتوسط منطقة اللاتوازنات على كل الأصعدة و التوترات السياسية ،الاقتصادية و الأمنية الخطيرة و الأخطر من ذلك تجاهلها، فالضفة الشمالية تعرف تكاملا أفقيا يقترب تدريجيا من الاندماج الكلي، أما الجنوب الفقير فيعرف انفصالا و انقساما متصاعدا و هذا ما ينعكس بوضوح في العلاقات

العمودية بين الضفتين، فإبرام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة مغاربية على حدى من جهة أخرى .

إن هذه المشاريع تكرس نمط علاقات تتميز باللاتوازن فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازنين في حين نجد اللاتوازن يميز الضفتين و هذا يظهر خاصة في اتفاقيات الشراكة التي تمت بين الاتحاد الأوروبي ككتلة و بين كل دولة مغاربية على حدى.

إن الدول المغاربية أصبحت نموذجا مصغرا لأوروبا فيما يخص سياساتها و مواقفها اتجاه التهديدات الأمنية الحديثة و التي أصبحت دول جنوب الصحراء و الساحل الإفريقي مركز انطلاق لها (الهجرة السرية جنوب الصحراء، الإرهاب...) فنجد السياسات المغاربية تتشابه مع سياسات أوروبا اتجاه نفس التهديدات.

إن مسؤولية اللاءمن في هذا المجال مشتركة بين أوروبا و الدول المغاربية،فمخلفات الحقبة الاستعمارية الأوروبية مازالت تؤثر على الحياة السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية في الدول المغاربية و عليه فأوروبا مسؤولة على المشاكل التي تتخبط فيها الشعوب المغاربية،

كما أنها أيضا مسؤولية الحكومات المغاربية فهي حريصة على خدمة مصالح أطراف أجنبية على حساب المصلحة الوطنية فدولة مثل الجزائر ليست بحاجة إلى مساعدات مالية أو بشرية من أوروبا من اجل القضاء على هذه التهديدات أو من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة إنما هي بحاجة إلى إرادة سياسية وطنية مستقلة عن الضغوطات الأجنبية .

إن العلاقات الاورو -مغاربية ذات طبيعة أمنية، فاللقاءات السياسية أو اتفاقات الشراكة كلها تأتي لتحقيق أمن أوروبا و حمايتها من مخاطر الهجرة ،الإرهاب و الاستفادة من الموارد الطاقوية المغاربية ،فما من اتفاق أو لقاء إلا وهيمنت عليه هذه القضايا .

قائمة المراجع

قـــائـــمة المـــراجع باللـــغة العـــربية:

الكتـــب بالغة العربية

1- الباز أسامة ، **الحوار السياسي الأوروبي العربي، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها،** ط1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.

2- الدليمي مفيد نايف ، **غسيل الأموال في القانون الجنائي، دراسة مقارنة،** عمان: دار الثقافة، 2006.

3- السيسي صلاح الدين حسن ، **الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليوريو)، السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح،** ط1، القاهرة: عالم الكتاب، 2003.

4- الضريري عبد العباس فصيح ، **الصراع الأجنبي على الوطن العربي، دراسة لمقومات التكامل الإقليمي،** عمان: دار الصف للنشر و التوزيع، 1999.

5- الكيلاني هيثم ، **العرب و البحر المتوسط،** دمشق: دار المعرفة، 1995.

6- المجدوب أسامة ، **العولمة و الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدّولية،** ط1، بيروت:الدار المصرية اللبنانية، 2000.

7- المسفّر محمد صالح ، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها،** ط1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.

8- بيضون فاديا قاسم ، **من جرائم أصحاب الليقلت البيضاء الرشوة و تبيض الأموال،**ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

9- جلال أمين، **العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى الأوروغواي، 1798-1998،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

10- جندلي عبد الناصر ، **تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

11- داوود كوركيس يوسف ، **الجريمة المنظمة،** عمان: دار الثقافة، 2001.

12- رزيق المخادمي عبد القادر ،**الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد و الأفاق،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2009.

13- سيد كامل شريف ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن،** القاهرة: دار النهضة،2001.

14- شريف سيد كامل ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن،** القاهرة: دار النهضة، 2001.

15- شكري محمد عزيز ، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة،العدد السابع،1978).

16- علي الحاج ، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

17- فتح الله ولعلو ، **المشروع المغاربي و المشاريع الأرو-متوسطية**، ط1، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997.

18- محمد مصطفى نادية محمود ، **أوربا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

19- مصطفى بوخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف**، الجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.

20- معوض أحمد نازلي ، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر، 1983.

21- وليد عبد الحي و أخرون، **افاق التحولات الدولية المعاصرة** ،الجزائر،دار الشروق للنشر و التوزيع، مؤسسة عبد الحميد شومان،سنة 2002.

المـــــــذكـــــــرات:

22- راضية ركروك ، "البنوك و عمليات تبييض الأموال"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون**، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2006 .

23- عطيش يمينة، البعد الأمني في العلاقات الأرو -متوسطية، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير** في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2007-2008.

24- قرايش سامية، "التعاون الدولي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية"، **مذكرة لنيل رسالة الماجستير**، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، د.س.ن.

25 محمّد سرير ،" الجريمة المنظمة و سبل مكافحتها"، **مذكرة لنيل الماجيستر في القانون الجنائي و العلوم الجنائية**، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو،2003.

الوثائق الرسمية:

26- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، القانون **الجريدة الرسمية** رقم05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب، مادة رقم 2، 2005.

تقارير:

27- المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف **الجمعية لمنظمة الأمم المتحدة** يوم 15 نوفمبر 2000.

28- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **الشراكة الأورومتوسطية النتائج و ردود الأفعال**، ط1، بيروت: معهد الانماء العربي، 2002.

المجلات:

29- الاتجار بالبشر(ملف)، **مجلة الجيش**، عدد.570، جانفي 2011.

30- الجعفري بشار ،"مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة معلومات دولية**، عدد 30، سبتمبر2002.

31- العياري (الشاذلي)، العرب والنظام العالمي الجديد، من أجل مشروع عربي- أوروبي متوسطي جديد، **مجلة الشؤون العربية**، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 74، 1993.

32- بلقاسم ذايري، "السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوربي و الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقي**، العدد 03، 2005.

33- رشيد بوكساني ، أحمد دبش ، "مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"، **مجلة البصرة**، عدد 4، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2004.

34- كلير باوتول ، شن حرب من نوع حديد: بلوى الأسلحة الصغيرة، مجلة العلوم، **مؤسسة الكويت للبحث العلمي**، نوفمبر 2001.

35- مبروك نصر الدين، "الجريمة المنظمة بين النظرية و التطبيق"، **مجلة الصراف**، العدد 03، 2001، ص 33.

36- محمد (علي ناصر)،البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية-المتوسطية ،**شؤون عربية**،عدد88،ديسمبر1996.

37- محمد الأمين البشري،" التحقيق في جرائم غسل الأموال"، **مجلة الشرطة**، الإمارات العربية المتحدة، عدد 383، نوفمبر1998.

38- محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، القاهرة، 1997.

39- محي الدين عوض: الجريمة المنظمة، المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب ، العدد19،السنة1998 .

40- مها كامل، عمليات غسيل الأموال: الإطار النظري، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، أكتوبر 2001.

41- نشات الهلالي ،الامن الجماعي، **مجلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة** ،المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية و المستقبلية ،العدد 9 ،السنة الاولى 2005.

الجرائد

42- إسرائيل في معادلة الاتحاد من أجل المتوسط، **الخبر الأسبوعي**، العدد 487، من 28 جوان إلى 4 جويلية 2008.

43- ح. حويشة، الجزائر تحذر من انتشار التجارة غير الشرعية للأسلحة، **جريدة الفجر**، 18- 02- 2010

44- رياض سامر، " تقارير بريطانية وأمريكية تكشف :الجزائر أنجح دول المنطقة في مكافحة الإرهاب و تهريب الأسلحة و المخدرات "، **الشروق اليومي**، العدد 2809، 31ديسمبر 2009.

45- فريد معطشو،"تبييض الأموال تحت مطرقة القانون" ،**جريدة الأسبوع العربي**: لندن، العدد 122، بتاريخ 2008/08/30.

46-محمّد بن هدار،" الجزائر مهددة بتسونامي الكيف المغربي"، **الخبر** "، العدد 5994 ، 13 ماي 2010.

مواقع الأنترنت

47- الاتحاد من أجل المتوسط، ماذا يريد ساركوزي؟ ، نقلا عن الموقع:
http://www.Islamonline.net/servlet/satellite
تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوربية، " الأمن في عالم متغير"، نقلا عن:
LTTP://www.consiluim.europa.en/wedocs/cins up.

48- التقرير الاستراتيجي للمغرب 1996/1995، عدد خاص، ط2، 1997، ص 20 نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/mr/exercs/fc66biffd_bdff_412f_8509_3f924874c1dd.htm

49- سامية قرايش ، مرجع سابق،ص17 نقلا عن :
Alessandro Polili, Nouveau risque transnationaux et sécurité européen, revue cahiers de chariot, octobre 1997, dans :
LTTP//Jaonad www.iss.europa.en/uploads/media/cp029F.Pd F.p7
elfarkh.maktoobblog.com/124/d8

50- منال فهمي من مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات و الجريمة بالشرق الاوسط:

www.ensan.net/new/148/article2425/2008-03-14.html.

51-Parole de migrants, Les voix de la clandestinité au Sahel:
http://www.afrik.com/article15409.html

52-http://www.startimes.com/ ؟t27804183
53-http://www.euromedaler.org/ar/mode/8036

54-OCDE, Profil économique et social des pays Sahéliens, « www.OECD.org/

55- Mouna Izddine, « le sahel de tous les dangers, la filière des armes au sud Sahara» , in :http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/archives_739/html_739/sahel.html
www.arabic.libya.usembassy.gov/2007 .html.

56-Pierre WILLA, « les méditerranée comme espace investi **»,** dans :
http://www.fscpo.it/euro-med/jmwp25.htm

الكتب باللغة الفرنسية

1- ANDRE CHARLES Julien, **L'Afrique du nord marche**, Paris : Gallimard, 1975.

10-POUZEF Pierre, **Les enjeux de partenariat euro-méditerranéen**, Marseille : institut de la méditerranée, 1998.

11-TAVITIAN.R, **Le système économique de la communauté européenne**, paris : Dalloz, 1990.

12-LEONELLE Gabrici, **La politique européenne de voisinage**, Paris : confluence internationales, 2005.

13-CUSSON Taurice, La **nation de criminalité organisé, Criminalité organisée et ordre dans la société**, Aix-EN-provence : presses universitaires d'Aix, Marseille, 1997.

14-CRETIN Theirry, La Criminalité Organisée : mafias du Monde : Paris : In Marcel LECLERC, 2003.

2-BAGHZOUZ Omar, **Sécurité pour tous ou insécurité partagée?,** tome 2, deuxième édition mondialisation et sécurité, Alger 2002.

3-BRUYCANT Bartand, VAUDRESSE caroline, CESONI Luisa, **La Belgique on l'incrimination de l'organisation criminelle comme soutien des techniques d'enquête : la criminalité organisée des représentations sociales aux définitions juridiques**, Bruxelles 2004.

4-FALLETTI François, DEBOVE Frédéric, **Planète criminelle, le crime phénomène social du siècle ?**, Paris : PVF, 1998.

6-J.F.Malter, Pradean, **L'union européenne en fiche**, Paris : Breal, 1997.

7- BANNEFOUS Marc, **Les intérêts communs aux espaces communs**, Paris : fondation des études défense nationale, 1992.

8-POINCELET Martine, PAPINUTTI Marc, **L'analyse des flux de marchandises en méditerranée, lieu de transition ou d'échange**, Paris : La documentation Française, 1996.

9- BALTA Paul,, L**es enjeux de la conférence de Barcelone dans l'annuaire de l'Afrique du nord**, Paris: CNRS, 1995.

الكتب باللغة لانجليزية

15-ZUCCONI Mario, **NATO in the Mediterranean, in, Mediterranean security into the coming,** New York: Strategic Stadies Institute, 2008.

المجلات و الدوريات

16-DHOQUOIS Guy, DHOQUOIS Cohen, « Un certain anti-américanisme : un racisme certain », **Revue confluence méditerranée**, n° 40, live 2001-2002.

17-RAUFER, Xavier, « Désordre mondial : Nouveaux dangers », le **Monde Diplomatique**, n° 464 Novembre1992.

الفهرس

فهرس المحتويات:

مقدمة.....ا

الفصل الأول: دراسة جيوستراتيجة لطرفي العلاقات الأورو -مغاربية 2

المبحث الأول: خصوصيات ضفتي المتوسط..... 2

المطلب الأول: الخصوصيات المميزة لضفتي المتوسط..... 2

المطلب الثاني: الضفة الشمالية للمتوسط..... 3

مؤسسات الإتحاد الأوروبي: 5

المطلب الثالث: الضفة الجنوبية للمتوسط 6

المبحث الثاني : تاريخ العلاقات الاورو مغاربية 8

المطلب الأول: تاريخ العلاقات بين الضفتين 8

المطلب الثاني:الاتفاقيات التاريخية بين الظفتين 11

المبحث الثالث: ألأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي 12

المطلب الأول: الموقع الجغرافي: 12

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجة : 14

خلاصة الفصل الأول: 16

الفصل الثاني: الجريمة المنظمة العبر وطنية وانعكاسها على العلاقات الاورو مغاربية.....18

المبحث الأول: الجريمة المنظمة العبر وطنية و مصادرها 19

المطلب الأول: الجريمة المنظمة عبر الوطنية 19

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة عبر الوطنية.....23

المطلب الثالث:الساحل الأفريقي كمصدر للجريمة المنظمة عبر الوطنية.....27

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة العبر وطنية وانعكاسها على الأمن الأورو -مغاربي 29

المطلب الاول: تجارة الأسلحة وتهريبها و مخاطرها على الأمن الاورو -مغاربي.....30

المطلب الثاني : تجارة المخدرات وتهريب المهاجرين و مخاطرها على الأمن الأورو . مغاربي....33

المطلب الثالث : تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مخاطرها على الأمن الأورو مغاربي.....36

المطلب الرابع : تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر 39

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني :.....44

الفصل الثالث: مسار علاقات التعاون الاورو مغاربي اطر و سياسات التعاون الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة 47

المبحث الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي.....47

المطلب الاول : السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989 47

المطالب الثاني : السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995. 52

المبحث الثاني : العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة 54

المطلب الأول : مجموعة 5+5 مبادرة لتعاون امني في غرب المتوسط.....54

المطلب الثاني : مسار برشلونة.....57

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط 64

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية و المغاربية لمحاربة الجريمة المنظمة 66

المطلب الاول : الإستراتيجية الأمنية الأوروبية و الإستراتيجية الأمنية المغاربية:.....66

المطلب الثاني :أثر التهديدات الأمنية على العلاقات الأورو . مغاربية.....79

المطلب الثالث: تقييم العلاقات الأرو -مغاربية على خلفية التهديدات الأمنية 84

خلاصـة الفصل الثالث: 87

الخـاتمـة:.....89

قـائـمـة المـراجع باللـغة العـربية:.....93

فهرس المحتويات:.....97